DP

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

DP/1996/18/Add.1
18 March 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان

الدورة السنوية لعام ١٩٩٦
٦-١٧ أيار/مايو ١٩٩٦، جنيف
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

التقرير السنوي لمدير البرنامج، ١٩٩٥

إضافة

سجل البرنامج الرئيسي

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- موارد البرنامج	١ - ٥	٣
ثانيا	- البرامج القطرية والبرامج المشتركة بين الأقطار	٦ -٢١٩	٤
	ألف - المكتب الإقليمي لافريقيا	٦ -٣٥	٤
	باء - المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ	٣٦ -٨٧	١١
	جيم - المكتب الإقليمي للدول العربية	٨٨ -١١٧	٢١
	دال - المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة	١١٨-١٣٤	٢٨
	هاء - المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٣٥-١٧٧	٣٢
	واو - البرامج العالمية والأقاليمية	١٧٨-٢١٥	٤١
ثالثا	- موارد البرنامج الخاصة	٢١٦-٢٣٦	٤٨
رابعا	- الصناديق التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٢٣٧-٣٠٣	٥٢
	ألف - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	٢٣٧-٢٤٣	٥٢

230496 220496 96-07193

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
باء - صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية	٢٤٤-٢٤٥	٥٤
جيم - صندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	٢٤٦-٢٤٨	٥٤
دال - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	٢٤٩-٢٥٨	٥٥
هاء - متطوعو الأمم المتحدة	٢٥٩-٢٧٥	٥٧
واو - صناديق التنمية المستدامة	٢٧٦-٣٠٣	٦١
١ - مكتب مكافحة التصحر والجفاف	٢٧٧-٢٨٣	٦١
٢ - مرفق البيئة العالمية	٢٨٤-٢٨٩	٦٣
٣ - الصندوق الاستئماني من أجل الصندوق المتعدد الأطراف المؤقت بموجب بروتوكول مونتريال	٢٩٠-٢٩٥	٦٥
٤ - مشروع بناء القدرات للقرن ٢١	٢٩٦-٣٠٣	٦٦
خامسا - الصناديق والبرامج الرئيسية الأخرى	٣٠٤-٣٢٥	٦٨
ألف - التعاون التقني فيما بين البلدان النامية	٣٠٤-٣١٨	٦٨
باء - برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني	٣١٩-٣٢٥	٧٢

أولا - موارد البرنامج

١ - يقدر مجموع موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المخصصة للدورة البرنامجية الخامسة (١٩٩٢-١٩٩٦) بنحو ٨,٢ بلايين دولار، وهو مبلغ يفوق بمقدار كبير كلتا المخصصات الأصلية والمخصصات المنقحة البالغة نحو ٧,٥ بلايين دولار. ويعزى ذلك إلى حدوث زيادة كبيرة في تقاسم التكاليف وفي الصناديق الاستئمانية إذ بلغ هذان البندان نحو ٣,٢ بلايين دولار. وتقدر المساهمات في موارد البرنامج الأساسية بمبلغ ٤,٧ بلايين دولار، وهو مبلغ لا يزال أقل بكثير من الـ ٦,٣ بلايين دولار المسقطة في الأصل والمتوقعة بموجب مقرر مجلس الإدارة ٣٤/٩٠ الذي دعا فيه المجلس إلى زيادة هذه المساهمات خلال الدورة البرنامجية الخامسة بنسبة ٨ في المائة في السنة. وتقدر الإيرادات المتنوعة بمبلغ ٠,٢ من البليون دولار.

٢ - وبالإضافة إلى ما تقدم، يقدر أن تتلقى الصناديق التي يديرها البرنامج (صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، متطوعو الأمم المتحدة، صندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية، مكتب مكافحة التصحر والجفاف، وحساب الطاقة)، خلال الدورة البرنامجية الخامسة، ما يصل مجموعه إلى نحو ٣٧٥ مليون دولار، في شكل تمويل أساسي ومخصص.

٣ - واستنادا إلى إعلانات التبرع التي وردت حتى شهر آذار/مارس ١٩٩٦، وإذا ما أخذت في الحسبان المبالغ المقدرة لتبرعات البلدان التي لم تتمكن حتى الآن من إعلان تبرعاتها، يتوقع أن تصل تبرعات عام ١٩٩٦ لموارد البرنامج الإنمائي الأساسية إلى ٩٠٠ مليون دولار تقريبا. وهذا المبلغ هو أقل من مجموع عام ١٩٩٥.

٤ - ومن بين البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، التي تعهدت بالتبرع حتى الآن، أعلنت هولندا واليابان عن زيادة تبرعاتهما لعام ١٩٩٦، بينما أبقت أسبانيا واستراليا وألمانيا وبلجيكا والدانمرك والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والنرويج تبرعاتها لعام ١٩٩٦ عند المبالغ التي كانت عليها في العام السابق. ومن بين البلدان الصغيرة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، قدمت البرتغال ونيوزيلندا زيادات كبيرة. ويقدر أن تكون تبرعات فرنسا والولايات المتحدة في عام ١٩٩٦ أقل مما كانت عليه في العالم السابق.

٥ - وسجل عدة من البلدان التي تنفذ فيها برامج زيادة كبيرة في تبرعاتها لعام ١٩٩٦. وتشمل هذه البلدان أندورا وبنن وتركيا والجمهورية التشيكية وجمهورية كوريا ورومانيا والفلبين وفييت نام وكوستاريكا وموريتانيا وناميبيا والهند وهندوراس. وعاد عدد من البلدان التي تنفذ فيها برامج، وبعضه يعاني من مشاكل اقتصادية حادة، إلى دعم البرنامج الإنمائي، ويشمل هذا العدد أوكرانيا وجيبوتي وزامبيا والسودان وكينيا والنيجر ونيكاراغوا واليمن. والجدير بالذكر أن سلوفانيا تعهدت بتقديم تبرع إلى البرنامج الإنمائي لأول مرة.

ثانيا - البرامج القطرية والبرامج المشتركة بين الأقطار

ألف - المكتب الإقليمي لأفريقيا

٦ - ما زالت منطقة أفريقيا تتسم بوجه عام بتدني معدلات النمو وبالتدهور الاقتصادي في مجالات التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا وإمكانيات الوصول إلى الترتيبات العالمية. ومع ذلك يوجد الكثير من التفاوت. فقد تمكنت عدة بلدان من إيقاف الاتجاهات المالية والنقدية المتدهورة وتسجيل معدلات نمو إيجابية سنوية متعاقبة. ولا تزال بلدان أخرى تشهد تدهورا اقتصاديا، بينما لا يزال غيرها يخوض نزاعات. وما برحت وطأة الفقر تشتد، ويتوقع أن يكون لدى أفريقيا من دون القارات الأخرى غالبية فقراء العالم في السنوات الأولى من القرن القادم. ويذكر أن ٣٣ بلدا من أقل البلدان نموا البالغ عددها ٤٧ موجودة الآن في أفريقيا.

٧ - وأحدثت المشاكل المتواصلة الناجمة عن تدهور البيئة والجفاف الدوري ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (مرض الإيدز) والنزاعات السياسية والإثنية تغييرا ملحوظا في تصورات البرنامج الإنمائي واستجاباته للاحتياجات الإنمائية في هذه المنطقة. وكما هو مبين أدناه، سعى المكتب الإقليمي لأفريقيا إلى إعادة توجيه وتنظيم جهوده الرامية إلى معالجة الميوعة التي يتسم بها سياق التغير هذا، ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان التي تمر بظروف إنسانية استثنائية.

٨ - ويركز البرنامج الإنمائي في دعمه للتنمية الأفريقية على بناء القدرات الداخلية واستخدامها لتمكين البلدان الأفريقية من الأخذ بزمام تنميتها الذاتية. وهو يساعد هذه البلدان، بالتعاون مع شركاء أفريقيا في التنمية، على تحديد أهدافها واستراتيجياتها وسياساتها الإنمائية وعلى إيجاد الموارد اللازمة لتحقيقها. والوضع الاقتصادي في أفريقيا وضع حرج، وإدراكا لهذه الحالة اتخذ الأمين العام المبادرة الخاصة على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل أفريقيا، وينسق هذه المبادرة مدير البرنامج والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا. ومن المأمول فيه أن تعيد هذه المبادرة الجديدة النشاط إلى برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات بتركيزها على المناطق الأفريقية ذات الأولوية المقررة التي لم تحظ من قبل بقدر كاف من الاهتمام.

٩ - بناء القدرات من أجل التنمية البشرية المستدامة - يمثل بناء القدرات عنصرا أساسيا في الاستراتيجية الإنمائية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد وفرت المنظمة الدعم في عدة بلدان لصياغة برامج بناء القدرات الوطنية اللازمة للإدارة الاقتصادية. وتغطي هذه البرامج الوظائف الأساسية، ويضمنها تحليل السياسات والتخطيط والبرمجة ووضع الميزانيات والاحصاءات وإدارة الديون وإزالة المركزية. وهناك ثلاثة أمثلة حديثة على ذلك، وهي البرامج في أثيوبيا وغامبيا وليسوتو. ففي ليسوتو ساعد مشروع دعم مبادرات القواعد الشعبية الذي بدأ في عام ١٩٩١، على تدريب ٩٤٨ من أعضاء مجالس المقطعات القروية على تخطيط المشاريع وإدارتها وتنفيذها. وفي أثيوبيا وغامبيا ساعد البرنامج على تدريب عدة من موظفي الوزارات التنفيذية في مختلف جوانب صياغة السياسات وتنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم

المنظمة مبادرات محددة تتعلق ببناء القدرات مثل مبادرة بناء القدرات الأفريقية، وبرنامج الدراسات الوطنية للمنظور الطويل الأجل، وعملية تقييمات وبرامج التعاون التقني الوطنية.

١٠ - مبادرة بناء القدرات الأفريقية - تستهدف هذه المبادرة التي بدأها البرنامج الإنمائي في عام ١٩٩٠ بالاشتراك مع البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي مساعدة الحكومات في بناء القدرات الوطنية واستخدامها لأغراض الإدارة الاقتصادية أساسا. وتضطلع بإدارة هذه المبادرة مؤسسة بناء القدرات الأفريقية التي يوجد مقرها في هراري. وقد أعلن المانحون تبرعهم بمبلغ ٨٦,٩ مليون دولار، وورد ٣٥,٥ مليون دولار من هذا المبلغ حتى أواخر عام ١٩٩٤. وفي أواخر عام ١٩٩٥ كانت المؤسسة قد استهلت ٢٦ مشروعا في ١٨ بلدا بالتزامات مالية بلغ مجموعها ٦٠ مليون دولار تقريبا. وتقدم المساعدة في بعض الحالات لإقامة وحدات جديدة للسياسة الاقتصادية بينما تقدم في حالات أخرى لدعم المؤسسات القائمة. ومن أنجح مشاريع هذه المبادرة البرنامج التعاوني لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الذي يرعاه الاتحاد الأفريقي للبحوث الاقتصادية. وتقوم المؤسسة من خلال هذا البرنامج بدعم تدريب الملتحقين بالدراسات العليا على تحليل السياسات الاقتصادية وعلى الإدارة الاقتصادية في ٢٠ جامعة. وفي مطلع عام ١٩٩٦ ووفق على ستة مشاريع جديدة تستهدف تعزيز قدرات الوكالات الحكومية والمصارف المركزية على تحليل السياسات وعلى الإدارة الاقتصادية.

١١ - وخلص تقرير تقييمي أعده البرنامج الإنمائي وصدر في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ إلى نتيجة مفادها أن: هذا البرنامج التعاوني يعاني من أوجه ضعف مؤسسي خطيرة؛ وهو لا يتمتع بشهرة واسعة في أفريقيا؛ وكان إنفاقه على المشاريع قليلا؛ ويعيق الاستمرارية في سياساته تواتر تغير الموظفين بمن فيهم الأمين التنفيذي؛ ولم ترق نتائجه الإجمالية إلى التوقعات المرجوة منه. وحتى قبل هذا التقرير التقييمي، كان فريق إداري جديد قد شرع في عملية إعادة تشكيل. ويعاد النظر الآن في الاستراتيجية التنفيذية بغية معالجة أوجه الضعف المؤسسي وزيادة معدل الانفاق على المشاريع زيادة كبيرة. ويجري حاليا إعداد تقييم لهذا البرنامج المتعدد المانحين.

١٢ - الدراسات الوطنية للمنظور الطويل الأجل - استحدثت هذه الدراسات المعروفة عموما "بالمنظورات المستقبلية الأفريقية" في عام ١٩٩١، وهي ترمي إلى مساعدة البلدان الأفريقية على تحديد أولوياتها الوطنية وتعزيز التفكير والتخطيط الاستراتيجيين من أجل توجيه تنميتها على مدى فترة ٢٥ عاما، وهذه العملية جارية الآن في عدة بلدان ويعتزم عدد كبير آخر من البلدان الأخذ بها. وقد اكتملت هذه العملية في كوت ديفوار وموريشيوس وأحرز تقدم كبير فيها في الرأس الأخضر وزامبيا وغابون وغينيا - بيساو ومدغشقر. واصبحت لدى البلدين اللذين اكتملت فيهما العملية خطط استراتيجية طويلة الأجل ترسم طريق التنمية المؤدي إلى المخطط المتوقع لنهاية العام. وعلى سبيل المثال، توضح "الرؤية عام ٢٠٢٠" التي وضعتها موريشيوس معالم طريق كهذا يؤدي إلى تغير تام في وجهه اقتصاد موريشيوس في عام ٢٠٢٠.

١٣ - تقييمات وبرامج التعاون التقني الوطنية - يشترك في هذه العملية أكثر من ٣٠ بلدا. وقد أكمل العديد من هذه البلدان المرحلة الأولى وأصبح لديه الآن قاعدة بيانات شاملة للتعاون التقني وورقة إطارية

لسياسات التعاون التقني. وانتهى البعض من المرحلة الثانية التي تقتضي إعداد برنامج للتعاون التقني يمكنها من إدراج موارد التعاون التقني في التخطيط الإجمالي للميزانية.

١٤ - وبغية زيادة تعزيز بناء القارات، وفي ضوء الشواغل المتعلقة بفعالية التكاليف في استخدام موارد التعاون التقني، أجرى البرنامج الإنمائي تخفيضا جذريا في عدد الخبراء الدوليين ذوي العقود الطويلة الأجل وتوسع في استخدام الخبرة الفنية الوطنية في تعاونه مع الحكومات وسائر الشركاء. ويجري الآن أيضا تنفيذ سياسة عامة تستهدف الحد من التدريب الطويل الأجل في الخارج. ويجري ترويج التدريب ذي الطابع القصير الأجل، في البلد وفي المنطقة، ترويجا فعليا.

١٥ - شؤون الحكم - يدعم البرنامج الإنمائي الجهود الأفريقية الرامية إلى إقامة نظم حكم شفافة وخاضعة للمساءلة ومستوفية لكل معايير الحكم الصالح الأخرى. وفي إطار البرنامج الخاص لتقديم المساعدة إلى أفريقيا الذي يقوده البنك الدولي، قام البرنامج الإنمائي في عام ١٩٩٥، بصفته رئيس الفريق العامل المعني بإصلاح هياكل الخدمة المدنية، بتنسيق إعداد "المبادئ التوجيهية لإصلاح هياكل الخدمة المدنية في أفريقيا". ومن المأمول فيه أن تكون هذه الوثيقة من الآن فصاعدا بمثابة حجر الزاوية للدعم الذي يقدمه المانحون لإصلاح هياكل الخدمة المدنية في هذه المنطقة.

١٦ - وبالتعاون الوثيق مع شعبة المساعدة الانتخابية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، قدم البرنامج المساعدة في مختلف مراحل العملية الانتخابية في أكثر من ٣٠ بلدا. وقام في موزامبيق، على سبيل المثال، بتشكيل فريق خاص للانتخابات درب ٠٠٠ ٨ موظف تسجيل و ٠٠٠ ١٦ موظف للتثقيف في مجال الخدمة المدنية و ٠٠٠ ٥٢ موظف لصناديق الاقتراع و ٠٠٠ ٢ موظف للعملية الانتخابية. ونتيجة لذلك، سجل البلد أسماء ٦,٣ ملايين ناخب، أدلى ٨٠ في المائة منهم بأصواتهم يوم الانتخاب. ووفر البرنامج الإنمائي أيضا المساعدة التقنية لإصلاح النظام القضائي في بنن وساعد في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ذلك البلد.

١٧ - استئصال شأفة الفقر وتمكين المجتمع المدني - إن استئصال شأفة الفقر هو العنصر الرئيسي في معظم البرامج القطرية في أفريقيا، حيث يمتد الاهتمام الآن ليتجاوز نطاق فقر الدخل إلى المسألة الأكثر جوهرية المتعلقة بإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية والوصول إلى هياكل السلطة. وفي عام ١٩٩٥، شرع العديد من البلدان الأفريقية جنوبي الصحراء الكبرى، بمساعدة من برنامج الأمم المحدة الإنمائي وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى والشركاء الثنائيين، في تحديد وصياغة برامج شاملة مشتركة بين القطاعات لاستئصال شأفة الفقر، بانتهاج نهج يقوم في جوهره على المشاركة. وفي ملاوي، واصل البرنامج الإنمائي تقديم الدعم للحكومة في وضع سياستها لاستئصال شأفة الفقر. وفي زمبابوي، وكجزء من تنفيذ استراتيجية التعبئة الاجتماعية ضمن خطة العمل لتخفيف حدة الفقر، قامت الحكومة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعقد حلقات عمل في عواصم المقاطعات الثماني لمناقشة المبادرة مع الموظفين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية وسائر أعضاء المنظمات العاملة على الصعيد المحلي. كما قام البرنامج الإنمائي بمساعدة حكومة توغو في إعداد برنامج وطني لتخفيف حدة الفقر، سيقدم، إلى

جانب برنامج بناء القدرات الوطنية في مجال الإدارة الاقتصادية، إلى مؤتمر مائدة مستديرة للمانحين في عام ١٩٩٦. وتجري بعض المبادرات المشابهة في بعض البلدان الأخرى، ومنها بوركينا فاصو وكوت ديفوار وغانا.

١٨ - متابعة المؤتمرات الدولية - قام المكتب الإقليمي لأفريقيا برعاية مشاركة صناع السياسات والمنظمات غير الحكومية والجماعات النسائية في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين عام ١٩٩٥. وتم توفير الدعم التقني والموارد لإعداد التقارير الوطنية في أكثر من ٢٥ بلدا. ووفر ذلك حافزا لإصدار منشور عن الاتجاهات السائدة بشأن مركز المرأة في أفريقيا.

١٩ - دور الجنسين في التنمية - بدأ المكتب الإقليمي لأفريقيا خلال العام عدة مبادرات لتيسير مشاركة المرأة في عملية التنمية. كما كان هناك تحول من مفهوم دور المرأة في التنمية إلى مفهوم دور الجنسين في التنمية، حيث أن هذا المفهوم الأخير يراعي تماما تكافل المرأة والرجل على النحو الذي تحدده علاقاتهما وأدوارهما ومسؤولياتهما. وتم تنظيم حلقات عمل في ١٨ بلدا لتعريف القائمين على التخطيط وصناع السياسات وغيرهم من الجماعات بمفهوم دور الجنسين في التنمية، وكذلك لتعزيز التركيز الوطني على القضايا المتعلقة بالجنسين. وقد لعب شريطا فيديو عن بوركينا فاصو وزامبيا دورا هاما في نشر هذه المعلومات.

٢٠ - وبدأ البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، برنامجا يسمى "تعزيز دور الجنسين والقدرة الإنمائية في أفريقيا"، بهدف وضع استراتيجية متكاملة لإدماج مفهوم الجنسين في صلب تخطيط التنمية وبرمجتها في أفريقيا. وتم توفير الدعم للمؤسسات الأفريقية الرئيسية، ومنها منظمة الوحدة الأفريقية، والمعهد الأفريقي للتنمية والتخطيط الاقتصادي، ومجلس تطوير البحوث الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، ومعهد البلدان الأفريقية للتنمية، لتعزيز قدراتها في مجال تحليل وبرمجة السياسات المتعلقة بالجنسين. ويشمل هذا الدعم تدريب المدربين في مجال تحليل التباينات بين الجنسين، ووضع النماذج التدريبية، ومنهجيات البحوث، وإنشاء إطار لدمج الشواغل المتعلقة بالجنسين في جميع برامجها. وفي المعهد الأفريقي للتنمية والتخطيط الاقتصادي، على سبيل المثال، نظمت اجتماعات توعية لبعض أبناء المنطقة من المخططين العاملين على المستوى المتوسط.

٢١ - وقام المكتب الإقليمي لأفريقيا، بالتعاون مع سائر المكاتب الأقليمية، بعقد حلقتي عمل عن وضع المرأة في حالات النزاع، وحلقة عمل عن الدور القيادي للمرأة في أفريقيا، وهي حلقات عمل تجمعت فيها خبرات نساء من أوغندا وجنوب أفريقيا والسنغال وكينيا ومالي. وكانت إحدى نتائج حلقات العمل الأخيرة تتمثل في وضع دليل (يضم أسماء ٣٦٠ فردا مختارين من طائفة واسعة من مختلف القطاعات في كافة أنحاء العالم)، بعنوان "شبكة معلومات دور الجنسين في التنمية"، لتيسير نشر المعلومات وتشجيع إقامة الشبكات. وقد بدأت بالفعل عملية ربط هذا الدليل بشبكة "إنترنيت".

٢٢ - العمالة والسبل المستدامة للمعيشة - شهد عام ١٩٩٥ بداية تجدد التأكيد على توليد مبادرات القطاع الخاص في أفريقيا، مع التركيز على تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وفي إطار المبادرات الجارية، ومنها مرفق تنمية المشاريع في أفريقيا وشركة الخدمات الإدارية الأفريقية، نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عدة اجتماعات توعية مع رجال الأعمال الحرة الأفريقيين. وعقد البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع وكالات أخرى، ندوتين إقليميتين، في بوتسوانا والكاميرون، أدتا إلى إطلاق مبادرتين دون إقليميتين في شرق أفريقيا وغربها. وعلاوة على ذلك، قدم الدعم لندوة للأعمال التجارية خلال مؤتمر القمة الأفريقي ـ الأمريكي المعقود في السنغال، ولاجتماع مصرف التنمية الأفريقي المعقود في نيجيريا، ولندوة للقطاع الخاص عقدت في سيراليون، ولاجتماع معني بالأعمال التجارية/البيئة عقد في تنزانيا، ولمؤتمر القمة للأعمال التجارية في البلدان الناطقة بالفرنسية المعقود في بنن.

٢٣ - وتم إحراز تقدم كبير في برنامج التعاون التقني المتعدد المراحل لتشجيع قيام الأعمال الحرة EMPRETEC الذي يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي استحدث بداية في أمريكا اللاتينية، ثم امتد بعد ذلك إلى أفريقيا. وفي عام ١٩٩٥، شرع المكتب الإقليمي لأفريقيا في إجراءات لتعميم هذا البرنامج في مناطق أفريقيا لتشجيع إقامة الشبكات المشتركة بين البلدان.

٢٤ - فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والتنمية - قام البرنامج الإنمائي، من خلال شبكة مكاتبه القطرية ومن خلال الشراكة مع وكالات ومؤسسات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بتيسير وضع مبادرات مختلفة، مثل الشبكات الوطنية المعنية بالأخلاق والقانون وفيروس نقص المناعة البشرية، وشبكات الأفريقيين الذين يحملون فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وبرنامج الشراكة لتعزيز القدرات الوطنية. وقد ساعدت هذه المبادرات في تحليل المحددات والآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية لوباء فيروس نقص المناعة البشرية، والاستجابة لتلك المحددات والآثار. وأجرى في عام ١٩٩٥ تقييم للصلة بين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتنمية، خلص إلى أن البرنامج الإنمائي قد حقق تقدما هاما في رفع الوعي بهذا الوباء والمساعدة في معالجة آثاره الاقتصادية.

٢٥ - ويقوم البرنامج الإنمائي بدعم البرامج المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بلدان عديدة. ومن بين هذه البلدان، تتسم أوغندا بأهمية خاصة، حيث يقوم البرنامج الإنمائي منذ عام ١٩٩٢ بمساعدة الحكومة في مكافحة انتشار الإيدز من خلال دعم الأنشطة المدرة للدخل والتدريب المهني على صعيد المجتمعات المحلية بالنسبة لأولئك المعرضين لمخاطر الوباء. وبحلول نهاية عام ١٩٩٥، كان قد تم دعم ما مجموعه ١١٦ مشروعا صغيرا من ٢٠ مقاطعة، وتوفير المصروفات المدرسية لحوالي ٥٠٠ ٣ من الأيتام. وأصبحت الآن مبادرات المشاريع الصغيرة عنصرا لا يتجزأ من ترتيبات دعم وتنفيذ البرامج ضمن البرنامج المتعلق بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتنمية في أوغندا، وهي الترتيبات التي بدأت في الآونة الأخيرة، والتي يدعمها البرنامج الإنمائي.

٢٦ - المساعدة الإنمائية الخاصة - يقوم البرنامج الإنمائي، من خلال العمل الوثيق مع إدارة الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بدعم مختلف الجهود الرامية إلى تحقيق

المصالحة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وإعادة إدماج اللاجئين، وتعمير المجتمعات المحلية التي دمرتها الحروب، وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم في المجتمع المدني. وخلال العام، قدم البرنامج الإنمائي مساعدات إنمائية في حالات طارئة معقدة لعدة بلدان، منها إثيوبيا وأنغولا وبوروندي ورواندا وسيراليون وليبريا.

٢٧ - وفي أنغولا، تم تعزيز المكتب القطري لتشجيع تنسيق ما تقوم به منظومة الأمم المتحدة من برامج ومشاريع للإغاثة والإصلاح والتنمية. وفي موزامبيق، وبعد إغلاق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية، تولى هذه المسؤولية الممثل المقيم/المنسق المقيم. وفي رواندا، بدأ البرنامج الإنمائي برنامجها لتعزيز الهيئة القضائية وإعادة إدماج العائدين والمشردين.

٢٨ - إدارة البيئة والموارد الطبيعية - قام البرنامج الإنمائي بدعم طائفة عريضة من البرامج البيئية التي شملت وضع خطط العمل والقوانين البيئية الوطنية، والقيام بإجراءات طارئة للتخفيف من حدة آثار تدفق اللاجئين الروانديين على شرق زائير. وتم تعبئة موارد إضافية للدعم البيئي من خلال أنشطة كل من مكتب مكافحة التصحر والجفاف ومرفق البيئة العالمية. وتم خلال السنة الموافقة على ستة مشاريع جديدة لمرفق البيئة العالمية، بما وصل بمجموع الالتزامات إلى ٧,٥ مليون دولار. كما قام البرنامج الإنمائي بمساعدة بوتسوانا وزائير على الامتثال لأنظمة اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ، وتيسير تبني القطاع الخاص لمصادر الطاقة المتجددة في أوغندا وغانا، والمساعدة في وضع نهج تتسم بدرجة عالية من المشاركة واللامركزية لإدارة الموارد الطبيعية في جزر القمر وجمهورية أفريبا الوسطى. وعلى نفس المنوال، يقوم برنامج بناء القدرات للقرن ٢١ بدعم اللامركزية، حيث تجرى اختبارات تجريبية على مستوى المناطق لتنفيذ خطط العمل البيئية الوطنية في ست مقاطعات في ملاوي. ويوفر برنامج بناء القدرات للقرن ٢١ الدعم أيضا لاستراتيجيات تنمية الموارد البشرية ومكافحة التصحر في بلدان مختلفة.

٢٩ - وكانت الجهود المبذولة لزيادة قدرات المكاتب الوطنية للبرنامج الإنمائي ومراكز التنسيق الحكومية في مجال وضع وإدارة هذه الأنشطة تشكل أحد التطورات الرئيسية في عام ١٩٩٥. ويتحقق ذلك من خلال ضمان أن يتوفر الآن في جميع المكاتب القطرية إما مستشار للتنمية المستدامة أو موظفو اتصال للشؤون البيئية، ومن خلال قدرتهم على تبادل خبراتهم بشأن مسائل الإدارة البيئية من خلال الشبكة الحاسوبية للتنمية المستدامة.

٣٠ - تعبئة الموارد - كانت عملية المائدة المستديرة هي الآلية الرئيسية للبرنامج الإنمائي في إجراء الحوار بشأن السياسات العامة وتعبئة الموارد. وخلال عام ١٩٩٥، نظم البرنامج الإنمائي اجتماعات مائدة مستديرة لأنغولا وبوركينا فاصو ورواندا وسيشيل وغامبيا وليسوتو وناميبيا. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت اجتماعات مائدة مستديرة قطاعية في بنن وبوركينا فاصو والرأس الأخضر ومالي والنيجر. وشدد اجتماعا المائدة المستديرة لأنغولا وناميبيا على تعبئة الموارد، وكذلك على الحوار التقليدي المتعلق بالسياسات العامة. وعلاوة على ذلك، شملت الاجتماعات الأخيرة مشاركة من جانب القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، مما شكل خروجا على الأسلوب المعتاد الذي كان يقصر المشاركة على الحكومات والمانحين

فحسب. وكانت النتائج مشجعة. ففي حالة أنغولا على سبيل المثال، بلغ مجموع التبرعات المعلنة في اجتماع المائدة المستديرة ومشاورات المتابعة ما يربو على بليون دولار، في حين أن التبرعات المعلنة لرواندا في اجتماع المائدة المستديرة قد بلغت ٦٣٠ ملين دولار، وهو المبلغ الذي ارتفع إلى ١,٢ بليون دولار بالتبرعات الإضافية المعلنة في أنشطة المتابعة.

٣١ - تنسيق المعونات - جرى تيسير تنسيق المعونات داخل وكالات الأمم المتحدة المتخصصة من خلال الاجتماعات الشهرية لرؤساء الوكالات على الصعيد القطري. ففي موزامبيق، قام البرنامج الإنمائي، بناء على طلب الحكومة وبعض المانحين الثنائيين، بإنشاء شكل جديد لترتيبات تجميع الموارد لتحقيق التعاون بين المانحين المتعددين لزيادة المواءمة في إجراءات المانحين لضمان تحرير المعونات وتركيز الأنشطة في إطار مشاريع البرنامج الإنمائي.

٣٢ - المراكز التجريبية - تم في أواخر عام ١٩٩٥ إنشاء ثلاثة مراكز تجريبية في مالي وزمبابوي والكاميرون، بغية تعزيز تأثير البرامج التي يدعمها البرنامج الإنمائي واختبار النهج المبتكرة في إدارة البرامج وتنسيقها وتوصيل الخدمات. وسيتم استعراض عملياتها في منتصف عام ١٩٩٦.

٣٣ - حالة تنفيذ البرامج - أجرى أكثر من ١٠ بلدان استعراضات منتصف المدة لبرامجها في عام ١٩٩٥. كما جرى استعراض البرنامج الإقليمي.

٣٤ - التنفيذ الوطني - من بين المشاريع الجديدة البالغ عددها ١٨٤ مشروعا تبلغ قيمتها ١٢٠,٧ مليون دولار التي أقرت في عام ١٩٩٥، تم تنفيذ ما مجموعه ١٣٥ مشروعا تبلغ قيمتها ٦٩,٩ مليون دولار تنفيذا وطنيا. وذلك يزيد نسبة المشاريع المنفذة وطنيا من ٥٠ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٧٠ في المائة في عام ١٩٩٥. وقد أدى التحول إلى التنفيذ الوطني إلى نشوء تحديات. فدائما ما كانت الإجراءات الحكومية في تنفيذ المشاريع تختلف عن إجراءات البرنامج الإنمائي، مما كان يؤدي إلى تأخر تنفيذ البرامج.

٣٥ - النهج البرنامجي - بالإضافة إلى التدخلات الرئيسية التي تمت في وقت سابق، مثل البرنامج المتكامل المعني بالإيدز على صعيد المجتمع المحلي في جمهورية أفريقيا الوسطى وأوغندا والكونغو، جرى مواصلة تعزيز النهج البرنامج في عام ١٩٩٥ من خلال بدء برامج كبرى جديدة في العديد من البلدان. ففي أثيوبيا على سبيل المثال، طبق هذا النهج على عدد من البرامج، بما في ذلك البرنامج الوطني للتنمية الزراعية وبرنامج الوقاية من الكوارث والتأهب لها والتخفيف من آثارها. ولما كان النهج البرنامجي نهجا جديدا، فإنه كان يثير أيضا تحديات إضافية، مثل ضرورة إنشاء عملية تشاركية أوسع بين مختلف البلدان والمنظمات في تطبيق هذا النهج على البرامج الإقليمية، وهو الأمر الذي كان كثيرا ما يصعب تحقيقه.

باء - المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ

٣٦ - لا تزال منطقة آسيا والمحيط الهادئ تشهد معدلات نمو دينامية حيث استطاع كثير من البلدان بناء قدرات اقتصادية تتيح لها أن تساهم مساهمة نشطة في الترتيبات التجارية والاستثمارية والتكنولوجية وفي ترتيبات التعاون الاقتصادي الأخرى على الصعيدين العالمي والإقليمي. وفي الوقت ذاته، لا يزال الفقر هو القضية الرئيسية في كثير من البلدان، وتعتبر المنطقة ككل موطنا لغالبية الفقراء في العالم. وتضافرت أيضا عوامل النمو الاقتصادي السريع وضغط الفقر والسكان في إحداث تدهور بيئي وحالات عدم إنصاف وتوترات اجتماعية في أجزاء مختلفة من منطقة آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

٣٧ - وواكب هذه التحديات ظهور أدوار وعلاقات جديدة استجابة للواقع يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التعاون الإنمائي في المنطقة. وتم التركيز على هذه الأدوار من خلال استعراضات منتصف المدة وعددها ١٩ استعراضا التي جرت في المنطقة خلال عام ١٩٩٥. وتحقق تركيز برنامجي أكبر من خلال إقفال المشاريع القديمة، والتجميع المنتظم للمبادرات الجارية ضمن إطار التنمية البشرية المستدامة. وأولي تركيز أكبر من خلال المؤتمرات الحكومية الدولية العالمية التي عقدت مؤخرا لأولويات برنامج القضاء على الفقر. ويمكن أيضا ملاحظة توجهات محددة في الآليات المستخدمة في مجال التعاون التقني، حيث عزز النهج البرنامجي والتنفيذ الوطني في المنطقة. وفي الوقت ذاته، ساعد اتباع نهج قائمة على المشاركة في وضع البرامج وإدارتها وتحليل آثارها، في جذب المزيد من الشركاء غير الحكوميين لهذه العمليات.

٣٨ - وقد حددت الأفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات المواضيع الجديرة بالاهتمام في العديد من البلدان. وحددت المناقشات المشتركة بين الوكالات في الهند أربعة مجالات تتصل بالجنسين، وذلك من منطلق متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: الدعوة للخطة الانمائية التاسعة؛ والتأثير على عملية تعداد عام ٢٠٠١؛ ومساندة الجهود المبذولة من قبل الحكومة والمنظمات غير الحكومية من أجل تنفيذ منهاج العمل؛ وعرض أفضل ممارسات منظومة الأمم المتحدة. واعتمد نهج مشترك للتعليم الابتدائي. وقد شكلت فرق عمل على الصعيد المشترك بين الوكالات في اندونيسيا وباكستان والفلبين وجمهورية إيران الاسلامية من أجل متابعة استجابة منظومة الأمم المتحدة لموضوع استئصال شأفة الفقر والشواغل المتعلقة بالجنسين. وفي تايلند أنشئت أفرقة فيما يتعلق بقضايا الجنسين، واللامركزية من أجل مكافحة الفقر، والأطفال، والبيئة، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وإدارة الكوارث.

٣٩ - وأوجدت جميع هذه التغيرات تحديات جديدة وفرصا جديدة. ويبيّن الموجز التالي للبرامج والأنشطة التي تم الاضطلاع بها في عام ١٩٩٥ هذه الجهود.

٤٠ - تمت الموافقة خلال العام على ما مجموعه ١٠٤ من البرامج/المشاريع المنفذة وطنيا، بلغت قيمتها ٥١ مليون دولار تقريبا. ويمثّل ذلك نسبة ٧٣ في المائة من القيمة الاجمالية للمشاريع الجديدة التي تمت الموافقة عليها أثناء السنة.

٤١ - وكما قدر في نهاية عام ١٩٩٥ بلغ إجمالي الموارد المتاحة من أرقام التخطيط الارشادية للدورة الخامسة للمنطقة (١٩٩٢-١٩٩٦) ١,٣ بليون دولار. ويتوقع أن توفر المساهمات في تقاسم التكاليف (موارد البرنامج الخاصة وخدمات الدعم التقني) والصناديق الاستئمانية مبلغ ٢٥٠ مليون دولار أخرى أثناء هذه الفترة. ويبلغ حجم التقديرات الإجمالية لنفقات المشاريع ١,١ بليون دولار للفترة ١٩٩٢-١٩٩٥.

٤٢ - استئصال شأفة الفقر - أسفر الدعم الذي قدمته منظومة الأمم المتحدة لتعزيز التنمية البشرية المستدامة في خطة تايلند الوطنية الثامنة عن ثلاث دراسات ساهمت بها الأمم المتحدة لكي تستخدمها اللجان الفرعية الوطنية في إعدادها للخطة الثامنة (١٩٩٧-٢٠٠١). ووفرت الدراسات، بعد أن وضعت في السياق التايلندي: مبادئ توجيهية لوضع نهج شامل للتنمية البشرية تحددت فيه الأهداف ومؤشرات الأداء، كما اقترحت سبل ووسائل تعزيز القدرة الانمائية للحكومة على التنفيذ وبيَّنت الخطوات التي ينبغي اتخاذها للتركيز على ضرورة المشاركة.

٤٣ - وقام برنامج الأمم المتحدة الانمائي في فييت نام، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، بنشر تقرير جديد بعنوان "القضاء على الفقر في فييت نام" تم إعداده بالتعاون بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. ويشكل التقرير الذي يستند إلى تحليل الحالة الاجتماعية والاقتصادية في فييت نام أحد عناصر المتابعة التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. كما يمثل مدخلا رئيسيا في الصياغة المستمرة للمذكرة البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإطارا للتعاون القطري لفييت نام. ويوفر التقرير إطارا عريضا للسياسات والبرامج يمكن للحكومات والمانحين الدوليين والمجتمعات المحلية العمل ضمنه. كما ساعد في تعميق الحوار والفهم للأسباب الأساسية للفقر في فييت نام على الصعيد المحلي وعلى مستوى اجتماع الفريق الاستشاري المعني بفييت نام الذي انعقد في باريس في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

٤٤ - بذلت جهود ملموسة في مجال استئصال شأفة الفقر في منغوليا. وتم تحسين آليات تنسيق البرنامج الوطني لتخفيف حدة الفقر كما تم على الصعيد المحلي تدريب الموظفين على منهجيات التنمية الاجتماعية وعلى الحاسوب والاتصالات الالكترونية. وأتاح صندوق تخفيف حدة الفقر فرص التنفيذ الفعال للأنشطة اللامركزية والقائمة على المشاركة من خلال صناديقه الفرعية التكميلية الأربعة للتنمية المحلية والنهوض بالمرأة وتقديم المساعدة الاجتماعية وتوفير فرص العمل. وسيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل المشاريع من خلال صندوق النهوض بالمرأة، وبتقديم المساعدة بصفة خاصة للنساء الفقيرات للتغلب على العوائق الهيكلية وغيرها التي تعوق مشاركتهن مشاركة تامة في عملة التنمية.

٤٥ - تتوجت إعادة صياغة الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبرنامج الكمبودي لإعادة التوطين وإعادة الادماج بالموافقة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ على المشروع الكمبودي الرباعي لإنعاش وتجديد المناطق الذي تبلغ تكاليفه ٤٠ مليون دولار (٢٠,٥ مليون دولار من الموارد الرئيسية و ١٩,٥ مليون دولار يتوقع أن ترد من مصادر خارجية). ويمثّل المشروع الكمبودي التالي لإعادة التوطين وإعادة الإدماج تجربة في التخطيط والتمويل اللامركزيين للتنمية الريفية القائمة على المشاركة ويهدف القضاء على الفقر

وتعزيز إمكانات المجتمع المدني، وتشجيع الحوار بين عناصر المجتمع الكمبودي، والمساهمة في نشر وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والسلم في أنحاء البلاد.

٤٦ - نجم عن تقديم الدعم لتنفيذ برنامج تخفيف حدة الفقر في إندونيسيا وضع مشروع متابعة يتم فيه اختبار أحد نماذج تنمية المجتمع المحلي لبعض من أفقر القرى وأنآها في منطقتي جاوه الإريانية وسولاواسي الوسطى. وسيتم تنفيذ هذه الأنشطة بشكل كامل تقريبا بواسطة المنظمات غير الحكومية.

٤٧ - ولقد أدى الدعم المقدم من الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات إلى برنامج تخفيف حدة الفقر في جنوب غرب الصين إلى تعبئة ٠٠٠ ٥٠٠ دولار من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، باعتبار ذلك تمويلا موازيا لهذا البرنامج. وتدير عملية المانحين إدارة البرنامج الانمائي في بيجين. وهذه الأموال سوف تستخدم أساسا في إنشاء صندوق دائر للائتمان الريفي من أجل ٠٠٠ ٥ أسرة معيشية فقيرة بمقاطعتين مستهدفتين في مقاطعة يونان. وفي ظل مساعدة البرنامج الانمائي، أنشئت مؤسسة للائتمان الريفي على منوال مصرف غرامين لهذا الغرض. والقروض المنخفضة الفائدة، التي ستقدم، سوف تستخدم في المشاريع المحددة والمنفذة من قبل مجموعات المستعملين أنفسهم. أما الخبرة التقنية اللازمة فسوف توفر من خلال أفرقة متنقلة من الخبراء والمرشدين المجتمعيين.

٤٨ - ومن منطلق متابعة خطة العمل للانعاش الفوري لعام ١٩٩٣ وعملية لجنة الانعاش التوجيهية، اضطلع البرنامج الانمائي بمبادرة وضع مشروع أولي لاستراتيجية الأمم المتحدة التنفيذية من أجل أفغانستان، وذلك بالتشاور مع كافة وكالات الأمم المتحدة. وهذه الاستراتيجية تركز استئصال شأفة الفقر على الصعيد المجتمعي من خلال أربعة مواضيع محددة: حقوق الإنسان (بما فيها الحقوق المتصلة بالجنسين)؛ والانتعاش الاجتماعي؛ والانتعاش الريفي؛ والانتعاش الحضري. وسوف توضع هذه الاستراتيجية في صيغتها النهائية في أوائل عام ١٩٩٦

٤٩ - البيئة والموارد الطبيعية - لتقديم الدعم للاستخدام المستدام لموارد التنوع البيولوجي وموارد الأحراج في بوتان، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الحكومة في إعداد خطة وطنية للمحافظة على التنوع البيولوجي. وبرز اقتراحان لتمويل برنامج بناء القدرات للقرن ٢١. وقد قُصد منهما تقديم المساعدة في وضع مبادئ توجيهية وطنية وتعزيز القدرة على إعداد وتنفيذ خطط إدارة الأحراج وبناء القدرة للقدرات المؤسسية والقدرة في مجال الموارد البشرية للحكومة والمنظمات والمجتمعات المحلية على تخطيط وإدارة التنمية المستدامة والبرامج والمشاريع البيئية.

٥٠ - بدأ في شباط/فبراير ١٩٩٥، رسميا، تنفيذ مشروع استراتيجية الحد من غازات الدفيئة بأقل التكاليف في آسيا الذي استضافه مصرف التنمية الآسيوي في مانيلا. وعُقد في نهاية عام ١٩٩٥ الاستعراض الثلاثي للمشروع الإقليمي التابع لمرفق البيئة العالمية والمعني بمنع ومكافحة التلوث البحري في بحار شرق آسيا. ونظرا لجدوى مواقع البيان العملي المقامة في الصين والفلبين ومضائق ملقا، تمت أثناء الاجتماع، مناقشة إنشاء مزيد من هذه المواقع في السنوات المقبلة.

٥١ - وبدأ خفض مستوى المواد الكلورية الفلورية الكربونية في قطاع الرغويات الهندي من خلال الاتفاقات التي تم توقيعها بين الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي التزم فيها بمنح مساعدة مقدارها ٠٠٠ ٧٥٥ ١ دولار من الصندوق المتعدد الأطراف لبروتوكول مونتريال، لخمسة مشاريع رائدة من القطاع الخاص تم اختيارها بوصفها مشاريع إرشادية تتيح لأصحاب المصانع الهنود تطبيق النظم المطورة حديثا والخالية من مركبات الكربون الفلورية الكلورية واكتساب الخبرة اللازمة لعملية التخفيض العامة اللاحقة. وتعتبر هذه الجهود مؤشرا أيضا لأنشطة مماثلة تم الاضطلاع بها في الصين وجمهورية إيران الإسلامية وماليزيا بموجب بروتوكول مونتريال.

٥٢ - قُدمت الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في جمهورية إيران الاسلامية إلى المجلس الأعلى للبيئة لكي تقرها الحكومة. كما وضع اقتراح لإعادة تنظيم إدارة البيئة ليقوم بدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥٣ - وجرى أثناء الاجتماع الثالث للفريق الاستشاري التقني والإداري الذي انعقد في نهاية أيار/مايو ١٩٩٥ في فانواتو استعراض لبرنامج التنوع البيولوجي في منطقة جنوب المحيط الهادئ، التابع لمرفق البيئة العالمية. وكانت المشكلة المتمثلة في إنشاء مناطق للحفظ تقوم على المجتمعات المحلية، تكفل الفعالية والاستدامة الطويلة الأجل على السواء، موضوعا رئيسيا للمناقشة في هذه الدورات. وتمت الموافقة على مشروع في ساموا يعالج القضايا المتعلقة بتغير المناخ بلغت ميزانيته المقدمة من مرفق البيئة العالمية ٢,٤٤ مليون دولار.

٥٤ - النهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين - يُقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم إلى استعراض بدأ مؤخرا للقدرات المؤسسية المتوفرة لحكومة بنغلاديش لإدراج القضايا المتصلة بالجنسين في التخطيط والبرمجة الإنمائيين. وسيكتمل الاستعراض في حزيران/يونيه ١٩٩٦.

٥٥ - أنجزت دراسة اجتماعية اقتصادية عن النساء الرائدات في ملديف. وتوصي الدراسة التي يتولى رعايتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باتخاذ تدابير، من خلال العمل الوثيق مع الحكومة والرائدات النسائية، لزيادة تعزيز دور المرأة ومركزها الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

٥٦ - نُفذت خلال العام ممارسة برنامجية لمواصلة إدخال وإدماج الشواغل المتعلقة بالجنسين ضمن الأنشطة البرنامجية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الهند. وتشمل الاقتراحات الجديدة تقديم الدعم لمركز هندي مقترح للنساء العاملات في مجال السياسة، استجابة لتعديل دستوري يمنح مؤسسات الحكم المحلي مركزا قانونيا ويخصص ثلث المقاعد للمرأة. وقامت بعثة برمجة مشتركة من مركز التجارة الدولية ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتشاور مع عدد كبير من المنظمات غير الحكومية بوضع مسودة مشروع بشأن برنامج لتقديم المساعدة في مجال مباشرة المرأة للأعمال الحرة المتصلة بالتجارة وتنميتها وذلك بهدف تنمية مهارات المرأة وفيما يتعلق بمباشرة الأعمال الحرة والنهوض

بها في مجال العمليـــات التجارية. ويتوقع أن يصل حجم المساهمات الخارجية المقدمة لهذا البرنامج إلى ٠٠٠ ٧٥٠ دولار.

٥٧ - قـُدم الدعم إلى المبادرات الشعبية في ميانمار ضمن إطار مبادرة التنمية البشرية، التي تركز على مشاركة المجتمعات المحلية الريفية المحرومة في الأنشطة المدرة للدخل وعلى التدريب، وتوسيع الفرص لمشاركة النساء والبنات على نحو نشط في الاقتصاد.

٥٨ - وأنشئ مشروع لتقديم الائتمانات الصغيرة للمرأة في ساموا. وعـُقدت في آب/أغسطس ١٩٩٥ حلقة عمل خصصت لتقديم رأس المال الابتدائي لمباشرات الأعمال الحرة في أوبولو وجزر سافائي. وركـّز هذا النشاط على تحسين المستويات المعيشية للمرأة الريفية من خلال توفير فرص العمل والتدريب في مجال إدارة الأعمال التجارية. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التمويل الابتدائي لهذه المبادرة ومن المتوقع اشتراك مانحين آخرين. وسوف تستخدم موارد أرقام التخطيط الإرشادية في ساموا في هذا النهج، بصفة رئيسية كتمويل حفاز لجذب موارد إضافية لأنشطة التنمية البشرية المستدامة في البلاد.

٥٩ - شؤون الحكم والمؤسسات العامة - يجري حاليا الانتهاء من العديد من المشاريع الكبيرة التي يدعمها المانحون في إطار برنامج إصلاح الإدارة العامة الوطنية في فييت نام الذي يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن المتوخى في إطار هذا البرنامج الحصول على تعاون من قبل الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية والوكالة السويدية للتنمية الدولية، وألمانيا وهولندا، وكذلك على مساعدة من البنك الدولي من أجل الأنشطة التدريبية. وخلصت بعثة التقييم المتعمق في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ إلى أن النجاح في تعبئة الموارد الخارجية وتنفيذ المشروع يمكن أن يـُعزى مباشرة إلى الجهود التي بذلتها أمانة المشروع ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في فييت نام لجمع الحكومات والمانحين لدعم إطار مفاهيمي جيد التنظيم. وقد بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا في صياغة ثلاثة مشاريع جديدة تهدف إلى تعزيز مؤسسات الحكم الرئيسية في البلد: الجمعية الوطنية ونظام المحاكم ونظام الإدعاء العام.

٦٠ - وتبرز دراسات السياسة العامة التي يجريها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، والتي بدأت في أيار/مايو ١٩٩٥، مطمحا رئيسيا للبحث من أجل الفهم الأفضل لقضايا إدارة الشركات والهياكل اللازمـــة لقطـــاع المؤسسات المملوكة للدولـــة فـــي الصيـــن الـــذي يشهد تغيرا سريعا. وتستعرض الدراسة سياســـات الشركات لأكبـــر ســـت مؤسسات صينية في شنغهاي ولياويونغ وهيلونغيانغ، مع التركيز على: (أ) حقـــوق الملكيـــة؛ (ب) الملكيـــة والرقابة؛ (ج) المسؤولية عن الرعاية الاجتماعية ؛ (د) الممارسات الإدارية.

٦١ - وطلبت حكومة بابوا غينيا الجديدة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يكون المانح الرئيسي لدعم الأخذ بنظام الحكم اللامركزي الناشئ في البلد وتنفيذه، الذي يشتمل على مشروع في مجال الإدارة المالية اللامركزية وكذلك تقديم الدعم لإقامة نظام وطني معزز للتخطيط. وعلاوة على ذلك، أيدت الحكومة التقرير المشترك بين الوكالات للتعمير والإنعاش في بوغانفيل. وطلب مجلس الوزراء أيضا إلى برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي تنسيق مدخلات المانحين وتعبئة الموارد للمساعدة في مراقبة تنفيذ برنامج التعمير وإنشاء مكتب لإدارة البرامج في بوغانفيل.

٦٢ - وكجزء من الدعم المقدم على صعيد السياسة العامة من أجل الحكم الصالح والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، تولى مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في باكستان رعاية بعثة موفدة إلى ماليزيا، ضمت بين أعضائها وزير الدولة الذي يرأس فريق الاصلاحات المؤسسية والمساعد الخاص لرئيس الوزراء لشؤون القطاعات الاجتماعية. وتمثل الغرض من البعثة في دراسة الإصلاحات الإدارية وعملية التنمية في ماليزيا، لا سيما في سياق التحسينات التي أدخلت على نظام أداء الخدمات الاجتماعية وتحديد فرص التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتقديم الدعم في هذا المجال. وقد أعد مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ماليزيا ورقة من أجل البعثة معنونة "إدارة التغيير من أجل التنمية: التجربة الماليزية".

٦٣ - التعاون الإقليمي - قام كبار المسؤولين في حكومات الاتحاد الروسي وجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والصين ومنغوليا في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بمقر الأمم المتحدة في نيويورك بتوقيع ثلاثة اتفاقات تاريخية لتطوير منطقة التنمية الاقتصادية لنهر تومن، وذلك بحضور مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويعد هذا ذروة عملية دبلوماسية استغرقت ثلاث سنوات تولى البرنامج الوساطة فيها. وأنشأ اتفاقان المنظمات الحكومية الدولية الأولى للتنمية في شمال شرق آسيا، وأنشأ الاتفاق الثالث مؤسسة للتعاون البيئي. وزادت التجارة والاستثمار في المنطقة، بما في ذلك نحو بليون دولار للمشاريع الصناعية، وتحسنت البنية الأساسية بطريقة تعاونية. وجرى أيضا زيادة التأكيد على دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم وتنفيذ خطط التطوير المؤسسي والحماية البيئية.

٦٤ - وحصل محفل التنمية الشاملة للهند الصينية على المزيد من الزخم خلال العام، مع اجتماع أولى لجان تنمية الموارد البشرية العاملة في ١٢ و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. واضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعداد خلاصة منقحة ثانية للمشاريع . وجرى تحديد مجموعة من الأولويات، مع إعطاء أولوية عليا لاستئصال شأفة الفقر/التنمية الزراعية، ولإصلاح قطاع الإدارة الاقتصادية/العامة. وأعلنت فرنسا، بوصفها رئيسة اللجنة العاملة، أنها تدرس إمكانية الإسهام في المرحلة الأولية ورحبت بالمساهمات الإضافية من مانحين آخرين، ربما في إطار اتحاد.

٦٥ - واستضاف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اجتماعا بشأن التعاون في مجال التنمية الإقليمية، بالاشتراك مع حكومة ماليزيا، في ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٥ في كوالالمبور، وضم الاجتماع شركاء في التعاون التقني من نحو ٥٠ بلدا. وجرى في الاجتماع مناقشة قضايا التنمية الإقليمية الناشئة التي تحظى باهتمام مشترك؛ ووضع أولويات مشتركة؛ وتحديد دور مختلف الشركاء والآليات الخاصة بالتعاون فيما بين بلدان عديدة، والاعتراف به؛ واستعراض البرنامج الإقليمي الخامس لآسيا والمحيط الهادئ. وألقى رئيس وزراء ماليزيا الخطاب الرئيسي، وحضر الجزء الرفيع المستوى من الاجتماع أيضا رئيسا وزراء بابوا غينيا الجديدة والفلبين السابقان.

٦٦ - واشتملت المداولات الرئيسية للمؤتمر الوزاري الثالث للبيئة والتنمية لآسيا والمحيط الهادئ على موضوع استئصال شأفة الفقر. وكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أحد المشتركين في رعاية هذا المؤتمر الوزاري الإقليمي الأول الذي عقد في الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في بانكوك لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وكان موضوع استئصال شأفة الفقر، وكذلك القضايا المزدوجة الأهداف المتعلقة باهتمامات الجنسين والتكنولوجيا، هي القضايا الرئيسية في عملية المناقشة والمتابعة.

٦٧ - وبلغ التعاون الطويل الأجل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ذروته في الاتفاق الذي أبرم بين جميع الحكومات الأربع المشتركة في التنمية المستدامة لحوض نهر ميكونغ والذي وقعه كبار الوزراء في تايلند وفييت نام وكمبوديا ولاوس، في حفل التوقيع الذي تولى رئيس وزراء تايلند رئاسته، في شيانغ راي في ٥ و ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥. وقد حلت اللجنة الجديدة رسميا محل أمانة نهر ميكونغ في نيسان/أبريل. وبُدئ في اتخاذ تدابير بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحديث وتحسين خطة تنمية الحوض في السنوات المقبلة بصورة ملموسة.

٦٨ - وكان تأثير السياسات الاجتماعية - الاقتصادية والمالية على أنشطة استئصال شأفة الفقر في جنوب آسيا هو موضوع حلقة العمل بشأن تحليل السياسة الكلية التي عقدت في الفترة من ٩ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، وتولى تنظيمها برنامج تخفيف حدة الفقر لمنطقة جنوب آسيا دون الإقليمية. وقام البرنامج بإنشاء مشاريع نموذجية للتعبئة الاجتماعية في محافظات مختارة؛ وضم كبار المسؤولين الحكوميين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات غير الحكومية لمناقشة السياسات المتعلقة بالأمن الغذائي، والخدمات الاجتماعية، والوظائف والحصول على الأراضي، والائتمان والأسواق. واقترح إنشاء لجان استشارية رفيعة المستوى في كل بلد من بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي لتقييم أثر السياسات الاقتصادية الكلية الحالية على الفئات الأضعف.

٦٩ - تعبئة الموارد والإرشاد - شكل تعزيز فعالية وتنسيق التعاون الإنمائي المبدأ الرئيسي لأنشطة تعبئة الموارد والدعوة والإرشاد خلال العام. ويقدم ما يلي تصويرا لهذه المساعي.

٧٠ - فقد استضافت حكومة السويد في استكهولم اجتماع إحاطة نظمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمانحين بشأن أفغانستان في ١ و ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥، ضم بين ٧٠ و ٨٠ وكالة مانحة متعددة الأطراف وثنائية ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، من أجل إحاطتها علما بالحالة السائدة في البلد. وساعدت المناسبة على تركيز اهتمام مجتمع المانحين على العلاقة بين المساعدة الإنسانية الجارية وجهود الإنعاش والتنمية الأطول أجلا، والتعاون المطلوب لضمان الدعم والتأثير الفعالين للبرامج. وجرى توقيع اتفاقين بشأن إنشاء صندوقين استئمانيين جديدين بمبلغ إجمالي قدره ٢,٤ مليون دولار وتوقيع اتفاق تقاسم التكاليف مع النرويج بمبلغ ٠٠٠ ٤٠٠ دولار خلال عام ١٩٩٥.

٧١ - ونظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حلقة دراسية للصحفيين في نيبال والصين، ضمت فريقا من كبار الصحفيين من وسائط الإعلام الدولية الرئيسية. وقام الفريق بزيارة البلدين لكي يشهد على الطبيعة

الأثر الإيجابي لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري. وقد أبرزت تقارير وسائط الإعلام الناتجة عن هذه الزيارات ، والتي ظهرت في الصحافة الدولية وكذلك في عدد من وسائط الإعلام المحلية والإقليمية، جهود ومشاركة شعبي نيبال والصين في العملية الإنمائية.

٧٢ - وعـُقد اجتماع المائدة المستديرة لبوتان في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وحضره ٣٤ مانحا. ونتج عن الدورات التعهد بمبالغ مقدراها ٦٥ مليون دولار. وشملت المساهمات للموارد غير الأساسية التي وردت خلال عام ١٩٩٥:

(أ) مبلغ ٢,٥ مليون دولار من أجل الصندوق الاستئماني لإزالة المعدات الحربية غير المفجرة في لاوس؛

(ب) مبلغ مجموعه ٧,٧ مليون دولار أكدته مؤخرا السويد والمملكة المتحدة والنرويج وهولندا بوصفها دعما لمختلف المشاريع التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفغانستان، وجرى توجيهها من خلال اتفاقات تقاسم التكاليف والصناديق الاستئمانية والتمويل الموازي؛

(ج) ساهمت سويسرا وهولندا بمبلغ ٢,٥ مليون دولار و ١,٥ مليون دولار على التوالي، لإيصال المبلغ الرئيسي في الصندوق الاستئماني لبوتان للحفاظ على البيئة إلى ١٦ مليون دولار؛

(د) أسفرت المشاورات مع ممثلي حكومات ألمانيا واليابان وسويسرا والولايات المتحدة ومنظمة الطيران المدني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عن الحصول على تعهدات فعلية بتقديم مساهمات لتقاسم التكاليف أو التمويل الموازي بمبلغ ٣ ملايين دولار للمشاريع في اندونيسيا لدعم لامركزية الإدارة الحضرية وتحديثها؛

(هـ) تؤدي الترتيبات الجديدة مع استراليا من أجل برنامج الطاقة - البيئة إلى توفر مبلغ إضافي يزيد على مليوني دولار في تقاسم تكاليف هذه الأنشطة؛

(و) جرى أيضا الاضطلاع بجهود مع الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية والبنك الدولي لتنقيح ترتيبات التمويل التي ستؤدي إلى إبرام اتفاقين لإنشاء صندوقين استئمانيين جديدين لبرنامج الإمداد بالمياه والمرافق الصحية.

٧٣ - وجرى إيفاد بعثات لتعبئة الموارد/بناء جماعات المؤيدين إلى استراليا ونيوزيلندا واليابان مكونة من كبار الموظفين من المقر والمكاتب القطرية. وأجريت مناقشات واسعة النطاق مع الحكومات، والاخصائيين المهنيين في مجال التنمية، والأكاديميين، والقطاع الخاص وشركاء المجتمع المدني. ويجري مواصلة متابعة هذه المناقشات في السياقات القطرية الواقعية. ومن المتوخى، ضمن جهود أخرى، إطلاق مبادرات مواضيعية مشتركة مع اليابان في بلدان مختارة.

٧٤ - واستضافت الحكومة في ٥ و ٦ تشرين الأول/أكتوبر في فيينتيان اجتماع متابعة لاجتماع المائدة المستديرة في لاوس، استبان منه تنامي الإحساس بامتلاك ناصية عملية المائدة المستديرة على الصعيد الوطني. وقدمت الحكومة خطتها الإنمائية الاجتماعية - الاقتصادية وبرنامج الاستثمار العام للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠. وهذه هي المرة الأولى التي تنفذ فيها الحكومة عملية تخطيط متوسطة الأجل. وتشمل إجراءات المتابعة الأخرى استعراضات قطاعي الطاقة والطرق وصياغة إطار للسياسة الإنمائية للموارد البشرية.

٧٥ - وظهرت الشبكة الحاسوبية المحلية نتنام (NetNam) باعتبارها مركز تقاسم المعلومات الالكترونية في فييت نام. ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاضطلاع بالدور الرئيسي في تطوير المعلومات وتقاسم المعرفة والترويج لها عن طريق شبكة نتنام، التي في إمكان الجماعات المحلية وجماعات المانحين في البلد الوصول إليها. وقد أدى هذا إلى زيادة تعزيز الدور الرئيسي وجانب القيمة المضافة لمكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في فييت نام لدعم الحكومة في مجال تنسيق وإدارة المعونة.

٧٦ - وكجزء من الابتكار الذي أخذ به الفريق الاستشاري للفلبين، أجريت مشاورات تحضيرية مكثفة فيما بين الوكالات الحكومية والمانحين المحليين وممثلي المنظمات غير الحكومية. وهيأ هذا محفلا للتوصل إلى تفاهم مشترك بشأن القضيتين المدرجتين: تخفيف حدة الفقر وإدارة الإنفاق العام. واعترافا بالخبرة الفنية لمنظومة الأمم المتحدة في تطوير القطاع الاجتماعي، اشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع البنك الدولي في رئاسة الفريق العامل المعني بتخفيف حدة الفقر، وتولى توجيهه أيضا. وكمتابعة لذلك، طلبت الحكومة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عقد اجتماع لفريق أساسي موسع معني بتخفيف حدة الفقر لمناقشة القضايا الحاسمة التي ظهرت ولتقديم الدعم إلى الجهود العملية في مجال السياسة العامة والبرامج في هذا الميدان.

٧٧ - ترتيبات البرمجة اللاحقة والنشاط التحضيري - يجري في الوقت الراهن بجزر جنوب المحيط الهادئ الاضطلاع بتحليلات لحالة التنمية البشرية المستدامة. وحتى اليوم، أنجزت هذه التحليلات بالنسبة لساموا وفانواتو، والعمل جار بشأنها في توفالو وجزر مارشال وكيريباتي، وسوف يشرع فيها وينتهى من أمرها بالربع الأول من عام ١٩٩٦ في بالاو وتونغا وجزر سليمان وفيجي وولايات ميكرونيزيا الموحدة. وهذه العمليات تعد معلما هاما من معالم عملية البرمجة في الدورة القادمة.

٧٨ - وثمة مبادرات أخرى عديدة قد حظيت بالدعم في هذا المجال: فسري لانكا ونيبال قد أنجزتا تلك التحليلات عند الإعداد لترتيبات البرمجة اللاحقة؛ كما اقترح أن يضطلع بمشروع من شأنه أن يزود لاوس بالتعاون التقني اللازم لصياغة نظام لمؤشرات التنمية البشرية المستدامة؛ وكذلك قام معهد هارفارد للتنمية الدولية بدراسة مبادرة التنمية البشرية لدى ميانمار في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥؛ وهناك مهمة مماثلة قد شرع فيها بفييت نام من أجل دعم الجهود الحكومية المبذولة في متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛ كما أجريت مناقشات في اندونيسيا بشأن تنفيذ هذه التحليلات، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦؛ وفي بنغلاديش، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجموعة من المؤشرات المنفصلة للتنمية البشرية بهدف

استخدامها في البرمجة القطرية كإطار للتحليل والعمل؛ وفي وقت مبكر من هذا العام كانت فيجي قد أكملت دراسة مستفيضة للمؤشرات الاحصائية المتاحة لقياس التنمية البشرية المستدامة.

٧٩ - واضطلعت الصين بسلسلة من الدراسات المتصلة بخدمات الدعم التقني على مستوى البرامج خلال هذا العام. وتحت رعاية وزارة العمل، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية باستضافة حلقة دراسية تتصل بالسياسة العامة من أجل مناقشة نتائج هذه الدراسة في مجال الصحة والسلامة المهنيتين بالصين. ومن المتوقع أن تساعد هذه الدراسة في جمع الأموال من المانحين بهدف دعم الجهود الحكومية في هذا الشأن. وثمة دراسة مماثلة أخرى تتعلق بإدارة وتمويل التغيير التكنولوجي في إطار اقتصاد سوقي ناشئ قد أعدت، وذلك إلى جانب تنظيم حلقة تدريبية في ٢٨ أيلول/سبتمبر.

٨٠ - وقد جرى صقل وتطبيق منهجية تحليل مدى التأثر في التنمية البشرية المستدامة، وذلك في برنامج الأنشطة الذي اضطلع به البرنامج الإنمائي في الهند. وتنفيذ هذه المنهجية أثناء العام قد أدى إلى استعراض ٤٨ مشروعا/برنامجا جاريا، كما أفضى إلى تحديد استراتيجيات لتحسين مضمون هذه التنمية البشرية المستدامة. وكانت هناك عمليات صقل أخرى تتضمن استخدام بيانات كمية وتشمل تقليل الذاتية إلى أدنى حد لها. ومن هذا المنطلق، يجري في الوقت الراهن أيضا إنهاء موجز لمعالم التنمية البشرية المستدامة.

٨١ - الحالات الإنمائية المعقدة - قام البرنامج الإنمائي واليونيسيف، على نحو مشترك وفي إطار قيادة الحكومة، بإنشاء صندوق استئماني لإزالة المعدات الحربية غير المفجرة في لاوس، وقد تلقى هذا الصندوق ٢,٥ مليون دولار من التعهدات المؤكدة والالتزامات الفعلية بحلول نهاية عام ١٩٩٥. وثمة مشروع جديد للبرنامج الإنمائي، يتوفر له مبلغ ٠٠٠ ٤٠٠ دولار، سوف يساعد في إنشاء وحدة مماثلة داخل وزارة العمل والرعاية الاجتماعية، كما أنه سيمول دراسة استقصائية ضرورية للآثار الاجتماعية - الاقتصادية الأساسية. وحيث أن هذه المعدات غير المفجرة تستبعد الأراضي القابلة للزراعة عن حوزة فقراء الريف بالبلدان (وهم يشكلون نصف السكان)، فإن البرنامج الإنمائي سيتولى تخطيط عملية الاضطلاع بأنشطة إنمائية ريفية متكاملة في توافق مع عملية إزالة هذه المعدات، وكذلك مع أنشطة زيادة توعية المجتمعات المحلية.

٨٢ - وفي إطار مساعدة كبيرة من البرنامج الإنمائي، يلاحظ أن استراتيجية مركز العمل الكمبودي لإزالة الألغام، ومدتها خمس سنوات، قد أنجزت وقدمت إلى اللجنة التوجيهية للمانحين والحكومة في تشرين الأول/ اكتوبر. وهذه الاستراتيجية تشكل أول محاولة في كمبوديا لإدماج عملية إزالة الألغام في خطط التنمية الوطنية الأوسع نطاقا من أجل كفالة تحقيق أقصى حد من المزايا الإنمائية بالنسبة للسكان الذين لا يمتلكون أرضا ما، وكذلك في النهج المتكاملة لمعالجة التنمية الريفية من حيث إعادة توطين السكان والإنتاج في الميدان الزراعي والتقليل من معدلات الاصابات.

٨٣ - متابعة المؤتمرات الدولية - قام البرنامج الإنمائي، هو ومنظومة الأمم المتحدة، بتصدر مسألة تنظيم حلقة دراسية وطنية عن المؤتمرات العالمية التي تعقدها الأمم المتحدة، في بنغلاديش، بالتعاون مع وزارة الخارجية ومعهد الدراسات الدولية والاستراتيجية ببنغلاديش. وهذه الحلقة ستستخدم أساليب تيسيرية

ابتكارية من أجل تحديد الاستراتيجيات التنفيذية ذات الأولوية والتوصل إلى اتفاق بشأنها، باعتبار ذلك متابعة متكاملة للولايات العالمية وخطط العمل التي انبثقت عن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٨٤ - وفي نيبال، طلب إلى البرنامج الإنمائي أن يوفر التوجيه اللازم في مرحلة تشكيل وزارتين جديدتين تقرر انشاؤهما في أعقاب هذه المؤتمرات الدولية، وهما وزارة شؤون المرأة والرعاية الاجتماعية ووزارة السكان والبيئة، والمساعدة ذات الصلة سوف تركز على التنمية المؤسسية، التي تشمل توضيح أدوارهما واختصاصاتهما.

٨٥ - وثمة نقاش في الوقت الراهن لعملية متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، متابعة عملية مع الحكومات المعنية. وفي الهند، على سبيل المثال، اضطلع بسلسلة من الحلقات الدراسية المتعلقة بتقاسم المعلومات، وذلك بتمويل مشترك من قبل البرنامج الإنمائي. وفي منغوليا، يلاحظ أن اللجنة التحضيرية الوطنية المعنية بالمؤتمر قد تحولت إلى لجنة وطنية دائمة بشأن قضايا المرأة، والبرنامج الإنمائي يتولى مساندة هذه اللجنة فيما تبذله من جهود من أجل توعية الجماهير.

٨٦ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، قام البرنامج الإنمائي، بالاشتراك مع وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية، بتنظيم مؤتمر وطني لمتابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، في سري لانكا، من أجل تسليط الضوء على الالتزامات القائمة على الصعيد القطري. وقد تبع هذا عقد حلقة تدريبية في شهر كانون الأول/ديسمبر بشأن هذا المؤتمر، مما أدى إلى وضع خطة عمل وطنية للبلد.

٨٧ - وثمة برنامج يتعلق بالعمالة والسبل المستدامة للمعيشة، وهذا البرنامج يتولى تحويل ولايات المؤتمر إلى اهتمامات محلية في جزر المحيط الهادئ. وعلى الرغم من التسليم بأهمية القطاعين الرسمي والحضري، فإن هناك اهتماما خاصا بالفرص والعقبات التي يحتمل وجودها في القطاعات غير الرسمية والريفية والمعيشية. وفي فيجي، سوف يتم، في أعقاب تحليل مؤشرات التنمية الريفية المستدامة، تحليل لدراسة استقصائية أخيرة عن دخل وإنفاق الأسر المعيشية، مما سيؤدي إلى إجراء دراسة لموضوع الفقر. وثمة عمل مماثل في تونغا سوف يفضي إلى إجراء حوار مع الحكومة بشأن تعريف الفقر. والبرنامج الإنمائي مستمر في العمل، بشكل وثيق، مع سائر وكالات الأمم المتحدة من خلال شبكة فرق العمل، وكذلك مع المنظمات الإقليمية من قبيل أمانة المحفل ولجنة جنوب المحيط الهادئ.

جيم - المكتب الإقليمي للدول العربية

٨٨ - أتاحت التطورات الهامة التي حدثت في المنطقة وحولها فرصا إنمائية جديدة وزادت من التحديات الإنمائية التي تواجه الدول العربية. وقام المكتب الإقليمي للدول العربية، في محاولة منه لفهم الواقع الجديد وبهدف تحديد الخيارات المتاحة أمام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعقد حلقة عمل عن التخطيط

الاستراتيجي في آذار/مارس ١٩٩٥ حددت الأهداف التالية بوصفها أعلى خمسة أهداف إنمائية في المرتبة في المنطقة وهي: شؤون الحكم؛ وارتفاع معدل النمو السكاني؛ وندرة المياه؛ والسبل المستدامة للمعيشة (مع تركيز خاص على القضاء على الفقر وتهيئة فرص للعمل وحماية البيئة)؛ وتنوع النمو الاقتصادي. واقترحت حلقة العمل أيضا إعادة توجيه المجال التنفيذي للبرنامج الإنمائي في المنطقة ليشمل ما يلي: زيادة التركيز على التعاون التقني الموفَّر للحكومات لبناء القدرات في مجال تحليل وتخطيط السياسات/ الاستراتيجيات؛ اتباع النهج البرنامجي في البرمجة القطرية والإقليمية؛ جمع الأموال وإدارة الأموال؛ بذل جهد أكبر في مجال تنسيق البرامج على الصعيد القطري. ونشِّطت حلقة العمل المناقشة الدائرة في المكتب وعلى مستوى المكاتب القطرية والرامية إلى ترسيخ فهم جديد للشراكات في المنطقة وتجديد عدد كبير منها. وشملت هذه الأمور الاتصالات المتجددة مع جامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٨٩ - وأدت الحالات الخاصة، ومن بينها الأمن والجزاءات وحالات الطوارئ التي تواجه عددا من البلدان العربية، إلى خلق ظروف فرضت تحديات خاصة على المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي وعلى الممثلين المقيمين للبرنامج في مجال وضع البرامج وتنفيذ البرامج. ومع ذلك، فقد تم الدخول في التزامات بنسبة ٨٠ في المائة من جميع الأموال القطرية والإقليمية في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

٩٠ - ومن بين المشاريع والبرامج التي اعتُمدت مؤخرا في عام ١٩٩٥، ينفَّذ نحو ٥٠ في المائة منها تقريبا تنفيذا وطنيا. ووضعت وحدة مرفق البيئة العالمية، في المكتب الإقليمي للدول العربية، ١٤ مشروعا وحصلت على موافقة عليها (من بينها ستة منفَّذة في إطار مشروع المرافق الإنمائية التابع لمرفق البيئة العالمية). وتبلغ قيمة هذه المشاريع التي وافق عليها مرفق البيئة العالمية ٥,٨ من ملايين الدولارات، إلى جانب ٨ ملايين دولار أخرى في انتظار الموافقة عليها.

٩١ - وأجريت سبعة استعراضات للبرامج القطرية في منتصف المدة (الأردن وجيبوتي والسودان وسوريا والكويت والمغرب واليمن) مع تركيز على تحقيق التنمية البشرية المستدامة في حالات قطرية بعينها جرى إبرازها في استنتاجات وتوصيات البرامج القطرية.

٩٢ - وقد أحرز إعداد مذكرات الاستراتيجيات القطرية تقدما في ١١ بلدا هي: الأردن، تونس، الجزائر، ليبيا، سوريا، جيبوتي، السودان، لبنان، مصر، المغرب، اليمن. وقد انتهت الجهود المبذولة لتعزيز التنسيق في منظومة الأمم المتحدة دعما للأولويات الإنمائية في السودان التي بلغت أوجها في عام ١٩٩٥ بوضع مشروع مذكرة استراتيجية قطرية. وتمثل مذكرة الاستراتيجية القطرية هذه المعنونة "شراكة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة" الخطوة الأولى في عملية ستمكن منظومة الأمم المتحدة في السودان من تحسين تخطيط وتنسيق إسهاماتها في تنمية البلد على مدار السنوات المقبلة.

٩٣ - تحقيق التنمية البشرية المستدامة - لم تقدم التنمية البشرية المستدامة بوصفها بؤرة تركيز البرمجة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنطقة إلا حينما تمت بالفعل برمجة معظم الموارد البرنامجية؛ ومع

ذلك يسعى عدد كبير من البلدان جاهدا إلى اتباع الهدف المتعلق بإدخال مفهوم التنمية البشرية المستدامة في البرمجة. وقد أمكن القيام بذلك عن طريق التركيز على عناصر التنمية البشرية المستدامة في المشاريع التي تمت الموافقة عليها وإعادة توجيه بؤرة الاهتمام في مشاريع أخرى، فضلا عن استخدام أرقام التخطيط الإرشادية وموارد البرنامج الخاصة المتبقية. وواصل مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع الحكومة المصرية، تعزيز برنامجه للتنمية البشرية المستدامة وزيادة بلورته عن طريق مبادرتين رئيسيتين: (أ) إعداد التقرير الوطني الثاني للتنمية البشرية و (ب) خطة للرصد والتقييم تتبعها جميع محافظات مصر. وقد وقّع على هذا البرنامج الأخير في احتفال حضره جميع محافظي مصر تحت إشراف وزارة الحكم المحلي. ويأتي هذا البرنامج كمتابعة لموافقة المحافظين في مصر على خطة العمل التي بدأت بنشر التقرير الوطني الأول عن التنمية البشرية الذي حلل الرقم القياسي للتنمية البشرية على مستوى المحافظات وأشار إلى وجود فروق إقليمية في مستويات تحقيق التنمية.

٩٤ - وفي تونس، يضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اللمسات النهائية لبرنامج يمول عن طريق الصندوق الاستئماني الإيطالي سيدعـّم أنشطة التنمية البشرية المستدامة لصالح فقراء الريف. وفي تونس والجزائر والمغرب، وافق البرنامج الإنمائي على مساعدة الحكومات في صياغة سياسات بشأن العمالة وتهيئة الوظائف، بالإضافة إلى أنشطة أخرى في مجال شؤون الحكم.

٩٥ - وفي لبنان، ينفذ البرنامج الإنمائي مبادرة ذات شعبتين منذ أوائل عام ١٩٩٥ من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة عن طريق: (أ) تعبئة الشراكات حول مفهوم التنمية البشرية المستدامة والنـّهج المتصلة به و (ب) وضع موجز عن التنمية البشرية المستدامة في لبنان. ومن المرجو أن يؤدي هذا الموجز إلى صياغة استراتيجية وطنية للتنمية البشرية وإلى تحديد خطوط العمل الرئيسية المؤدية إلى تكوين رأس مال اجتماعي وبيئي. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، عـُقدت أول حلقة عمل عن التنمية البشرية المستدامة في بيروت. وحضرها ما يزيد على ٦٦ شخصا من المـُلمين بالموضوع والمتخصصين في التنمية من الوزارات المختلفة والمجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وركزت حلقة العمل على تحليل التنمية البشرية المستدامة في السياق اللبناني وتناولت الجوانب المختلفة لعملية تنفيذها.

٩٦ - وفي عام ١٩٩٥، ونتيجة لانخفاض مستوى موارد أرقام التخطيط الإرشادية عموما والدخول في التزامات بقيمتها بالكامل تقريبا في عدد كبير من البلدان، حصلت البرمجة في مجال التنمية البشرية المستدامة على دفعة نتيجة رصد اعتماد من موارد البرنامج الخاصة للمكتب بمبلغ مليون دولار واحد. وشنت مبادرات قطرية مجموعها ١٠ مبادرات وجه معظمها لإعداد تقارير التنمية البشرية الوطنية وتحليلات الحالة و/أو موجزات قطرية. وعلاوة على ذلك، أصدر المكتب قرارا باستخدام الاعتماد المخصص لخدمات الدعم التقني - ١ للفترة ١٩٩٥-١٩٩٦ بأكمله من أجل تعزيز تحقيق التنمية البشرية المستدامة، مع التركيز على القضاء على الفقر. وعزز البرنامج الإقليمي لدعم الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة هذه الأنشطة على الصعيد القطري. وفي إطار هذا البرنامج، نظمت حلقة عمل في أيار/مايو ١٩٩٥ لاكتساب خبرات من مصر في إعداد تقرير التنمية البشرية القطري، وشاركت فيها عشرة من بلدان المنطقة هي: الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس وجيبوتي والسودان والعراق وقطر ولبنان والمغرب، فضلا

عن الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتضمنت الأنشطة الأخرى المبذولة في إطار هذا البرنامج الإقليمي تحديد شركاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التنمية البشرية المستدامة في الأردن والعراق ولبنان واليمن وتنظيمهم وإقامة شبكات فيما بينهم.

٩٧ - وتعتبر تونس والأردن بلدين رائدين في مجال برنامج وضع شبكات للتنمية المستدامة، ويتخذ البلدان بمساعدة من البرنامج الإنمائي الخطوات اللازمة لتمكين بلدان المنطقة من الاستفادة من المراكز المرجعية القائمة للتنمية البشرية المستدامة ورصد التنمية في هذا المجال (مبادرة لجمع وتحليل ونشر البيانات لكي يستخدمها واضعو السياسات في صنع القرارات على الصعيد القطري).

٩٨ - واتبعت ممارسة إقليمية هامة للبرمجة عند وضع برنامج لتقديم المساعدة التقنية البيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط بمشاركة فعالة من المكتب وبرنامج بناء القدرات للقرن ٢١ وبتعاون مع البنك الدولي ومصرف الاستثمار الأوروبي والاتحاد الأوروبي. وفي ممارسة نابعة من البلدان وضعت قائمة لأنشطة مختارة على الصعيدين الوطني والإقليمي يبلغ مجموعها ٨٠ مليون دولار وتركز على مشاريع بناء القدرات وإعداد الاستثمارات. ومن المتوقع أن يحدث تقاسم ضخم للتكاليف على أساس متعدد الأطراف وثنائي.

٩٩ - الأنشطة ذات القاعدة المجتمعية والتعاون مع المنظمات غير الحكومية - واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برامجه ذات القاعدة المجتمعية في الصومال في ظل ظروف سياسية متقلبة تماما. ورغم حدوث نكسة عندما توقفت الأنشطة في الجنوب، فإن الاستعدادات جارية لتنفيذ أنشطة في مناطق أخرى آمنة نسبيا. ويواصل البرنامج الإنمائي تخفيف حدة الفقر والمشاق في الصومال مع تركيز خاص على الفئات الضعيفة. وتتراوح المساعدة بين تقديم قروض صغيرة وأنشطة الإرشاد الزراعي والتعليم والصحة، والإصلاح المعتمد على كثافة العمالة للهياكل المجتمعية الأساسية حيثما تسمح بذلك الظروف الأمنية.

١٠٠ - ولا تزال خطط تنمية المناطق تشكل الجهد الإنمائي الرئيسي في البرنامج القطري المنفذ في السودان. وقد أبرز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خطط تنمية المناطق في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بوصفها مثالا من ١٣ مثالا لجهود تحقيق التنمية البشرية المستدامة التي تتصدى للفقر والتي تحظى بمساعدة البرنامج الإنمائي. وفي هذا السياق، يحظى التقييم الذي بدأ في منتصف عام ١٩٩٥ لتأثير خطط تنمية المناطق والذي سينتهي في أوائل عام ١٩٩٦ بأهمية كبرى بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي نظرا لتأثيره المباشر على المجالات الأخرى في السودان.

١٠١ - وفي سوريا، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم برنامج تقديم المساعدة التقنية للاستثمارات الزراعية في المنطقة الجنوبية. ويركز هذا البرنامج على المناطق الريفية في سوريا ويهدف إلى رفع مستويات معيشة السكان الريفيين عن طريق زيادة الإنتاج الزراعي وإقامة أنشطة أخرى مدرة للدخل ويشمل عنصرا قويا للغاية يتعلق بتحسين مركز المرأة. وقدمت حكومة النرويج، منذ فترة قريبة للغاية، دعما ماليا للبرنامج (٠٠٠ ٢٠٠ دولار) سيستخدم على وجه القصر في تدعيم الأنشطة النسائية.

١٠٢ - ومول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دراسة عن المنظمات غير الحكومية في جيبوتي في عام ١٩٩٥. وخلصت الدراسة إلى جملة أمور، منها أن عدد وقدرة المنظمات غير الحكومية في جيبوتي محدودان؛ وأن ثمة حاجة إلى اتباع نهج إنمائية تنطوي على تحقيق أتم مشاركة من جانب الأفراد؛ وأن هناك مجالا لتحسين تحديد الدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمات غير الحكومية في جيبوتي؛ وأن ثمة إمكانية لإقامة صلات أقوى فيما بين المنظمات غير الحكومية، وبين المنظمات غير الحكومية والحكومة، وبين المنظمات غير الحكومية والمانحين الآخرين.

١٠٣ - دعم إصلاح الاقتصاد الكلي وشؤون الحكم - يمثل تقديم دعم لإصلاح الاقتصاد الكلي مجالا من مجالات التركيز الثلاثة في البرنامج القطري الحالي للسودان. ومع ذلك فلم تتم الموافقة إلا في عام ١٩٩٥ على أول مشروع هام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا الميدان وذلك بعد مشاورات أجريت بين الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق النقد الدولي. وتمثل قضايا الإصلاح المالي والضريبي التي سيعالجها المشروع جزءا من نطاق أوسع من التدابير التي اتخذها السودان وسيتخذها لتحسين إدارته الاقتصادية.

١٠٤ - ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعما تقنيا لبرامج الإصلاح الاقتصادي في اليمن من خلال مجموعة من المشاريع التي وضعت واعتمد معظمها في عام ١٩٩٥. وتشمل المجموعة تقديم المساعدة لخطة السنوات الخمس الاقتصادية، والخصخصة، وتقديم الدعم إلى المناطق التجارية الحرة اليمنية وتقديم المساعدة إلى الإدارة الاقتصادية والمالية.

١٠٥ - ويساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تونس والمغرب للاستفادة استفادة كاملة من الاتفاقات التي عقداها مع الاتحاد الأوروبي. وهي تهدف إلى إنشاء مناطق تجارة حرة في البلدين بهدف انعاش اقتصاد كل منهما والتأثير إيجابيا على تنميتهما الاجتماعية.

١٠٦ - واستمرت جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم برنامج الانتعاش الاقتصادي لحكومة لبنان في اكتساب زخمها في عام ١٩٩٥. وقد نُقح البرنامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الإصلاح والإدارة الماليين إلى حد كبير ليشمل تقاسم الحكومة لتكاليف إضافية مما يجعل مجمل ميزانية المشروع تزيد على ٣ ملايين دولار. ويقوم صندوق النقد الدولي حاليا بتنفيذ البرنامج بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

١٠٧ - ولا يزال البرنامج الجاري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق بتقديم الدعم للإصلاح الإداري في لبنان يحرز نتائج إيجابية. ففي خلال عام ١٩٩٥، قدم البرنامج الإنمائي الدعم لبناء المؤسسات إلى مكتب وزير الدولة للإصلاح الإداري من خلال إنشاء وحدة للتعاون التقني ووحدة للتنمية المؤسسية. ويجري حاليا تنقيح المشروع السابق لتوسيع دور وحدة التعاون التقني ليشمل تنسيق مساعدة التعاون التقني بالإضافة إلى تنفيذ البرامج التي تقع في إطار برنامج الإصلاح الإداري الوطني للبلد. وآخر تنقيح هذا سيرفع الميزانية الكلية للمشروع، من خلال دخول الحكومة في تقاسم التكاليف، إلى أكثر من ٣ ملايين دولار.

تعبئة الموارد

١٠٨ - كانت البعثة المشتركة بين الوكالات التي أوفدت إلى جيبوتي (نيسان/أبريل ١٩٩٤) مفيدة في توضيح حالة هذا البلد وحاجته إلى مساعدة دولية. وعلى أساس توصيات البعثة، تعهد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بسداد مبلغ ٠٠٠ ٢٠٠ دولار لتشجيع التوصل إلى توافق للآراء بشأن الإصلاحات الرئيسية المتعلقة بالسياسة العامة واستراتيجيات التنمية الطويلة الأجل. وقد أدى هذا إلى صياغة برنامج إصلاح اقتصادي وطني شامل. ونتيجة لذلك، استأنف البنك الدولي المفاوضات مع جيبوتي، ووضع صندوق النقد الدولي خطة تثبيت مدتها عام واحد لتقدم إلى مجلسه في أوائل عام ١٩٩٦.

١٠٩ - وقد نظم بنجاح في المغرب اجتماع مائدة مستديرة قطاعي بشأن مياه الشرب بمشاركة المانحين تحت رعاية البرنامج الإنمائي والحكومة. وقد أعرب مانحون عديدون عن اهتمامهم بمساعدة الحكومة في تنفيذ الخطة الرئيسية التي صيغت بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١١٠ - المؤتمرات الدولية: المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، مؤتمر القمة الاقتصادي في عمان - شارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنشاط، سواء من خلال تقديم المساعدة المالية أو توفير التعاون التقني، في الأعمال التحضيرية الإقليمية والوطنية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

١١١ - وقد تركزت الأنشطة المتعلقة بمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية على تعزيز الحوار بين الحكومات والمجتمع المدني، مثلا، في تونس ولبنان ومصر والمغرب. وقد قدم الدعم لحلقة عمل للمنظمات غير الحكومية الإقليمية في مؤتمر القمة نفسه في كوبنهاغن.

١١٢ - وعلى الصعيد الإقليمي، وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، قدم البرنامج الإنمائي الدعم إلى اجتماع المنظمات غير الحكومية العربية والاجتماع التحضيري الإقليمي العربي الرسمي لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالمرأة، الذي عـُقد في عمان، الأردن، في الفترة من ٣ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر وشارك فيهما. وقد أسفر ذلك عن اعتماد تقرير المنظمات غير الحكومية العربية وخطة عمل عربية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٠. وعلاوة على ذلك، نظم البرنامج الإنمائي بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وصندوق الأمم المتحدة للسكان حلقة عمل إقليمية بشأن حشد مهارات من أجل بيجين (لبنان، تموز/يوليه ١٩٩٥) ونظم مع الاتحاد الأوروبي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة حلقة عمل تحضيرية إقليمية للمنظمات غير الحكومية من أجل بيجين (الأردن، تموز/يوليه ١٩٩٥). وحلقتا العمل هاتان بالغتا الأهمية من ناحية تعزيز مشاركة المرأة العربية في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالمرأة.

١١٣ - وعلى الصعيد الوطني، أيد البرنامج الإنمائي مثلا عمل اللجان الوطنية وأسهم في وضع خطط العمل الوطنية في صيغتها النهائية لعرضها على مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالمرأة. وتشمل مبادرات أخرى دعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد الوطني عقد حلقة عمل في الإمارات العربية المتحدة

بشأن الأسرة العربية في مجتمع متغير وسلسلة من حلقات العمل الصغيرة بشأن المجتمع العربي في القرن الـ ٢١ ؛ وفي العراق نُظمت حلقة عمل بشأن المرأة العراقية في القرن الـ ٢١؛ وفي جيبوتي عقدت حلقة دراسية بشأن إسهام المرأة في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وفي الصومال نُظمت حلقة عمل بشأن الأعمال التحضيرية لبيجين أدت إلى تكوين منظمة غير حكومية شاملة لعدة منظمات (SWAND)، وهي تعتبر بمثابة هيئة تمثيلية رئيسية للمرأة الصومالية في بيجين؛ وفي لبنان، جرى القيام بسلسلة من الحملات الدعائية.

١١٤ - ونشطت جيبوتي في وضع عناصر استراتيجية للأعمال اللاحقة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية سيجري الاضطلاع بها على الصعيد القطري. ونظرا لأن الاحتياجات الإنمائية للبلد لا تقابلها موارد داخلية أو خارجية متوفرة لاشباعها، فإن استراتيجية متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية تعد بأن تصبح مركز تنسيق لمناقشات تجرى بشأن السياسة العامة والأولويات التنفيذية وتخصيص الموارد وتعبئتها، مع احتمال تجاوز تأثيرها لإطار البرنامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جيبوتي في السنوات القليلة القادمة.

١١٥ - الحالات الإنمائية المعقدة - واصل مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان خلال عام ١٩٩٥، تقديم الدعم إلى البرنامج الوطني الذي تضطلع به الحكومة من أجل إعادة إدماج وتأهيل النازحين. ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١ مليون دولار) آلية لتسهيل إعادة إدماج ما يقدر بـ ٠٠٠ ٤٥٠ نازح في مجتمعاتهم المحلية. ويدعم المجتمعات المحلية عن طريق تلبية احتياجاتها الصحية والتعليمية الأساسية، والأهم من ذلك يوفر ما يلزم لإعادة بناء مساكن لذوي الدخل المنخفض، وتوفير التدريب للمشاريع المدرة للدخل. ويلجأ البرنامج على نطاق واسع إلى استخام أخصائيين وطنيين من متطوعي الأمم المحدة، وهو نموذج جرى الترويج له في لبنان ويقوم برنامج متطوعي الأمم المتحدة بتكراره في بلدان أخرى.

١١٦ - وفي أعقاب النزاع المسلح الذي وقع في الفترة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه ١٩٩٤ في اليمن، والأضرار الهائلة التي سببها، لا سيما في المحافظات الجنوبية، طلبت الحكومة إلى الممثل المقيم/المنسق المقيم تنسيق المساعدة الغوثية المقدمة للبلد. ولعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا رائدا، بالاشتراك مع إدارة الشؤون الإنسانية، في صياغة نداء موحد من أجل اليمن وفيما بعد صياغة برنامج كبير لإعادة تشغيل المرافق الأساسية المياه والمرافق الصحية في المناطق المنكوبة بالحرب في الجنوب في سياق برنامج آخر متوسط ـ طويل الأجل وبالتنسيق الوثيق مع هذا البرنامج لتطوير قدرات إدارية وطنية في قطاع المياه. وتم في عام ١٩٩٥ إيفاد عدد من البعثات التقنية في مجال إدارة الكوارث إلى اليمن وتم وضع مشروع وثيقة للمساعدة على إنشاء هيئة وطنية لإدارة الكوارث والتأهب لها.

١١٧ - المراكز التجريبية - في إطار مبادرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإزالة المركزية، رشح المكتب الإقليمي للدول العربية مكتب البرنامج الإنمائي في مصر ليصبح مركزا تجريبيا. وقد تم الاضطلاع بعدد من البعثات والحلقات التدريبية خلال النصف الأخير من عام ١٩٩٥، لإعداد المكتب القطري لدوره الجديد. وبالإضافة إلى ذلك، شرع المكتب الإقليمي للدول العربية في تجربة للقيمة المضافة بالتعاون مع المكتب

القطري في القاهرة وشعبة الخدمات الإدارية والإعلامية. وقد أنشئت وصلة للاتصال بالانترنيت تبشر بتحقيق تحسن هائل في الطريقة التي يتم بها وضع البرامج والمشاريع في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن طريق إقامة اتصال مباشر بالمكتب الإقليمي للدول العربية، ومكتب سياسات ودعم البرامج، ومكتب تعبئة الموارد، ومكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي، وكذلك الخبراء من الخارج.

دال ـ المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة

١١٨ - كان لعملية الانتقال من نظم التخطيط المركزي إلى الاقتصادات السوقية التي تمر بها بلدان أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة في الوقت الراهن تكاليف اجتماعية عالية جدا أصبحت أكثر وضوحا في عام ١٩٩٥. فقد عانت أغلبية البلدان في المنطقة من انخفاض حاد في الإيرادات الإجمالية منذ عام ١٩٩٠، وما زالت تعاني من انخفاض في معدلات النمو. وأصبح الفقر أحد القضايا الرئيسية في المنطقة وعانت بعض البلدان من ارتفاع في الفقر يزيد على ٢٥ في المائة. وفي الوقت نفسه، خلق انفجار النزاعات الإثنية عقبة أمام توحيد الدول المستقلة حديثا، وأدى إلى زيادة عدد اللاجئين والمشردين داخليا.

١١٩ - وعزز البرنامج الإنمائي خلال عام ١٩٩٥ دوره في أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة عن طريق الموافقة على ١٢ برنامجا قطريا، وفي إطار الموضوع الرئيسي المتعلق بالتنمية البشرية المستدامة، والتركيز على ستة مواضيع ذات أولوية: البيئة؛ والديمقراطية وشؤون الحكم والمشاركة؛ والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وتنسيق المعونة؛ ودور الجنسين في التنمية. وعلى الرغم من استمرار النقص في كل من الموارد البشرية والمالية في المنطقة، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أطلق مبادرات جديدة في مجالات مثل بناء القدرات الإدارية في الأساليب الجديدة للتعاون الإنمائي، وفي تعزيز عملية إحلال الديمقراطية، وفي التعاون الإقليمي والأمن الإقليمي. وتم بنجاح إقامة حوار في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بين أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة لتبادل الخبرة في مجال أساليب التعاون الإنمائي الجديدة. وجرى التأكيد بصورة أكبر على أولويات التنمية البشرية المستدامة عن طريق وضع تقارير التنمية البشرية الوطنية في ٢٢ بلدا، التي أدخلت بنجاح مفهوم التنمية البشرية المستدامة. والموجز الوارد أدناه للبرامج والأنشطة المضطلع بها خلال عام ١٩٩٥ يوضح هذه الجهود.

١٢٠ - فقد وضعت بعثة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أوفدت إلى البوسنة والهرسك في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ اتفاق المساعدة الأساسية النموذجي الذي تم التوقيع عليه كشرط مسبق لافتتاح مكتب لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلد. واعتمد المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦ مقررا أوصى فيه ببرمجة ما لا يقل عن ٥ ملايين دولار في البوسنة والهرسك لتقديم المساعدة إلى هذا البلد المنكوب بالحرب.

١٢١ - التقارير الوطنية عن التنمية البشرية - في أواخر عام ١٩٩٤، دعم مكتب أوروبا ورابطة الدول المستقلة إعداد تقارير التنمية البشرية الوطنية في ٢١ بلدا في منطقة المكتب. وكان الهدف من هذه المبادرة تقدير تكاليف الانتقال إلى الاقتصادات السوقية لا من حيث الكفاءة الاقتصادية فحسب بل أهم

من ذلك من حيث الأثر على التنمية البشرية في هذه البلدان. وقد تم نشر هذه التقارير في أيار/مايو ١٩٩٥ وتشكل أشمل تقارير متاحة عن ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في هذه البلدان. وقد أدخلت التقارير بنجاح مفهوم التنمية البشرية المستدامة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقال، وجمعت بيانات وإحصاءات مفيدة للغاية موزعة بحسب المناطق والجنس والسن والمجموعات الإثنية.

١٢٢ - وفي كل بلد من هذه البلدان، أعد فريق وطني التقرير بلغته الوطنية ثم تمت ترجمته إلى اللغة الانكليزية. وتألف الفريق من أفراد بارزين من المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والهيئات الأكاديمية، إلخ ... . وتلقت التقارير دعما واسع النطاق وجذبت انتباه كثير من واضعي السياسات في المنطقة فضلا عن المؤسسات الإنمائية الوطنية والدولية. ويجري الآن الإعداد لمجموعة ثانية من التقارير التي ستعتمد على الخبرات التي اكتسبها كل بلد، ومن شأن ذلك أن يسهل إجراء الحوار في مجال القضاء على الفقر.

١٢٣ - دور الجنسين في التنمية - شرع المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة، عن طريق استخدام أموال موارد البرنامج الخاصة وموارد أرقام التخطيط الإرشادية في إنشاء وحدات لشؤون دور الجنسين في التنمية في عام ١٩٩٤ في جميع بلدان المنطقة. وباشر المكتب الإقليمي بدعم من هذه الوحدات بذل جهود مكثفة لإعداد الحكومات والمنظمات غير الحكومية في المنطقة لتشارك بشكل نشط وكامل في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المعقود في بيجين في آب/أغسطس ـ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، فضلا عن الاجتماع الموازي للمنظمات غير الحكومية. وانطوى ذلك على عدد من الاجتماعات التحضيرية والخدمات الاستشارية لوضع استراتيجيات وطنية وإقليمية. غير أن أكبر مجهود مبذول تمثل في تنظيم قطار بيجين السريع، وهو قطار انطلق من وارسو ووصل بعد ثمانية أيام إلى بيجين. ووفر القطار فرصة لأكثر من ٢٠٠ امرأة (من الحكومات والمنظمات غير الحكومية) في المنطقة لحضور المؤتمر. وأتاحت الرحلة التي دامت ثمانية أيام الوقت لإعداد المشاركات للمؤتمر وإطلاعهن على آخر التقنيات في حل المنازعات، والتحول الديمقراطي ومهارات القيادة، وأنشطة التمكين، والتدريب على الحواسيب، واستخدام اللغة الإنكليزية. كما كانت فرص إقامة الشبكات كبيرة. وأوضح القطار، الذي موله عدد من الحكومات المانحة، البرنامج الإنمائي، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، بشدة دور البرنامج الإنمائي فضلا عن الاعتراف بمساهمته الإيجابية للغاية في مؤتمر بيجين. ونتيجة لهذه المبادرة، حظي البرنامج الإنمائي بتأييد شديد من قبل المنظمات غير الحكومية المهتمة بشؤون الجنسين في المنطقة، وهي المنظمات التي تعمل بدعم من البرنامج الإنمائي بنشاط في تنظيم أنشطة المتابعة.

١٢٤ - تعبئة الموارد - بلغت ميزانيات تقاسم التكاليف خلال عام ١٩٩٥ للمشاريع الإقليمية والوطنية في منطقة المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة ما مجموعه ١٩ مليون دولار، بما في ذلك المساهمات الجديدة في تقاسم التكاليف وقدرها ١٠ ملايين دولار. ويمثل هذا الرقم زيادة تفوق ٣٠٠ في المائة عما كان عليه الأمر في عام ١٩٩٤. ومن بين الجهات المانحة الرئيسية سويسرا، والنمسا، وهولندا، واليابان، وبلدان شمال أوروبا. وبالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على اتفاقات للخدمات الإدارية تزيد عن ٥٥ مليون

دولار لدعم عملية الإصلاح الصحي في تركيا (بتمويل من البنك الدولي)، ومليوني دولار لمشاركة الجنسين في التنمية في ألبانيا (بتمويل من حكومة إيطاليا).

١٢٥ - وعقدت في عام ١٩٩٥ اجتماعات للفريق الاستشاري لأذربيجان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وقيرغيزستان، وكازاخستان. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، اشترك البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنجاح في تنظيم ورئاسة الاجتماع الثاني للفريق الاستشاري المحلي لقيرغيزستان بالتعاون الوثيق مع الحكومة وناقش الفريق الاستشاري المحلي خطة العمل البيئية الوطنية فضلا عن تقييم المساعدة التقنية وورقة سياسة التعاون التقني التي أعدتها الحكومة بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٢٦ - ونظم البرنامج الإنمائي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ مع البنك الدولي حلقة تدريبية عن تجربة البنك الدولي/البرنامج الإنمائي بأساليب التمويل المشترك. وتمثل أحد أغراض الحلقة الدراسية في إطلاع موظفي البنك الدولي على قدرة الدعم في البرنامج الإنمائي للتعجيل بالمبادرات الإنمائية الوطنية التي تستفيد من تدفقات رأس المال والتعاون التقني وتعزيزها. وحضر الحلقة الدراسية الممثلون المقيمون وموظفو البرامج الوطنية في المنطقة. وسيجري تنظيم حلقة تدريبية للمتابعة في الربع الثاني من عام ١٩٩٦.

١٢٧ - التعاون التقني فيما بين البلدان النامية - تم تنظيم حلقة عمل بشأن الأساليب الجديدة في مجال التعاون الإنمائي في سان بطرسبرغ، بروسيا في حزيران/يونيه ١٩٩٥ لإقامة حوار في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتبادل الخبرات بين أمريكا اللاتينية ورابطة الدول المستقلة وأوروبا الشرقية في مجالات إدارة المعونة، وطرائق التنفيذ الوطنية، وتحسين الكفاءة في التعامل مع المؤسسات المالية الدولية. وتم تنظيم حلقة العمل كمتابعة لحلقة العمل التحضيرية الأولى التي عقدت في أيار/مايو ١٩٩٥ في بوينس آيرس واستضافتها حكومة الأرجنتين. وحضر حلقة العمل في سان بطرسبرغ الممثلون المقيمون في المنطقة، وممثلو حكومات بلدان المنطقة، فضلا عن المسؤولين الحكوميين والممثلين المقيمين في خمس بلدان من بلدان أمريكا اللاتينية. وتم اعتماد مجموعة من التوصيات توجز كيفية استخدام تجربة أمريكا اللاتينية في سياق أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة.

١٢٨ - البيئة. نظم مجلس دول بحر الآرال في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بدعم من البرنامج الإنمائي، مؤتمر نوكوس المعني بالتنمية المستدامة لدول حوض بحر الآرال. ووقع رؤساء دول آسيا الوسطى في هذا المؤتمر على إعلان نوكوس لتجديد الجهود المبذولة في مكافحة الأزمة البيئية في بحر الآرال. وعزز الإعلان الدعم الوطني والإقليمي للمؤسسات الأقاليمية الثلاث ـ مجلس دول بحر الآرال، ولجنة التنمية المستدامة، والصندوق الدولي لبحر الآرال، الذي أنشئ في عام ١٩٩٣ من أجل تحسين التنسيق بين الدول والأنشطة الدولية الرامية إلى التصدي للعواقب المتعددة القطاعات لأزمة بحر الآرال. وسلط المؤتمر الضوء على أزمة بحر الآرال بوصفها إحدى أخطر الكوارث الإيكولوجية والبشرية في العالم التي كان لها تأثير على حوالي ٣٥ مليون شخص يعيشون في حوض بحر الآرال، وهي منطقة تغطي ٠٠٠ ٧٠٠ كيلومتر مربع تقريبا في آسيا الوسطى. واستهدف المؤتمر تعزيز وتعميق الالتزام الدولي بحل مشاكل دول حوض بحر الآرال عن طريق جمع ممثلي الحكومات المعنية والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية لتشكيل ائتلاف ذي

قاعدة عريضة لدعم الشراكة المقبلة والأنشطة التعاونية. وينتظر من المؤتمر الذي جذب الاهتمام الدولي إلى أزمة بحر الآرال أن يعجل بتنفيذ برامج التأهيل. وفي هذه المناسبة، ضاعفت المنظمات الدولية التي تساهم في البرامج التي تتصدى لمعالجة الأزمة من تعزيز تعاونها من أجل تحسين فعالية دعمها. وتصدر البرنامج الإنمائي الجهود المبذولة لتطوير القدرات في إطار البرنامج المتعدد السنوات وقيمته ٢٠٠ مليون دولار الذي يتولى إدارته بصورة مشتركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١٢٩ - التعاون الإقليمي - في صيف عام ١٩٩٤، شرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبلدان آسيا الوسطى الخمسة ـ أوزبكستان، وتركمانستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان ـ في عملية إجراء مناقشات لتحديد القضايا التي تحظى بالاهتمام المشترك في منطقة آسيا الوسطى، وأدت هذه المناقشة في حزيران/يونيه ١٩٩٥ إلى عقد أول مؤتمر لآسيا الوسطى بشأن التعاون الإقليمي في بحيرة إسيك ـ كول في قيرغيزستان. ومن خلال عملية المناقشة هذه، قررت جمهوريات آسيا الوسطى الخمس، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التصدي للقضايا الرئيسية الثلاث التي تؤثر في البلدان الخمسة: (أ) التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعاون الإقليمي؛ (ب) القضايا الديموغرافية، بما في ذلك الهجرة والمشردين؛ (ج) الاهتمامات البيئية والكوارث الطبيعية. وأصبح المؤتمر أول مؤتمر في سلسلة من المؤتمرات المعروفة بصفة جماعية باسم المؤتمر الدائم المعني بالتنمية المستدامة في جمهوريات آسيا الوسطى، وأصبح أحد معالم عملية التعاون الإقليمي. وكان هذا أيضا هو أول اجتماع اعترفت فيه جمهوريات آسيا الوسطى الخمس، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتقسيمها المسؤولية عن مشاكلها المشتركة، واتحاد إرادتها على التغلب عليها. ودخل جدول الأعمال الجماعي في عملية التحديد، وأحد خيوطه المشتركة هو التنمية المستدامة. ودعم البرنامج الإنمائي الخطوة الأولى الشجاعة التي تأمل شعوب آسيا الوسطى أن تكون خطوة ناجحة في سبيل التنمية وتحقيق الديمقراطية.

١٣٠ - تنسيق المعونة - شرع في تنفيذ برنامج تدريبي إقليمي رئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن بناء القدرات الوطنية لإدارة المعونة في عام ١٩٩٥ في ١٥ بلدا من بلدان أوروبا الشرقية وبلدان رابطة الدول المستقلة. وسيدوم البرنامج ثلاث سنوات وتدعمه ماليا حكومتا النمسا واليابان.

١٣١ - وتمثلت بؤرة التركيز الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في النهج المتكامل نحو تنمية الموارد البشرية داخل القطاع العام مع التركيز بصفة خاصة على موظفي هيئات إدارة المعونة، وتنسيق المعونة، ووحدات تنفيذ المشاريع فضلا عن موظفي الوزارات التنفيذية القطاعية والمصارف الوطنية. وسيولى اهتمام خاص بتدريب القائمين على التدريب المحليين والمستشارين فضلا عن تنمية وتحسين الخبرة المحددة اللازمة لإدارة المساعدة الخارجية بكفاءة.

١٣٢ - وقدمت الدورات الدراسية التدريبية المكثفة الأولى المعقودة في عام ١٩٩٥ تدريبا يتناسب مع ظروف البلد في مجال استراتيجية التنمية، والتمويل، وإجراءات المانحين، والمهارات الإدارية والمهارات في مجال الاتصالات، إلخ، ويقدم البرنامج الإنمائي آخر الأساليب التقنية في مجال الإدارة والتعليم ويجمع بين

نهج محوره الأشخاص، يركز على نمو الفرد، ونهج منظومي المنحى، يضع المدير في إطار الظروف المحددة لنظام إدارة المعونة.

١٣٣ - ومن خلال التدريب داخل القطر وأثناء العمل، يهدف البرنامج الإنمائي إلى القيام بتدريب وإعادة تدريب ناجح وفعال من حيث التكلفة لمجموعات كبيرة من موظفي القطاع العام في أوروبا الشرقية وفي رابطة الدول المستقلة وتهيئة قدرات محلية مستدامة لإدارة المعونة.

١٣٤ - الديمقراطية وشؤون الحكم والمشاركة - ينفذ المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة برنامجا إقليميا لدعم تعزيز الديمقراطية والحكم والمشاركة. ويغطي البرنامج الأنشطة الإقليمية والأنشطة الخاصة بالأقطار ويتضمن قضايا مثل:

(أ) تطبيق الديمقراطية كتعزيز المؤسسات البرلمانية (الاتحاد الروسي، وجورجيا، ومولدوفا) والحكم السليم، وتعزيز الوكالات الحكومية (بما في ذلك إصلاح الخدمة المدنية)؛ وحقوق الإنسان، لا سيما التعاون التقني في تشكيل مؤسسات مثل أمين المظالم، ودعم إنشاء مؤسسات حماية حقوق الإنسان (مثل مركز حقوق الإنسان في لاتفيا، ومركز حقوق الطفل وحماية حقوق المرأة في مولدوفا)؛ ودعم العملية الانتخابية (ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن طريق شبكته الميدانية وحدة المساعدة الانتخابية في العمليات الانتخابية في أذربيجان وقيرغيزستان) وتعزيز المجتمع المدني، والمنظمات الشعبية، والمنظمات غير الحكومية. وعولجت أيضا احتياجات الفئات الأضعف مثل استجابة المجتمعات المحلية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إطار البرنامج الإقليمي؛

هاء - المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٣٥ - كانت البرامج والمبادرات التي حظيت بدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ١٩٩٥، الى حد كبير، في مجالات (أ) شؤون الحكم؛ (ب) دعم عمليات السلام؛ (ج) الإصلاح الاجتماعي والتنمية/متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛ (د) البيئة وإدارة الموارد الطبيعية. وقد ركز البرنامج الإنمائي على اتباع نهج ذي شقين في هذه المجالات الرئيسية - أولهما يتمثل في تشجيع المداولات وإبداء الأفكار؛ وثانيهما يتعلق بتمويل وتنفيذ البرامج.

١٣٦ - وفي مجال شؤون الحكم، اضطلع بالأنشطة على صعيد الإصلاح والإدارة بالقطاع العام، الى جانب النهوض بحقوق الإنسان، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، وتشجيع الشراكات بين الحكومة والمجتمع المدني، وبناء توافق الآراء. وفيما يخص الأنشطة التي تعد من الناحية التقليدية من أنشطة شؤون الحكم، يلاحظ أن البرنامج الإنمائي قد نجح في الدعوة لعقد اجتماع للزعماء وصانعي السياسات على الصعيد الوطني من أجل الاضطلاع بمداولات جماعية بشأن قضايا الحكم. وكانت هذه الاجتماعات الإقليمية البارزة ترمي الى حفز الإصلاحات الحكومية الهادفة الى تحقيق نمو اقتصادي أكثر عدلا وتعليل الاختلافات الاجتماعية

الواسعة القائمة في أمريكا اللاتينية. والأنشطة الجارية قد تضمنت أيضا تخفيف البيروقراطيات الوطنية وترشيد العمليات الحكومية، مع بذل جهود خاصة من أجل إزالة مركزية الجهاز الرسمي بمختلف البلدان.

١٣٧ - والأعمال التي اضطلع بها المكتب الإقليمي في تلك المجتمعات التي مزقتها الحروب في السلفادور وغواتيمالا، وكذلك في نيكاراغوا وهايتي، تشكل أمثلة للدور الرئيسي الذي اضطلع به في إطار عمليات السلام التي تساعدها الأمم المتحدة بالمنطقة. والبرنامج الإنمائي قد اتسم بقدرة خاصة على تجميع قطاعات المجتمع الشديدة التباعد وبناء توافق الآراء اللازم لبدء البرامج من أجل توفير الإغاثات الفورية، وكذلك من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة الطويلة الأجل. وأعمال البرنامج الإنمائي في هذه البلدان قد ساعدت في الشروع في إنشاء المؤسسات الضرورية اللازمة لبناء مجتمع ديمقراطي. والبرنامج الإنمائي قد قام بتنسيق أعمال الحكومة والمجتمع المدني والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والبعثات الخاصة ومجتمع المانحين الدوليين. وفي نيكاراغوا، اضطلع البرنامج الإنمائي بدور رئيسي فيما يتصل بأعمال فريق دعم البلدان المانحة. وفي غواتيمالا، يتولى البرنامج الإنمائي تنسيق الدعم المقدم لعملية السلام.

١٣٨ - والمكتب الإقليمي قد ساند الإصلاح الاجتماعي وأهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية من خلال الاضطلاع بمبادرات إقليمية في مجال شؤون الحكم وتوفير المساعدة لبرامج وطنية محددة في ميدان تهيئة فرص العمل واستئصال شأفة الفقر. وناصر البرنامج الإنمائي موضوع التنمية البشرية المستدامة في المنطقة من خلال تنظيم مناسبات لافتة للأنظار والاضطلاع بحوار مستمر مع النظراء الحكوميين. وفي بعض الحالات، أدى هذا الى تكوين منظمات حكومية تقتصر مهمتها على تشجيع التنمية البشرية المستدامة. وقدمت المكاتب القطرية مساعدة هامة الى الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في مجال الإعداد لمشاركتها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ومتابعة القرارات المتخذة في كوبنهاغن.

١٣٩ - وقد أعدت مختلف البلدان في المنطقة تقارير عن التنمية البشرية الوطنية، مما يعني إتاحة بيانات يمكن استخدامها في وضع السياسة الاجتماعية وفي تصميم برامج التنمية البشرية المستدامة. وثمة حكومات في بلدان أخرى تقوم بإعداد هذه التقارير في عام ١٩٩٦. ومن بين مقاصد هذه التقارير، تقديم بيانات تفصيلية لتمكين صانعي السياسات من استهداف أكثر الفئات ضعفا.

١٤٠ - وعلى صعيد البيئة والموارد الطبيعية، واصلت المكاتب القطرية التابعة للمكتب الإقليمي الدعوة لدمج القضايا البيئية في البرمجة القطرية. وثمة برامج متكاملة قد استحدثت، وهذه تجمع بين بناء المؤسسات والزراعة وحفظ الموارد الطبيعية. وهذه البرامج قد أدخلت آليات ابتكارية قائمة على المشاركة الى جانب نقل الاختصاصات من الهيئات الحكومية الرئيسية تحقيقا للامركزية، والمكاتب القطرية قد استمرت في دعمها للأنشطة الحكومية الرامية الى الوفاء بالالتزامات بالاتفاقات البيئية الدولية ومتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

١٤١ - شؤون الحكم - في عام ١٩٩٥، واصل المكتب الإقليمي تعاونه الوثيق مع شعبة التنمية الإدارية وشؤون الحكم في مجال تشجيع المبادرات المتصلة بشؤون الحكم على الصعيدين الوطني والإقليمي. ومن

هذه المبادرات، المؤتمر المعني بالحكم والتنمية، الذي عقد في سانتياغو بشيلي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وفي هذا المؤتمر، توصل الزعماء الوطنيون الى توافق في الآراء بشأن الحاجة الى توفير تعاون إقليمي من أجل دعم النظم الديمقراطية. وكان ثمة اتفاق على إمكانية بلوغ هذا من خلال تحديث العمليات السياسية عن طريق توسيع مدى المشاركة ووضع آليات للتنسيق بين الحكومة والمجتمع الدولي وإصلاح التشريعات الانتخابية. واتفق الزعماء أيضا على ضرورة تحديث السلطتين التنفيذية والتشريعية مما مكن الفرع التشريعي من تمثيل تعددية المجتمع. وقد اعتبر الإصلاح القضائي بمثابة خطوة حاسمة، فيما يتصل بالتغلب على التعسف والإفلات من العقاب.

١٤٢ - والاتفاقات المتعلقة بإجراءات المتابعة قد تضمنت آليات لتبادل الخبرات وتحليلات للمشاكل المشتركة. وسوف تشكل أفرقة للدراسة بشأن مشاكل بعينها. والتعاون على الصعيد الأفقي سوف يضطلع به من خلال الخبرات الاستشارية المباشرة وبرامج تدريب المسؤولين الحكوميين.

١٤٣ - وفي المؤتمر، أعلن رئيس شيلي أن الحكم الديمقراطي سيكون بمثابة الموضوع الرئيسي في جدول أعمال مؤتمر القمة القادم لرؤساء الدول الإيبيرية - الأمريكية، الذي سيعقد في شيلي. وبناء على طلب حكومة شيلي، سيتولى البرنامج الإنمائي توفير المساعدة في مجال تنظيم وعقد هذا المؤتمر.

١٤٤ - وبمساعدة شعبة التنمية الإدارية وشؤون الحكم، سيقوم المكتب الإقليمي بنشر كتابين، والكتاب الأول، وعنوانه "الديمقراطية والأسواق والعدالة"، قد اكتمل تقريبا، وهو سيوفر الإطار النظري لعمليات السياسة الوطنية في مجال الحكم. والكتاب الثاني تحت العنوان "شؤون الحكم في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في بداية عام ٢٠٠٠". وهو يتألف من مجموعة من المقابلات مع رؤساء للدول ووزراء للخارجية وكتاب بارزين وزعماء دينيين ورؤساء للشركات، بهدف تحديد إطار مفاهيمي شامل بشأن الحكم.

١٤٥ - وفي إطار التعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عقدت حلقتان للمناقشة، حيث اتيحت الفرصة للأكاديميين والخبراء والمسؤولين الحكوميين من بلدان السوق المشتركة للجنوب وشيلي وبوليفيا أن يستعرضوا ما لديهم من سياسات إنمائية. ومن المزمع للأفكار المنبثقة عن هذين الاجتماعين أن تسهم في الإتيان بـ "جيل جديد من السياسات" يتجاوز البرامج التقليدية للتكيف الهيكلي. والهدف من ذلك يتمثل في موازنة أهداف الغايات الاقتصادية الصارمة مع تحقيق النمو على نحو منصف وتشجيع التنمية البشرية وحفظ الموارد الطبيعية. وسوف يضطلع بتوافق للآراء بشأن السياسات الجديدة في المؤتمر الحكومي الدولي المقرر عقده في منتصف عام ١٩٩٦ ببرازيليا.

١٤٦ - وثمة مشروع أولي لاقتراح يقضي بإنشاء صندوق إقليمي لبرامج الحكم في أمريكا اللاتينية، وهذا المشروع جاهز للتداول والتفاوض مع الحكومات.

١٤٧ - عمليات السلام - قام مكتب البرنامج الإنمائي بغواتيمالا بتعزيز وجوده بوصفه ميسرا للدعم التقني المتعلق بجهود تحقيق السلم، وبوصفه أيضا مصدرا من مصادر هذا الدعم. ومن خلال بناء توافق الآراء

وإجراء الحوار والمثابرة، أمكن تحقيق مزيد من الثقة فيما بين مختلف قطاعات المجتمع الغواتيمالي، كما تعززت موثوقية الأمم المتحدة، وذلك الى جانب مسير عملية السلام بخطى ثابتة نحو توقيع اتفاق سلمي نهائي.

١٤٨ - وقام البرنامج الإنمائي بشكل محدد بتوفير مدخلات تقنية وتقديم دعم مباشر للأمين العام ولوسيط الأمم المتحدة في مفاوضات السلام. وقد شكلت الوحدة المشتركة بين بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا لمراقبة حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل الإشراف على متطلبات التعزيز المؤسسي لاتفاقات السلام المتعلقة بحقوق الإنسان والسكان الأصليين. ومشاركة البرنامج الإنمائي في صياغة البرامج المتصلة بتعزيز القطاع القضائي ومؤسسات المجتمع المدني، من أجل تشجيع حقوق الإنسان، تشكل عاملا حفازا في مجال تعبئة الموارد. فتواجد البرنامج الإنمائي قد كفل إيلاء كامل الاعتبار لقضايا بناء القدرات على المدى الطويل عند وضع البرامج الإنمائية. وهذه تجربة ناجحة فريدة على صعيد التعاون بين البرنامج الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة للتحقق.

١٤٩ - وقد كُلف البرنامج الإنمائي أيضا بمسؤولية إدارة كافة برامج التعاون التقني من أجل دعم تنفيذ اتفاق السلام بشأن الأشخاص النازحين. وقد وضع البرنامج المتعلق بالتنمية البشرية المستدامة على الصعيد المحلي ليكون وسيلة لمكافحة الفقر في المناطق التي تأثرت بالحرب على نحو بالغ الشدة. واستنادا الى التجارب والدروس المستقاة من برنامج التنمية للنازحين واللاجئين والعائدين في أمريكا الوسطى، يلاحظ أن هذا البرنامج يتولى دعم تنفيذ الاتفاقات على الصعيد المحلي، وأنه قد حقق مستوى كبيرا من التعاون فيما بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

١٥٠ - وقد قدم مكتب البرنامج الإنمائي بالسلفادور دعما ذا أولوية من أجل تنفيذ الالتزامات المنبثقة عن اتفاقات السلام من خلال تعبئة الموارد التقنية والمالية. وكان ثمة توجيه للجهود نحو المشاريع التي تتسم بالتركيز على المؤسسات الديمقراطية الحديثة العهد من قبيل مكتب أمين المظالم لحقوق الإنسان والشرطة المدنية الوطنية ومرفقها التدريبي وأكاديمية الأمن العام. وتركز التعاون التقني أيضا على الإصلاح القضائي والانتخابي وإعادة الدمج الاقتصادي للمتحاربين السابقين من كلا الجانبين.

١٥١ - ومساعدة البرنامج الإنمائي قد أسهمت، بشكل محدد، في إنشاء الشرطة المدنية الوطنية من خلال تدريب ما يزيد عن ٥٠٠ ٢ من أعضائها وتوفير معدات وخبرات أيضا. وقد اقترحت دراسة استراتيجية حلول تتعلق بالقيام على المدى الطويل بإعادة دمج ٠٠٠ ٣٠ أسرة تتألف من محاربين سابقين وجماعات محلية في مناطق سبق أن مزقتها الحرب. وقد وضع المكتب القطري برنامجا لتوفير ٠٠٠ ٢ وحدة سكنية أساسية من أجل المنتفعين من برنامج نقل ملكية الأرض.

١٥٢ - ووضع البرنامج الإنمائي آليات لتنسيق جهود المانحين في السلفادور فيما يتصل بإعادة الدمج وحقوق الإنسان وإدارة العدالة والأمن العام والإصلاح الانتخابي. وفي إطار من التعاون الوثيق مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور وبعثة المساعي الحميدة في السلفادور ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة

والمؤسسات الحكومية، تم تحقيق توافق في الآراء كان من شأنه أن أدى الى صياغة ١٩ مشروعا من مشاريع التعاون التقني لمساندة أنشطة دعم السلام. وقد قدمت هذه المشاريع الى اجتماع الفريق الاستشاري الذي عقد بباريس في شهر حزيران/يونيه.

١٥٣ - وفي نيكاراغوا، ظفر البرنامج الإنمائي بثناء خاص من الحكومات المانحة الرائدة إزاء ما قام به من مساعدة في تشكيل وتنسيق فريق للدعم يتألف من البلدان المانحة الرئيسية من أجل إعانة نيكاراغوا في توحيد عملية السلام والتنمية. وقد عمل البرنامج الإنمائي بشكل خاص مع فريق الدعم من أجل حل الأزمة التي كانت قائمة بشأن الأرض المصادرة أثناء الثورة.

١٥٤ - وفي هايتي، تصدر البرنامج الإنمائي عملية تنسيق كافة الأنشطة المضطلع بها في مجال شؤون الحكم. ومن الجدير بالذكر، في هذا الصدد، برنامج يتعلق بإصلاح وتعزيز فروع الحكومة التنفيذية والتشريعية والقضائية، وهو برنامج قد تضمن الاضطلاع باللامركزية على نحو واسع النطاق وإجراء إصلاحات في النظام القضائي وفي الشرطة المدنية وفي نظام السجون أيضا. وقد حظى مكتبا رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بدعم مباشر من جانب البرامج المنسقة على يد البرنامج الإنمائي. وكانت هناك مساعدة أيضا للمؤسسات الرئيسية من قبل وزارة التخطيط والتعاون الخارجي ووزارة المالية.

١٥٥ - وسعى البرنامج الإنمائي الى دمج منظمات المجتمع المدني مع منظمات المجتمع المحلي. وقدمت المساعدة من أجل إنشاء صحافة حرة، مما يعد عنصرا أساسيا في مجال دعم المجتمع الديمقراطي. ومن المساهمات الهامة في الانتخابات، تعاون البرنامج الإنمائي في برنامج التعليم المدني الذي يحث على مشاركة الجميع في الانتخابات.

١٥٦ - ومن خلال تدخل المكتب الإقليمي، قامت حكومة أسبانيا والبرنامج الإنمائي بإنشاء صندوق استئماني جديد لأمريكا الوسطى، وذلك بمساهمة مبدئية من اسبانيا تبلغ ١١ من ملايين الدولارات. وبموجب الاتفاق ذي الصلة، تعهدت حكومة أسبانيا بالاستمرار في المساهمات خلال سنوات عديدة. وهذا الصندوق سوف يعمل على تحقيق سلام دائم في المنطقة عن طريق تشجيع المؤسسات الديمقراطية وتولي شؤون الحكم بأسلوب قائم على المشاركة. وهذا سوف يتهيأ من خلال توفير الدعم اللازم للإصلاحات المؤسسية والتدريب في مجال حقوق الإنسان. والصندوق سيتولى أيضا دعم حكومات أمريكا الوسطى فيما تبذله من جهود من أجل تحديث نظم التعليم وتشجيع النمو الاقتصادي والتضامن الاجتماعي عن طريق التنمية البشرية المستدامة.

١٥٧ - المؤتمرات الدولية: الإصلاح الاجتماعي والتنمية/متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية - اضطلعت المكاتب القطرية في الأرجنتين وباراغواي وبوليفيا وفنزويلا وكوستاريكا بدور فعال
في إنجاز تقارير التنمية البشرية المستدامة. وهذه التقارير ستزود الحكومات بالوسائل اللازمة لدراسة موضوع التنمية من منظور التنمية البشرية المستدامة، كما ستمكنها أثناء الاضطلاع بذلك من التعمق في

تفهم الظروف السائدة بتلك البلدان. والمقصود من هذه التقارير هو توفير التوجيه اللازم عند صياغة برامج التنمية البشرية المستدامة، واستهداف أضعف القطاعات السكانية التي تعاني من الإهمال حتى اليوم.

١٥٨ - وقد أعدت باراغواي تقريرا وطنيا عن التنمية البشرية من منظور يراعي نوع الجنس وأسهمت في مشاركة الممثلين في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وأعدت بوليفيا أول تقرير من تقاريرها المحلية الثلاثة التي تتعلق بلاباز وكوتشابامبا وسانتا كروز، وسوف يعقب ذلك تقرير وطني في عام ١٩٩٦. واستنادا إلى التجربة البوليفية الناجحة في مجال إعداد التقارير المحلية، عمد مكتب البرنامج الإنمائي في بوليفيا إلى وضع اقتراح مشاريعي يقضي بإعداد تقرير عن التنمية البشرية على الصعيد الإقليمي، ومن شأن هذا التقرير أن يجمع بين مختلف التجارب الوطنية والمعلومات الإقليمية الواردة من غالبية بلدان المنطقة. والعمل جار في الوقت الراهن فيما يتصل بإعداد تقارير وطنية عن التنمية البشرية في أوروغواي والبرازيل وشيلي.

١٥٩ - وبناء على دعوة رئيس جمهورية بوليفيا، نظم البرنامج الإنمائي حلقة دراسية بشأن مفاهيم التنمية البشرية المستدامة ووضع هذه التنمية موضع التنفيذ. وقد شارك الرئيس في هذه الحلقة هو ولفيف آخر من كبار المسؤولين الحكوميين، وكان من بينهم وزير التنمية المستدامة ووزير التنمية البشرية ووزير التنمية الاقتصادية. وكان فريق البرنامج الإنمائي برئاسة مستشار أقدم لمدير البرنامج والممثل المقيم/المنسق المقيم لبوليفيا.

١٦٠ - وثمة مهام أخرى من مهام الدعوة تضمنت الاضطلاع بتمويل ومشاركة فيما يخص الاجتماعات الإقليمية الرفيعة المستوى، التي ناقشت الالتزام بالقطاع الاجتماعي وأضفت عليه صفة رسمية، من قبيل اجتماع وزراء مجموعة ريو، الذي عقد في أيار/مايو. وفي أعقاب هذا الاجتماع، انعقد الاجتماع التقني لخبراء مجموعة ريو (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥) الذي تحددت فيه ترتيبات التعاون في المنطقة على أساس ما لها من أولويات.

١٦١ - واتجهت البرمجة أيضا نحو تيسير الاضطلاع بالحوار والتخطيط فيما بين مختلف الأحزاب السياسية، كما حدث على سبيل المثال خلال إعداد برنامج التعليم في بوليفيا. وكان ثمة اهتمام خاص بتحليل وتطوير التشريعات المتصلة بصلاحية واستدامة منظمات المجتمع المدني. وأجريت دراسات عن التشريعات الخاصة بالمنظمات غير الحكومية في ثمانية بلدان، وعُقدت حلقتان دراسيتان في الأرجنتين وكولومبيا لنشر النتائج ذات الصلة. وقد استُخدمت الموارد البرنامجية، في النهاية، بشأن دراسات القطاع الاجتماعي وإنشاء مصارف معلومات للبرامج الاجتماعية من أجل الاضطلاع بأعمال الرصد والتقييم وبث المعلومات فيما يتصل بالجهود الناجحة وطنيا في القطاع الاجتماعي وفي مجال استئصال شأفة الفقر.

١٦٢ - استئصال شأفة الفقر - في عام ١٩٩٥، أعلنت حكومة جامايكا أن موضوع استئصال شأفة الفقر سوف يحظى بأعلى أولوية لديها. ومن خلال تنظيم حلقة تدريبية عن الفقر ووضع وثيقة دعم برنامجي عن تقليل حدة الفقر، يلاحظ أن البرنامج الإنمائي كانت له فعاليته في مساعدة حكومة جامايكا في إعداد استراتيجياتها لتقليل حدة الفقر.

١٦٣ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قامت حكومة ترينيداد وتوباغو رسميا بتحديد موضوع استئصال شأفة الفقر وتيسير التغير الاجتماعي الإيجابي باعتباره يحظى بأولوية عليا لديها. وفي هذا البلد، يلاحظ أن البرنامج الإنمائي قد ساند نهجا قائما على المشاركة من القاعدة إلى القمة في مجال إعادة تشكيل نظام تقديم الخدمات الاجتماعية.

١٦٤ - وحكومة غيانا قد سلّمت بوضوح بأن موضوع استئصال شأفة الفقر ينبغي له أن يكون جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية الإنمائية الوطنية التي يجري إكمالها في الوقت الراهن. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وقّع البرنامج الإنمائي والمسؤولون الغيانيون اتفاقا يرمي إلى إعداد وتنفيذ مبادرة وطنية للتنمية البشرية المستدامة، ومن شأن هذه المبادرة أن تكون مترابطة مع عملية وضع استراتيجية إنمائية وطنية. والتعاون التقني المباشر، الذي قدمه البرنامج الإنمائي في غيانا، قد تركز على تحسين توفير الخدمات الاجتماعية وترفيع نوعيتها. والاهتمام بالتعليم والصحة والمستوطنات البشرية قد حقق نتائج إيجابية بالنسبة للمستفيدين من هذه المشاريع.

١٦٥ - البيئة - اعتمد مشروع في المكسيك لزيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية ومتابعتها. وهذا المشروع سيزيد من التعزيز المؤسسي لهذه المنظمات، مما سيمكّنها من مشاركة المؤسسات الحكومية مشاركة نشطة في مجال وضع السياسات وتنفيذها. وهذا سيؤدي إلى تزايد وصول هذه المنظمات إلى المعلومات المتصلة بالتنمية البشرية المستدامة، مما يعد شرطا أساسيا لمشاركتها. وستنشأ أيضا آليات وقنوات للاتصال بين هذه المنظمات والحكومة.

١٦٦ - وهناك عنصر ابتكاري من عناصر البرنامج يتمثل في إنشاء شبكة للتنمية المستدامة. والممثلون من المؤسسات الحكومية والدوائر الأكاديمية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وخدمات الاتصالات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة ما فتئوا يعملون من أجل تحديد خدمات هذه الشبكة ومتطلباتها التقنية. ومنظمات المجتمع الدولي تشارك على نحو نشط في تصميم الشبكة البيئية لكفالة الوفاء باحتياجاتها بوصفها جهات مستعملة رئيسية.

١٦٧ - ووفقا لمفهوم التنمية البشرية المستدامة، الذي يشمل جوانب اجتماعية وإيكولوجية أيضا، يلاحظ أن المشاريع الجارية في البرازيل قد تضمنت: (أ) المساعدة في وضع خطة بيئية وطنية؛ (ب) الدعم المؤسسي والسياسي لوزارة البيئة، المنشأة حديثا، وكذلك للجنة المشتركة بين الوزارات والمعنية بالتنمية المستدامة - وهذه اللجنة ستساعد الحكومة في الامتثال للالتزامات البيئية الدولية؛ (ج) الاضطلاع بمجموعة من المشاريع المتكاملة التي تركز على الأخذ بنهج قائمة على المشاركة تتضمن عناصر بيئية كبيرة في تلك

المجالات الحساسة من قبيل منطقة الأمازون، والمنطقة الشمالية الشرقية، ومكافحة الفيضانات في ريو، وإزالة التلوث في منطقة غانابارا؛ (د) مكافحة التلوث الصناعي من خلال مشروع كبير يستند إلى تقاسم التكاليف مع المعهد الوطني للإدارة البيئية، وتوفير الدعم لتنفيذ الاتفاقات البيئية (مثل بروتوكول مونتريال)؛ (هـ) الاضطلاع باستحداثات تكنولوجية ابتكارية فيما يتصل بالبيئة، من قبيل تصميم عنفة غازية تستخدم موارد الكتلة الإحيائية.

١٦٨ - وعلى الصعيد الإقليمي، واصل المكتب الإقليمي دعم أنشطة لجنة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعنية بالبيئة والتنمية. وخُصص عام ١٩٩٥ من أجل إعداد التقرير المتعلق بالتنمية المستدامة لمنطقة الأنديز. وهذا التقرير، الذي سيُعد بدعم مشترك من جانب مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومؤسسة تشجيع منطقة الأنديز، سوف يعرض على مؤتمر قمة نصف الكرة الأرضية في سانتا كروز ببوليفيا في نهاية عام ١٩٩٦.

١٦٩ - وقد كان عام ١٩٩٥ هو العام الأول من المرحلة التشغيلية لمرفق البيئة العالمية. وخلال هذا العام، وافق المرفق على تمويل ١١ مشروعا من مشاريع البرنامج الإنمائي في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وذلك بمستوى يصل إجماليه إلى ١٥,٣٥ من ملايين الدولارات.

١٧٠ - والهدف الأساسي من تمويل المشاريع المعتمدة يتمثل في تمكين البلدان من الوفاء بالالتزامات الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. والأنشطة ذات الصلة تتضمن حصر الانبعاثات الكربونية المتأتية من احتراق الكتلة الإحيائية في البرازيل، وتقييم احتمالات التعرض للأخطار من جراء تغير المناخ في النظم الإيكولوجية الرئيسية بالأرجنتين، ووضع استراتيجيات لتخفيف حدة الآثار في الأرجنتين وأوروغواي وكوستاريكا.

١٧١ - وثمة ثلاثة مشاريع قد اعتُمدت من أجل تمويل مبادرات شاملة لتشجيع حماية التنوع الإحيائي في حوض بحيرة تيتي كاثا ومنطقة سارستون/موتغوا بغواتيمالا وحوض نهر الأمازون. وفي مشروعي بحيرة تيتي كاثا وغواتيمالا، يلاحظ أن الجهات المعنية المحلية تشارك في وضع وتنفيذ الأنشطة المتصلة باستخدام الموارد الإحيائية على نحو مستدام في الأماكن العازلة بالمناطق الأساسية التي تتسم بشدة التنوع الإحيائي وفي الممرات القائمة بين هذه المناطق. وثمة تعزيز للمنظمات غير الحكومية القائمة على الصعيد المحلي، وذلك كجزء من مشاركتها في تنفيذ المشروعين.

١٧٢ - أما المشروع المتعلق بحوض نهر الأمازون فهو يشجع الحوار السياسي فيما بين الأعضاء في معاهدة التعاون بين بلدان حوض الأمازون في مجال الاستخدام المستدام للموائل والموارد الحرجية. ومن أجل تحقيق هدف الحفظ الفعال للتنوع الإحيائي في إطار بيئة اقتصادية متسارعة التوسع، يلاحظ أن الأسباب الجذرية لفقد التنوع الإحيائي وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية الوطنية تخضع في الوقت الراهن للتحليل، مع بيان البدائل. وهذه العملية تستفيد من معلومات رفيعة النوعية مقدمة عن طريق بحوث دقيقة، ومشاركات متعددة المستويات من الجهات المعنية، بما في ذلك إجراء مشاورات مع القواعد الشعبية وفئات

السكان الأصليين، والمؤسسات الحكومية المحلية والوطنية والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والهيئات الأكاديمية بداخل المنطقة وبشتى أنحاء العالم.

١٧٣ - وقد واصل المكتب الإقليمي دعمه النشط لتنفيذ مشاريع المرحلة التجريبية لمرفق البيئة العالمية. وخلال الشهور الأولى من عام ١٩٩٥، عقد اجتماع في المكسيك، لمدة ثلاثة أيام، لمراكز التنسيق البيئي التابعة للمكتب القطري، من أجل التعريف بالسياسات والإجراءات الجديدة والناشئة للمرفق، فضلا عن عملية بناء القدرات للقرن ٢١، وبروتوكول مونتريال، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف، والاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر.

١٧٤ - وفي أوائل عام ١٩٩٥ أيضا، قام مديرو المرحلة التجريبية لمرفق البيئة العالمية، الذين يتولون مشاريع التنوع الإحيائي في جميع أنحاء المنطقة، بعقد اجتماع في بوغوتا بكولومبيا من أجل المشاركة في حلقة تدريبية عن تمكين جهود حماية التنوع الإحيائي من الاستمرار على الصعيد المالي. وقد اجتمع بعض كبار الموظفين العاملين في تسعة مشاريع (باتاغونيا، والأراضي الرطبة الشرقية بأوروغواي، وحوض الأمازون، ومنطقة شوكو الكولومبية، ومنطقة داريين ببنما، وكوستاريكا، والحواجز المرجانية في بليز، وأماكن مختارة بالمناطق الساحلية بالجمهورية الدومينيكية، وكوبا) مع متطوعين من معهد هارفارد للتنمية الدولية، من أجل مناقشة التقييم الاقتصادي للتنوع الإحيائي واستحداث وسائل اقتصادية لتوليد الموارد اللازمة للحفظ والاستخدام المستدام. وفي أعقاب هذه الحلقة التدريبية عمدت خمسة مشاريع إلى تشغيل اقتصاديين في مجال الموارد وإلى وضع استراتيجيات مالية أيضا، وقام معهد هارفارد في نفس الوقت بتقديم مساعدة موقعية في مشروعين آخرين.

١٧٥ - تعبئة الموارد - في ضوء عدم كفاية الموارد المالية من أجل تنفيذ برامج التنمية البشرية المستدامة في المنطقة، وهي برامج طموحة تتسم بالاتجاه نحو تحقيق النتائج، يلاحظ أن المكتب الإقليمي قد استمر في استراتيجيته المتعلقة بتعبئة الموارد. وهذه الاستراتيجية مرتبطة بتوفير الخدمات الإنمائية، التي تتيح للبرنامج الإنمائي أن يحتفظ بأهميته لدى البرامج الإنمائية الحكومية المضطلع بها في المنطقة. ولقد واصلت هذه الاستراتيجية اتجاهها نحو التزايد في عام ١٩٩٥. والموارد الإجمالية للدورة الخامسة، غير الأساسية والمعتمدة، تبلغ ٢,٨١٥ من بلايين الدولارات، وهي تتألف من ٢,٦١٧ من بلايين الدولارات للموارد غير الأساسية (٩٣ في المائة) و ١٩٨ من ملايين الدولارات من موارد أرقام التخطيط الإرشادية (٧ في المائة). وثمة برامج تتعلق بالمواضيع ذات الأولوية لدى البرنامج الإنمائي قد حصلت على التمويل اللازم من موارد تقاسم التكاليف مع الحكومات، وهي متأتية إلى حد كبير من القروض المقدمة من المؤسسات المالية الدولية والموارد الخاصة بالحكومات. ومن جراء اتساع نطاق قاعدة موارد تقاسم التكاليف، يلاحظ أن التكاليف الإدارية تقل عن المستوى المستهدف المحدد للمنطقة والبالغ ٢٠ في المائة.

١٧٦ - وموارد تقاسم التكاليف المعتمدة، وهي مرتبطة على نحو وثيق بأسلوب التنفيذ الوطني، تشكل ما يقرب من ٦٤,٢ في المائة من مجموع الموارد البرنامجية في المنطقة، وأرقام التخطيط الإرشادية تشكل ٩,٦ في المائة، واتفاقات الخدمات الإدارية تشكل ١١,٤ في المائة، والصناديق الاستئمانية المتنوعة تشكل

١٤,٨ في المائة. وقد وفرت المكاتب القطرية خدمات من أجل دعم التنفيذ الوطني، مما أدى إلى الإسراع في توفير وإنجاز النواتج البرنامجية، وهذا قد أسهم بالتالي في تحقيق الأهداف الإنمائية. والكفاءة التي ظهرت في مجال توفير هذه الخدمات قد هيأت مزيدا من الطلب على دعم البرنامج الإنمائي للتنفيذ الوطني، كما أنها زادت من مساهمات تقاسم التكاليف.

١٧٧ - وبغية كفالة تحقيق المساءلة وإدارة البرامج بكفاءة من الناحية المالية، في إطار التنفيذ الوطني/تقاسم التكاليف، يلاحظ أن المكتب الإقليمي استحدث نظاما آليا لإدارة المعلومات المالية. ويجري اختبار هذا النظام على سبيل التجريب في الوقت الراهن في المكاتب القطرية التابعة للمكتب الإقليمي، وسوف يجري تكييفه في النهاية كيما يستعمل في جميع المناطق.

واو - البرامج العالمية والأقاليمية

١٧٨ - على أثر عملية إعادة التنظيم التي جرت في منتصف عام ١٩٩٤، حُلت شعبة البرامج العالمية والأقاليمية وحولت معظم أنشطتها إلى شعبة العلم والتكنولوجيا والقطاع الخاص الجديدة. وتعمل الشعبة الجديدة في عدد من مجالات البرامج، حسب ما تبينه الفقرات التالية:

١٧٩ - فيروس نقص المناعة البشرية والتنمية - تشمل ولاية برنامج فيروس نقص المناعة البشرية والتنمية زيادة الوعي بالآثار المترتبة على وباء نقص المناعة البشرية بالنسبة للتنمية وتعزيز قدرات البلدان على مواجهة الآثار المتعددة لتزايد الاصابة بهذا الوباء الملحوظ على الصعيد العالمي. وتواصل في إطار برنانج فيروس نقص المناعة البشرية والتنمية إعطاء أولوية عالية لتعزيز المكاتب القطرية وتنمية قدرة الممثلين المقيمين على إدراج الأنشطة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية ضمن مجالات البرمجة الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، ومن بينها القضاء على الفقر، وتوفير السبل المستدامة للمعيشة والمسائل المتعلقة بالجنسين. وتواصل تنفيذ الأنشطة المضطلع بها دعما للشبكات المتعلقة بالقانون والأخلاقيات وحقوق الانسان في مناطق افريقيا وآسيا والمحيط الهادئ، وتم انشاء شبكة جديدة للمعلومات القانونية والأخلاقيات لمنطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية. وبذل خلال السنة المزيد من الجهود لضمان مشاركة الأشخاص المصابين بوباء فيروس نقص المناعة البشرية في وضع السياسات والبرامج المعنية بذلك في جميع المناطق.

١٨٠ - واتخذت منظومة الأمم المتحدة خطوة رئيسية في عام ١٩٩٥ بإنشائها برنامج الأمم المتحدة المشترك الرعاية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لتنسيق المساعدة المقدمة إلى البلدان في محاولتها وضع استراتيجيات متعددة القطاعات في مجال فيروس نقص المناعة البشرية. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو احدى الجهات المشاركة في رعاية البرنامج، كما اضطلع برنامج فيروس نقص المناعة البشرية والتنمية بدور نشط في تخطيط برنامج الأمم المتحدة المشترك الرعاية لفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز خلال فترة الإثني عشر شهرا الماضية. وتواصل العمل مع التحالف المدني - العسكري

لمكافحة الفيروس/الإيدز في السعي لتعزيز العلاقات بين الجيش والسكان المدنيين في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء.

١٨١ - وكان تعزيز القدرة الوطنية على فهم الوباء ومكافحته مجال تركيز متواصل وهام في عمل البرنامج. وكان من عناصر هذه الاستراتيجية تعزيز القدرة الوطنية على البحوث الاجتماعية الاقتصادية التطبيقية المتعلقة بالوباء في أربعة بلدان أفريقية. وتواصلت هذه المبادرة خلال عام ١٩٩٥ بإنشاء أفرقة بحث وإجراء بحوث في البلدان الأربعة.

١٨٢ - المعهد الدولي للقاحات - يجري، في إطار مبادرة لقاحات الطفل، وعلى أثر دراسة جدوى اضطلع بها برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إنشاء المعهد الدولي للقاحات مع تركيز على آسيا، بهدف تعزيز قدرة البلدان النامية على تحقيق الاستفادة من إمكانيات اللقاحات.

١٨٣ - ويسعى المعهد الدولي للقاحات إلى مساعدة البلدان على إنتاج لقاحات ذات نوعية جيدة، وضمان التنظيم الفعال لانتاج اللقاحات واستخدامها، وإجراء الاختبارات السريرية والمراقبة الوبائية، والاشتراك على نحو انتقائي في أعمال البحث والتطوير للتوصل إلى لقاحات جديدة ومحسنة من أجل مكافحة الأمراض التي تشكل مصدر قلق كبير بالنسبة للمنطقة، وتنسيق تلك الأعمال. ومن خلال المساعدة على تنمية القدرات البشرية والمؤسسية الضرورية وتوليد موارد جديدة، يهدف المعهد الدولي للقاحات في برامجه إلى تكميل ودعم برامج الحكومات والهيئات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية واليونيسيف. وسيعمل المعهد على نحو وثيق مع السلطات والمؤسسات الصحية الوطنية ويشجع التعاون بين القطاعين العام والخاص. والجانب الأهم هو أن مهمة المعهد تتمثل في المساهمة بطريقة فريدة في الجهد العالمي لإنقاذ حياة الأطفال عن طريق التحصين، وذلك من خلال إقامة شبكة تعاون مع المؤسسات القائمة والخبراء في البلدان النامية وإقامة صلات مع علماء اللقاحات البارزين في البلدان المتقدمة النمو.

١٨٤ - وهذا المعهد الذي بدأ بميزانية تشغيلية أولية قدرها ١,٥ مليون دولار في عام ١٩٩٥، يتوقع أن تصل ميزانيته إلى نحو ١٥ مليون دولار بحلول عام ٢٠٠٠. والتزم البلد المضيف (جمهورية كوريا) بتوفير جزء كبير من الميزانية التشغيلية للمعهد. وفي حين يتوقع أن تحقق العقود والدورات التدريبية في مجال البحث والتطوير إيرادات إضافية للمعهد، فستكون هناك حاجة خلال السنوات الأولى الحاسمة إلى دعم تمويلي من الحكومات والقطاع الخاص والوكالات الممولة والمصادر الأخرى. ويعتزم المعهد إنشاء صندوق للهبات لضمان الاستدامة المالية في الأجل الطويل.

١٨٥ - المياه والمرافق الصحية - إن برنامج المياه والمرافق الصحية الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي هو مبادرة تعاونية منبثقة عن العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية في الثمانينات. ويقوم البرنامج، من خلال مشاركته في أنشطة في ٢٨ بلدا، بتعزيز الجهود الوطنية والمحلية الرامية إلى تحسين وصول السكان الفقراء إلى المياه المأمونة والمرافق الصحية.

١٨٦ - ويلتزم البرنامج باستراتيجيته الثلاثية المتمثلة في العمل مع الشركاء لدعم الاستثمارات المستدامة، وبناء قدرات الحكومات والسكان على تطوير الشبكات وصيانتها، وتبادل المعرفة المكتسبة من خلال القيام بذلك.

١٨٧ - وخلال السنوات الأولى من فترة التسعينات، توصل المتخصصون العاملون في مجال المياه والمرافق الصحية إلى توافق عالمي في الآراء مفاده أنه ينبغي لإحراز تقدم، اعتبار المياه سلعة اقتصادية وأن تتم إدارة الشبكات على أدنى مستوى ملائم ضمن المجتمعات المحلية المستفيدة. وساعد البرنامج على صياغة هذه المبادئ وحسن استراتيجيته التشغيلية بناء على ذلك، كما شرع في إنشاء مشاريع لدعم الاستثمارات عن طريق بناء القدرات واعتبار المياه سلعة اقتصادية وتطبيق نهج قائمة على الطلب لإشراك أصحاب المصلحة في اختيار الشبكات وتشغيلها وصيانتها.

١٨٨ - واستخدم البرنامج خبرته ونهجه الجديد في إعداد مشاريع استثمار في ١٧ بلدا يناهز مجموع قيمتها مليار دولار، ممولة بالدرجة الأولى من البنك الدولي.

١٨٩ - بناء القدرات من أجل التنمية المستدامة لقطاع المياه - في عام ١٩٩١، نظم برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالاشتراك مع المعهد الدولي للهندسة المائية والبيئية في "دلفت" ندوة بشأن وضع استراتيجية لبناء القدرات في قطاع المياه. وانبثق عن هذه الندوة البرنامج الأقاليمي لبناء القدرات من أجل التنمية المستدامة لقطاع المياه. وفصلت الندوة بناء القدرات باعتباره تهيئة بيئة تمكينية مع وضع أطر السياسات والأطر القانونية الملائمة وبصفة خاصة (أ) تنمية المؤسسات، بما في ذلك مشاركة المجتمع المحلي (ولا سيما المرأة)؛ (ب) وتنمية الموارد البشرية وتعزيز النظم الادارية.

١٩٠ - وبدأت شعبة العلم والتكنولوجيا والقطاع الخاص برنامج بناء القدرات في عام ١٩٩٣ بموارد مالية قدرها ٠٠٠ ٤٧٥ دولار من أموال خدمات الدعم التقني على مستوى البرامج. وعلى أثر مؤتمر نوردفيك المعني بالمياه والتصحاح البيئي المعقود في عام ١٩٩٤، قررت هولندا دعم هذا البرنامج من خلال تقاسم التكاليف البالغ مجموعها ١,٢ مليون دولار.

١٩١ - وتدعم الشعبة كلا من عمليتي بناء القدرات داخل القطاعات وفيما بينها. وتدرك أن هذه العملية عملية طويلة الأجل ومتواصلة تستلزم أقصى قدر من مشاركة أصحاب المصلحة، مثل الوكالات الحكومية، والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، ومجموعات مستخدمي المياه، والرابطات المهنية، والمؤسسة الأكاديمية ووكالات الدعم الخارجي. والطريقة المفضلة للشروع في عملية بناء القدرات هي قيام مجموعة ملتزمة من المهنيين العاملين في القطاع الوطني بإجراء تقييم لقطاع المياه. ويتم تقديم المساعدة الخارجية بناء على الطلب.

١٩٢ - وتهدف الشعبة الى إدراج بناء القدرات في البرامج الحالية والمستقبلية الممولة من وكالات الدعم الوطنية أو الخارجية.

١٩٣ - وقفز الطلب على البرنامج خلال السنتين الماضيتين، إذ يشترك فيه بالفعل ثمانية عشر بلدا أو أعربت عن اهتمامها بمفهوم البرنامج ونهجه. وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، كان قد أنجزت ثلاثة تقييمات لقطاع المياه في بوليفيا وبيرو والصين. وأوفدت إلى خمسة عشر بلدا آخر بعثات لتقصي الحقائق. وفي الوقت الراهن، يتوقع أن تشرع البلدان التسعة التالية في إطار هذا البرنامج في إجراء تقييم وطني أو إقليمي لقطاع المياه أو في نشاط محدد يتعلق بإجراء إصلاح قانوني أو مؤسسي: جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسوازيلند، والسودان، وغانا، وفييت نام، وكوستاريكا، وليسوتو، ومالي، والمكسيك.

١٩٤ - الانتاج المستدام للأغذية - يجري أحراز تقدم كبير في عدد من مشاريع البحث في مجال تحسين انتاجية محاصيل الأغذية الأساسية في البلدان النامية وفي مجال التقليل من الحاجة الى استخدام المبيدات الاصطناعية التجارية. ويتم ذلك من خلال التعاون بين علماء الزراعة في البلدان النامية واخصائيي الارشاد الزراعي، وجماعات المزارعين، والمعاهد الزراعية الدولية، وفي بعض الحالات بمساعدة الاختصاصيين من العالم الأكثر تقدما ومن الشركات الخاصة.

١٩٥ - وأكبر مجموعة مستفيدة هي فقراء الريف والمدن الذين تحسنت حالتهم التغذوية نتيجة زيادة حجم الإمدادات من الأغذية الأساسية في السوق وتخفيض أسعار الأغذية. وحددت البلدان المتعاونة الشبكة الدولية للتقييم الجيني للأرز بوصفها النشاط الوحيد الأهم الذي يشترك فيه المعهد الدولي لبحوث الأرز. ويساهم المشروع في البحوث التي يجريها المعهد الدولي لبحوث الأرز من أجل التوصل إلى نبات للأرز ذي تكوين جديد. ويجري البحث من أجل استخدام جينات مقاومة للأوبئة والأمراض الحشرية الخطيرة في نبات الأرز الجديد هذا.

١٩٦ - وتعنى المشاريع المدعومة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي للذرة الاستوائية والتي ينفذها المركز الدولي لتحسين الذرة والقمح في المكسيك، بتحسين انتاج فقراء المزارعين المستدام من الذرة. وتشمل الاستراتيجية إنتاج نوع من الذرة لا يعتمد على مدخلات كبيرة من الأسمدة التجارية ومبيدات الآفات والمياه. ومن العناصر الهامة في هذا البحث التعاون الناجح الذي تحقق مؤخرا بين المركز الدولي لتحسين الذرة والقمح والقطاع الخاص والذي أسفر عن استخدام تكنولوجيا جديدة في هذا البحث المتعلق بالذرة الاستوائية.

١٩٧ - وتحقق كذلك تقدم كبير في مجال استيلاد واختبار الموز وموز الجنة المستهلكين محليا. ويجري تقييم أنواع مبشرة بالخير من هندوراس ومصادر أخرى لمعرفة مدى مقاومتها لمرض السيغاتوكا السوداء (تبقع الأوراق) ومرض الذبول الفوزاريومي في قرابة ١٢ بلدا في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا من خلال شبكة يروج لها المعهد الدولي للموارد الوراثية النباتية. وتشير النتائج التي تحققت من الاختبارات العالمية إلى أن هناك إمكانية كبيرة لتحسين الانتاج عن طريق استخدام الأنواع الهجينة الجديدة.

١٩٨ - فريق التكنولوجيا العالمية - أولى فريق التكنولوجيا العالمية أهمية كبيرة لنقل ومواءمة التكنولوجيات المتقدمة في قفزات سريعة ونشر خيارات جديدة للسبل المستدامة للمعيشة.

١٩٩ - وقد أنجز ما يقارب ٤٠ مشروعا بدعم قيِّم قدمته بصفة خاصة أفرقة دولية من المتطوعين (من قبيل الجمعية الدولية لمديري الترخيص والمؤتمر الدولي لإعادة التدوير) والاهتمام الفعلي من جانب منظمات غير حكومية (من قبيل الجمعية الدولية لرابطات مهندسي الأساس). ومن أبرز هذه المشاريع: (أ) مشروع أجري في نيجيريا لإظهار أن الاخصائيات في مجال الرياضيات بإمكانهن أن يكتسبن فهما متعمقا للحياة الوظيفية والسياسات العامة سواء في الدوائر الحكومية أو الأكاديمية بالتركيز على الروابط بين العلوم المتقدمة وتكنولوجيا الإنتاج والسياسة العامة؛ (ب) وبدئت سلسلة تلفزيونية نموذجية في كوستاريكا والمكسيك وجمهورية كوريا لاختبار الأهمية والجدوى المالية لخيارات الكفالة في المستقبل لإقامة معارض عن أقل البلدان نموا في كوستاريكا والمكسيك وجمهورية كوريا لرجال الأعمال والمستثمرين من الولايات المتحدة وبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٢٠٠ - وقد أتاحت عدة مراحل من طريقة جديدة في تطوير المشاريع تسمى بطريقة "الحفز"، خبرة التسويق والابتكارات التكنولوجية في انتاج السلع وتعبئتها وعرضها للمؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة في كولومبيا وغانا وأوروغواي.

٢٠١ - وقد استحدث نشاطان نموذجيان رئيسيان يبشران بنجاح كبير في المستقبل. أولهما مفهوم إدماج النفايات كاستراتيجية لتعزيز الموارد (Eco-INWARDS) يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضعها، وهدفها الأساسي هو معالجة العديد من أشكال النفايات الريفية والبلدية والطبية والصناعية بطريقة أكثر إنتاجية وابتكارا لأغراض الحفظ الإيكولوجي الخالصة، والقضاء في نهاية المطاف على مقالب القمامة ومنشآت حرق النفايات، وتحسين مستويات المعيشة في المناطق الفقيرة المجاورة، وتحقيق وفورات في الموارد الطبيعية والاصطناعية القيمة. ويقوم هذا المشروع جنبا إلى جنب مع ١٧ جمعية عالمية من جمعيات المهندسين والجمعية الدولية للمدن الكبرى التي يوجد مقرها في باريس، بتشكيل توافق آراء بيئي جديد بين العديد من السلطات المحلية والإقليمية في أفريقيا والمدن الضخمة في آسيا وأمريكا اللاتينية.

٢٠٢ - والنشاط الواعد الثاني هو تكنولوجيات الأمم المتحدة المميزة، وهي مبادرة تفرد إنجازا تكنولوجيا معينا قادر على أن يساهم على نحو فعال في تحقيق منظومة القيم التي تجسدها الأمم المتحدة من قبيل البيئة المستدامة. وللبرنامج الإنمائي إمكانات مطردة الاتساع للعمل كحفاز في مجال ايصال التكنولوجيات الجديدة الملائمة إلى البلدان الفقيرة وإلى أفقر قطاعاتها. وقد كشف فريق التكنولوجيا العالمية عن ١ ١٥٠ من هذه التكنولوجيات، لا سيما في مجال البناء والمعدات الطبية وإدارة النفايات والمنتجات الغذائية. وبين نقل التكنولوجيا إلى مالا يقل عن تسع بلدان من أقل البلدان نموا الكيفية التي يمكن بها لهذه التكنولوجيات المميزة أن تقوم بدور رئيسي في خلق فرص العمل، وفي التمكين من استحداث منتجات فريدة قادرة على المنافسة في الأسواق، وفي القضاء على الفقر.

٢٠٣ - التدريب - بناء على برامج وضع وتقاسم الدورات التدريبية المعنونة "التدريب في المجال س" التي يدعمها البرنامج الإنمائي والتي كانت تتولاها الشعبة السابقة لشعبة العلم والتكنولوجيا والقطاع الخاص، قامت هذه الأخيرة بدعم مكتب الأمم المتحدة لشؤون المحيطات وقانون البحار في الأمانة العامة للأمم

المتحدة في مجال إنشاء برنامج التدريب في مجال البحار والسواحل. ومن خلال سلسلة من حلقات العمل والاستشارات، طبقت في مجال إدارة السواحل والمحيطات منهجية "التدريب في المجال س" التي تستخدمها منظمة الطيران المدني الدولي والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. وقامت أول حلقة عمل في مجال البحار والسواحل بتدريب واضعي الدورات التدريبية من تسعة بلدان وثلاثة من واضعي الدورات من منظمات الأمم المتحدة. وأعد كل مشترك من البلدان وحدتين تكوينيتين للدورات التدريبية خلال فترة مدتها سنتين أو ثلاث سنوات مما أسفر عن وضع حافظة تضم ١٨ وحدة تدريبية مستقلة عالية الجودة يمكن تبادلها بين هذه البلدان عن طريق نظام التقاسم.

٢٠٤ - ويرمي برنامج التدريب على تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في إطار مرفق البيئة العالمية إلى مساعدة الحكومات على الوفاء بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية. وتمكن هذا المشروع في المرحلة الأولى من تحقيق تقدم في وضع استراتيجية ناجحة لهذه الغاية سيجري تطبيقها على ١٧ بلدا في المرحلة الثانية.

٢٠٥ - وسينتهي كل بلد بوضع الاستراتيجية الوطنية للبلد لتنفيذ الاتفاقية الإطارية.

٢٠٦ - والحصيلة الرئيسية الثانية هي وضع مجموعة عالمية من مواد التدريب والإعلام، بما فيها مجموعة من حلقات العمل وضعت طبقا لمنهجية "التدريب في المجال س" ولذلك فهي في شكل مجموعة من الدورات التدريبية المستقلة التي يسهل نقلها ليقوم موجهون جدد للمناقشات بشرحها لمجموعة جديدة. والأمل معقود على أن يسفر عن هذا الأثر المتضاعف فهم متزايد لإمكانات الاتفاقية وقيودها سواء داخل المشروع أو خارجه.

٢٠٧ - تربية المائيات - لشبكة الدولية لدراسة الوراثة في مجال تربية المائيات هي شبكة بحوث تعاونية ذات توجه قطري. وقد بدأت هذه الشبكة تؤتي أكلها - حيث جرى في ١٩٩٤ - ١٩٩٥ ما يزيد على ١٠ حالات تبادل للأسماك فيما بين الاقطار. وستستخدم هذه الأسماك المتبادلة كأساس لأنشطة بحثية متوازية وفقا لبروتوكولات متفق عليها عموما. وباستخدام هذه الشبكة اكتسبت غانا القدرة على التمييز الوراثي للحمض النووي الريبوزي الناقص الاوكسجين المستمد من الأسماك وعرضت إمداد الأعضاء الآخرين في الشبكة بخبرتها. وفي روح مماثلة، عرض ممثل البرنامج الفلبيني الوطني لتربية سمك البلطي تقاسم خبراته بشكل منهجي عن طريق الشبكة الدولية لدراسة الوراثة في مجال تربية المائيات. ونظم المركز الدولي لإدارة الموارد المائية الحية برنامجا تدريبيا ناجحا للغاية في دراسة الوراثة المتعلقة بتربية المائيات لموظفيه وكذا للمتعاونين في المشروع العالمي للتحسين الوراثي لسمك البلطي المربى في المزارع وأعضاء الشبكة الدولية لدراسة الوراثة في مجال تربية المائيات. ويدعم مجتمع المانحين الأنشطة القطرية المتعلقة بالشبكة.

٢٠٨ - برنامج تنمية القطاع الخاص - تقدم النتائج التالية أمثلة عن العمل في هذا المجال. ففي الأراضي الفلسطينية المحتلة، صمم إطار سيجعل من الممكن إنشاء مناطق صناعية على حدود غزة عن طريق مبادرات يديرها القطاع الخاص، مما سيؤدي إلى تخفيف حدة البطالة في المنطقة.

٢٠٩ - وفي منغوليا صمم برنامج لإعادة تشكيل المشاريع التي تضطلع بها شركات حولت حديثا إلى القطاع الخاص وتوفير الدعم وحصل على موارد من مانحين ثنائيين لتنفيذ هذا البرنامج.

٢١٠ - وفي بولندا وسلوفاكيا، يجري البدء في مشروع لإنشاء مشاريع جديدة تستخدم أصول المؤسسات الكبيرة المملوكة للدولة التي تعذر تحويلها إلى القطاع الخاص. وينفذ هذا المشروع في شراكة مع مصرف استثماري تابع للقطاع الخاص.

٢١١ - وفي البرازيل، سيشرع في السنة القادمة في شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في شكل مؤسسة بالتزام تمويلي يتراوح بين ٣ و ٥ ملايين دولار.

٢١٢ - ودعم برنامج تنمية القطاع الخاص تنفيذ برامج ترمي إلى إعادة تشكيل المؤسسات التجارية وتعزيزها في الصين وأوروبا الشرقية.

٢١٣ - ويواصل برنامج تنمية القطاع الخاص دعم جهود الغرف التجارية والصناعية لمجموعة الـ ٧٧ في مجال إنشاء واستخدام شبكة معلومات تجارية محوسبة لتشجيع التجارة فيما بين بلدان الجنوب. وبدعم من الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وحكومة مصر، اعتمدت شبكة المعلومات التجارية من جانب ٢٩ غرفة. وأدمجت في الشبكة العالمية التي شرع فيها مؤخرا، وهي شبكة المكتب الدولي للغرف التجارية، بمساعدة من غرفة التجارة الدولية، وهذه حقيقة تبشر بالاستقلال مستقبلا عن التمويل الذي يوفره المانحون.

٢١٤ - شراكات القطاع الخاص والقطاع العام من أجل التنمية: بالتعاون مع مؤسسة سينيرغوس، ومنتدى أمير ويلز للقادة التجاريين، وادارة التنمية فيما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة، جرى توثيق ست دراسات حالة من منطقة الجنوب الأفريقي (ناميبيا، وجنوب أفريقيا وزيمبابوي) أصبحت فيها الشركات الخاصة تشارك على نحو فعال في التنمية على صعيد المجتمعات المحلية.

٢١٥ - ودعم برنامج تنمية القطاع الخاص أيضا التنسيق بين المانحين في تنمية المؤسسات التجارية الصغيرة الحجم، والتمويل على الصعيد الجزئي، وتنمية القطاع الخاص وتكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية.

ثالثا - موارد البرنامج الخاصة

٢١٦ - لموارد البرنامج الخاصة دور حافز في مجال التكفل بأن تحقق موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأخرى هدف بناء القدرة الوطنية في البلدان النامية، وبصفة خاصة في إطار المجالات المواضيعية الستة، وكذلك في مجال تحسين جودة وفعالية التعاون التقني الممول من البرنامج الإنمائي عموما. وقد تمت الموافقة، في البداية، على ما مجموعه ٢٧ من فئات موارد البرنامج الخاصة التي ترد أدناه تحت خمسة عناوين رئيسية. وبحلول السنة الرابعة من دورة البرمجة الخامسة، كان قد برمج ٩٤ في المائة من مجموع أموال موارد البرنامج الخاصة.

٢١٧ - وقد خضعت غالبية موارد البرنامج الخاصة لتقييم متعمق في منتصف المدة أجري خلال عام ١٩٩٥، بناء على تفويض من المجلس التنفيذي، وكانت غايته استعراض أثرها وأهميتها وأدائها عموما أثناء الدورة الخامسة. وستجمع نتائج هذه التقييمات في تقييم عالمي شامل لموارد البرنامج الخاصة سيعرض على المجلس في وقت لاحق من عام ١٩٩٦. ومع ذلك يمكن أن نخلص، منذ الآن، الى أن التمويل من موارد البرنامج الخاصة أدى دورا حافزا في ضم المجالات المواضيعية الى المجرى الرئيسي للمشاريع الإنمائية، وأسهم في بناء القدرة اللازمة للتصدي لهذه القضايا على الأصعدة الوطنية.

٢١٨ - وفيما يلي سرد لبعض أهم أنشطة موارد البرنامج الخاصة التي اضطلع بها هذا العام.

٢١٩ - التخفيف من حدة الكوارث - للتمويل الذي يؤمن من موارد البرنامج الخاصة في إطار هذه الفئة تأثير كبير على ضم مسألة إدارة الكوارث الى المجرى الرئيسي للعملية الإنمائية عموما. وأثناء السنة، ووفق على ما مجموعه ٣٨ مشروعا لم تكن، فقط، مساهمة أولية في التصدي لاحتياجات السكان المعرضين للخطر نتيجة لكوارث طبيعية أو لصراع أهلي، بل أيضا مساهمة في إتاحة الفرص الإنمائية بعد الأزمات.

٢٢٠ - وفي عام ١٩٩٥، قدم نحو ٢٠ طلبا للدعم يلتمس فيها تزويد السلطات الوطنية بالمساعدة فور حدوث كوارث طبيعية، وقد استجيب لمعظمها بتعاون مباشر مع فرع التخفيف من حدة الكوارث التابع لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية. ومن الأمثلة على ذلك تقديم الدعم في مجال السوقيات والدعم القصير الأجل في مجال الموارد البشرية والاحتياجات المتعلقة بالاتصالات من أجل التصدي لأزمة فيروس ايبولا في زائير ولخطر تفشي هذا الفيروس، لاحقا، في ليبريا. وقدمت أيضا مساعدة لتنسيق الإغاثة بغية مواجهة التدمير الذي سببه إعصار لويس في منطقة شرق الكاريبي كما قدمت مساعدة الى البلدان التي أصابتها الفيضانات والانهيارات الأرضية، ومنها، مثلا، أذربيجان وجمهورية إيران الإسلامية وبنن ولاوس ونيجيريا.

٢٢١ - وأثناء السنة، أقر عدد كبير من المشاريع الجديدة لمساعدة البلدان على تخطي مرحلة الإغاثة من حالات الطوارئ؛ وهذه المشاريع ستدعم الجهود الرامية الى تجاوز آثار الكوارث الطبيعية والأزمات الأهلية. ونتيجة لتوقف الصراعات وبدء تحسن الأحوال في بلدان مثل البوسنة والهرسك ورواندا وكرواتيا وليبريا،

يصوغ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عددا من المشاريع الجديدة بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة الرئيسية الأخرى وهي مشاريع ستروج لوضع استراتيجية مشتركة وستشجع على تحقيق أقصى تعاون تنفيذي مع الحكومات.

٢٢٢ - وتوفر الفئة الأخيرة من الأنشطة الدعم اللازم لتلبية الاحتياجات الإنمائية للمشردين داخليا واللاجئين والسكان العائدين. والهدف الرئيسي للمشاريع التي تنفذ في اريتريا وسيراليون وموزامبيق هو تيسير تنسيق المساعدة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة والمساعدات الخارجية الأخرى، وهذه المشاريع قد أتاحت، في بعض الحالات إعادة اللاجئين الى أوطانهم بنجاح.

٢٢٣ - الأنشطة المواضيعية - يتمثل الهدف الرئيسي للأنشطة المواضيعية في ضم مجالات التركيز الستة، التي حددها مجلس الإدارة في مقرره ٣٤/٩٠، الى التيار الرئيسي، وذلك عن طريق التمويل الحفاز للتنمية في هذه المجالات.

٢٢٤ - وخلال السنة الماضية، كرست جهود مكثفة وأوقات طويلة للتحضير لمؤتمرين رئيسيين للأمم المتحدة، هما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والمشاركة فيهما ومتابعتهما. ويسر التمويل الموفر من موارد البرنامج الخاصة من أجل الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة تقديم التعاون من جانب منظومة الأمم المتحدة، وساند وضع تقارير وطنية وإجراء تقييمات وطنية لمركز المرأة، وسهل بناء قاعدة من المؤيدين وقيام الحكومات بإجراء حوار مع المنظمات غير الحكومية عن مركز المرأة، ودعم حلقات العمل التي تعقدها المنظمات غير الحكومية، الخ. كما وفر الدعم المقدم الى دائرة الاتصال مع المنظمات غير الحكومية مساهمة لا غنى عنها في تطوير وتعميق الحوار بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وفي التعاون بينها أثناء المؤتمر، وأفضى الى تنظيم دورات تدريبية بشأن القضايا البيئية والقضايا المتعلقة بالجنسين في إطار مشروع "قطار بيجين السريع" الذي يرعاه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقدم كذلك دعم محدد الى منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لتمكينها من زيادة مشاركتها في عملية صنع القرارات المتصلة بالمؤتمرات، فيما يتعلق بمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، أنشئت آليات للتنيق وبرامج للتعاون الإقليمي بين بلدان أمريكا اللاتينية المعروفة بمجموعة ريو، لتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، مع التركيز على التعاون التقني الإقليمي في مجالات خطط العمل والأنشطة الوطنية المتعلقة بالتنمية الاجتماعية، بهدف تحسين إدارة أدوات التنمية الاجتماعية والعلاقات مع المجتمع المدني وتحديث القطاع الاجتماعي.

٢٢٥ - ويشكل التدريب، تقليدا، إحدى الوسائل الرئيسية التي تضم بها الأهداف المواضيعية ذات الأهمية الحاسمة الى المجرى الرئيسي للتنمية الوطنية. وقد اتسع العمل بمشروع للتدريب على الإدارة البيئية حتى وصل الى ١٢٠ بلدا، ودرب في إطاره أكثر من ٠٠٠ ٣ شخص في ١٩٩٥. ونظمت أيضا دورات تدريبية تناولت وسائل التقييم البيئي خصصت لفنيين يعملون في الحكومات والمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة. ودرب أيضا اختصاصيون في مجال التنمية في مجالي الدعوة والسياسات وفيما يتصل، بصفة

خاصة، بمؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى، وذلك لمساعدتهم على أن يعرضوا مشاغل فئات اجتماعية محددة وعلى أن يضعوا في مقدمة الاهتمامات قضايا إنمائية معينة تتطلب اجراءات وطنية.

٢٢٦ - ولهذه الفئة هدف موحد هو استبانة التحديات الإنمائية الناشئة، في وقت مبكر، وتوفير استجابات لها. وتشكل نتيجة الدراسات التي تجريها اللجنة المعنية بالتوفيق بين السياسات البيئية والتجارية مبادرة من هذا القبيل ستغذي مباشرة التعاون التقني الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي لوضع سياسات تجارية وبيئية وإنمائية.

٢٢٧ - وفي جورجيا، بذلت جهود ضخمة لبناء قدرة وطنية لإدارة تحويل الحكم عن طريق الدخول مع صانعي السياسات والمسؤولين في مناقشات مكثفة بشأن الإصلاحات المؤسسية، وعن طريق إنشاء وحدة رفيعة المستوى لدعم إدارة التغيير لدفع عملية التغيير. ويوفر المشروع إطارا متماسكا لإصلاح نظام الحكم المركزي والمحلي، يشمل البرلمان والفروع التشريعية للمجتمع، ولتنسيق المساعدة الخارجية بقدر أكبر من الفعالية. وبفضل بناء القدرات في مجال وضع الخطط الوطنية للأحراج زودت البلدان بأدوات للدخول في اتفاقات ثنائية لإدارة الأحراج المشتركة ولتعبئة الموارد من أجل المنظمات الدولية. ومن الأهداف العامة لأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تتناول فوارق الجنسين في التنمية، تحديد وبناء قدرة المؤسسات الوطنية على تنفيذ ورصد السياسات والبرامج التي تراعي هذه الفوارق. وفي أوروبا، نفذ ١٣ مشروعا استهدفت الوحدات الحكومية للتخطيط حسب ظروف الجنسين، والمنظمات غير الحكومية الناشئة، وتصدت لموضوع ضعف مركز المرأة في عدد كبير من البلدان. وبالمثل، أفضت عدة تدخلات في أمريكا اللاتينية الى تعزيز الوحدات الوطنية للتخطيط حسب ظروف الجنسين والى بناء القدرات اللازمة لمعالجة شؤون حقوق الإنسان والعنف المنزلي.

٢٢٨ - ومن الأمثلة على الطريقة التي استخدمت الأموال الأصلية لتيسير وتعزيز التعاون بين الوكالات في القضايا المواضيعية، ما يلي: المبادرة المحلية للبيئة الحضرية، وشبكة الزراعة المستدامة، وبرنامج الإرشاد ومشروع توفير المياه والمرافق الصحية المستند الى قاعدة مجتمعية. وبفضل أنظمة المعلومات الاحصائية المدعمة من موارد البرنامج الخاصة والمقسمة حسب ظروف الجنسين، أتيح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يؤدي دورا حافزا، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، في تشجيع ضم فوارق الجنسين الى التيار الرئيسي.

٢٢٩ - وكان للتعاون والتبادل التقنيين بين البلدان النامية أهمية خاصة بالنسبة الى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. ففي عملية تضافرية للتعلم بواسطة التعاون النشيط، حددت المجالات ذات الأولوية بالنسبة الى بلدان رابطة الدول المستقلة، ومنها، مثلا، التحويل الى القطاع الخاص، وشبكات الأمان الاجتماعي، وإدارة القطاع العام، وتحقيق اللامركزية الإدارية، وأساليب إدارة المعونة، لكي يتم تناولها في إطار التعاون في مجال المتابعة الذي ينفذ مع صانعي السياسات وممارسي التنمية في الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبيرو وكولومبيا وذلك عن طريق اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف. ومكن الدعم المقدم الى

المنظمات الشعبية النسائية عبر المناطق هذه المنظمات من التكتل في شبكات وتقاسم الخبرات بشأن الجوانب المختلفة لإشراك المرأة في الأنشطة الاقتصادية واستراتيجيات البقاء والطرق التنظيمية البديلة.

٢٣٠ - تنسيق المعونة - تتمثل الأهداف العامة لهذه الفئة في تدعيم الجهود الرامية الى النهوض ببرمجة أكثر فعالية، والمساعدة على التحضير لاجتماعات التشاور مع المانحين.

٢٣١ - وفي إطار عنصر تنسيق المعونة، نظم عدد من اجتماعات المائدة المستديرة في افريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتبين من التجربة أن هذه الطرائق حققت نجاحا كبيرا للغاية في بناء القدرات الوطنية اللازمة لتحسين تنسيق وإدارة المعونة، وأنها مستمرة، لذلك، في الاستفادة من دعم الحكومات ودعواتها. وخلال العام، قامت أيضا المكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور أنشط لضمان أن تحظى أهداف التنمية البشرية المستدامة بالدعم في إطار العمليات، وأن تكون هذه العمليات أكثر تنظيما وأرفع نوعية. وقدم الدعم الموفر للعمليات التي يقوم بها الفريق الاستشاري في رابطة الدول المستقلة دليلا قويا على تزايد مجالات التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

٢٣٢ - وشارك أكثر من ٣٠ بلدا افريقيا في الممارسات المتعلقة بتقييمات وبرامج التعاون التقني الوطنية التي سوعدت الحكومات، بموجبها، في تعزيز قدرة مؤسساتها على إدارة وتنسيق مواردها الخارجية عموما. وبالمثل، بدئ في أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة، في مبادرة رئيسية للانطلاق في خمس ممارسات لتقييمات وبرامج التعاون التقني الوطنية في المنطقة.

٢٣٣ - ودعمت موارد البرنامج الخاصة كذلك إجراء استعراضات منتصف المدة لبرامج قطرية يبلغ عددها ١٣، ولبرنامجين مشتركين بين الأقطار، مما أكد، إجمالا، صلة البرامج القطرية بالأولويات الوطنية وبمواضيع الاهتمام الستة التي حددها المجلس التنفيذي وبالاحتياجات الناشئة.

٢٣٤ - وضع البرامج - يتمثل الهدف العام لهذه الفئة في تعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وضع وتنفيذ برامج فعالة للتعاون التقني. وقد رصد أيضا مخصص كبير لتدعيم المبادرات التي تبذل على الصعيد القطري من أجل تعزيز التنمية البشرية المستدامة. وبدئ، في نحو ٨٣ بلدا بمشاريع ثبت أنها حافزة ومفيدة في الأخذ بهذا النهج الجديد إزاء التنمية وتعزيز الحوار الإنمائي. فعلى سبيل المثال، تولت أفرقة وطنية إعداد تقارير وطنية للتنمية البشرية بلغ عددها في أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة فقط، ٢٢ تقريرا.

٢٣٥ - وثمة برنامج فعال يضطلع به لتدعيم إجراء التقييمات وزيادة استخدام آليات التغذية الاسترجاعية في أعمال المنظمة، وهو يسهم إسهاما كبيرا في تحسين تأثير وفعالية التعاون التقني الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة عموما. وقد استحدثت ثلاث سلاسل جديدة من المنشورات، من بينها "الدروس المستخلصة" و "إجارة التغيير". وأدت التقييمات الشاملة التي أجريت بشأن استعمال طريقة التنفيذ الوطني وطريقة المشاركة في التمويل الى تزويد كبار الإداريين بمعلومات هامة عن مدى فعالية وتأثير آليات ونظم

البرنامج الإنمائي المختلفة وصلتها بالقرارات الاستراتيجية التي ستتخذ في المستقبل. وزودت مكاتب قطرية موجودة في عدة مناطق بتدريب تناول أبعاد الرصد والتقييم الجديدة، وهذا الأمر سيساعد، مع الوقت، في تعزيز المكاتب وبناء القدرات الوطنية بشأن هذا الموضوع.

٢٣٦ - وسوند عدد من المشاريع البحثية المتصلة بمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وأعدت للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة عشر ورقات من النوع المرتبط بمناسبات، تركز على ضم فوارق الجنسين الى المجرى الرئيسي للنشاط، وعلى مسائل العمالة، بينما ساعد كتابان عن الاستبعاد الاجتماعي للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (Social Exclusion: Rhetoric, Reality, Responses) وأحوال التشوش (States of Disarray: The Social Effects of Globalization)، و١٢ ورقة مناقشة، على تناول القضايا الناشئة، فأسهمت في الحوار الدائر فيما يتصل بمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

رابعا - الصناديق التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ألف - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٢٣٧ - في عام ١٩٩٥ قام صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بنشر وتوزيع ورقة سياسات معنونة "الحد من الفقر، والمشاركة والحكم المحلي: دور صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية". وتلخص هذه الورقة توجهات الصندوق في المستقبل وتربط ولاية الصندوق الأساسية، ألا وهي الحد من الفقر في أقل البلدان نموا، ربطا استراتيجيا بالخبرة التي تراكمت لدى الصندوق على مر السنين. وفي حين يواصل الصندوق التأكيد على دوره التقليدي في تقديم قروض صغيرة وإنشاء الهياكل الأساسية الريفية في أقل البلدان نموا، يولي المركز أهمية متزايدة لتطوير شراكات مباشرة مع الحكومات المحلية الحديثة التمكين، ومع الفئات المجتمعية التي تقوم بخدمتها هذه الحكومات، ولا سيما فقراء الريف. وتتمثل بؤرة التركيز الأساسية للصندوق في تنفيذ هذه السياسة من خلال إنشاء برامج جديدة.

٢٣٨ - وبما أن ورقة السياسات هذه تعكس بلورة اتجاهات البرمجة في صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على امتداد السنوات الأخيرة، فإن العديد من هذه البرامج الجديدة، التي ترمي إلى بناء القدرات وتلبية الاحتياجات على المستوى المحلي، قد صممت بالفعل فيما يجري تنفيذ بعضها حاليا. وفي عام ١٩٩٥ وضعت برامج جديدة من أجل كمبوديا وتوغو. وفي كمبوديا تمت الموافقة على مشروع نموذجي من شأنه إنشاء صندوقين للتنمية المحلية في مجتمعين كانا قد استفادا من برنامج إعادة التوطين والاندماج في كمبوديا الذي حصل على تعاون تقني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي حالة نجاح هذا المشروع، فسيعمل على توسيع نطاقه بحيث يشمل نحو ٢٠ مجتمعا محليا. وتشمل مشاريع التنمية المحلية الأخرى التي تمت الموافقة عليها في عام ١٩٩٥، المرحلة الثانية من مشروع للتنمية الريفية في الضفة الغربية، بقيمة ١,٥ مليون دولار، بالتعاون التقني مع برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، ومشروع صندوق انمائي على مستوى المقاطعة، في ملاوي بقيمة ٢,٢ مليون دولار. وتدار صناديق التنمية المحلية بقدر الإمكان، على المستوى المحلي مع اشراك المجتمعات في اختيار الأولويات وفي تنفيذ وإدارة مشاريع الهياكل

الأساسية على نطاق متناهي صغير. وهي على هذا النحو تساعد على تشجيع الاستدامة وتعزيز قدرات الإدارة المحلية من خلال إتاحة رسملة التطبيق العملي. وفي تنزانيا تمت الموافقة على عنصري مشروع للتنمية المجتمعية على نطاق المنطقة، بقيمة ٦,٨ مليون دولار في تنزانيا. ويعتمد أحد المشروعين نهج العمالة الكثيفة لإصلاح الطرق، مع تركيز قوي على عمالة المرأة، فيما يتيح الآخر تمويلا متناهي الصغر لدعم الأنشطة المتصلة بالزراعة في منطقة موانزا.

٢٣٩ - وإلى جانب العمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك في إطار مبادرة مشتركة مع شعبة التنمية الإدارية والحكم، واصل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية سعيه إلى التعاون مع المنظمات الأعضاء في الاتحاد الدولي للسلطات المحلية، ومع منظمة المدن المتحدة من أجل التنمية الفرنسية غير الحكومية، من أجل مواصلة العمل على تحقيق اللامركزية من خلال تعزيز قدرات السلطات المحلية. وفي فييت نام، تقدم رابطة البلديات الهولندية الدعم إلى صندوق تنمية الهياكل الأساسية الريفية، الذي يضطلع أيضا بتوجيه برنامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاصلاح الإدارة العامة، على نطاق البلد بكامله. وفي زامبيا، يقيم المكتب الدولي للحكم المحلي (المملكة المتحدة) تعاونا تقنيا مع السلطات المحلية من خلال بعثات تحديد القضايا والتدريب، وتنظيم حلقات العمل لصالح مشروع صندوق للتنمية المحلية تابع لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في المقاطعة الشرقية. وتقيم منظمة المدن المتحدة من أجل التنمية تعاونا تقنيا يشمل تنظيم حلقات عمل وحلقات تدريبية لدعم مشروع للتنمية البلدية قائم على حفز الطلب في كفا بموريتانيا. ويشتمل هذا التعاون أيضا على ترتيبات توأمة مع منطقة إيل دي فرانس.

٢٤٠ - وتتضمن سياسة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية عنصرا آخر هو التطلع إلى الابتكار. وفي جزر القمر، حيث سبق أن أنشأ الصندوق مراكز صحية، باستخدام آلية تمويل يجري تعميمها حاليا في جميع أنحاء البلد بتمويل من مصادر أخرى، تمت الموافقة على مشروع جديد يرمي إلى إنشاء صندوق تعاضدي لتغطية تكاليف الرعاية الصحية لغير القادرين على دفع النفقات المطلوبة.

٢٤١ - ومن الجوانب الأخرى لسياسة البرمجة التي يعتمدها الصندوق، التنمية البيئية، بما يضمن معالجة الشواغل البيئية جنبا إلى جنب مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى غرار صناديق التنمية المحلية، تقوم مشاريع التنمية البيئية بطبيعتها على المشاركة. وخلال عام ١٩٩٥ تواصل العمل برفق في المرحلة الأولى من تنفيذ مشروعين، أحدهما في ماهيي في النيجر، والآخر في فوتادجالون في غينيا. وفي الحالتين أنجزت الخرائط الاجتماعية، بالإضافة إلى نقل تكنولوجيا الرصد إلى الأفرقة الوطنية. وفي عام ١٩٩٦، يتوقع استكمال المرحلة الأولى من العمل في ثلاثة مشاريع أخرى.

٢٤٢ - وسجل تنفيذ أنشطة الصندوق الائتمانية تحسنا ملحوظا في عام ١٩٩٥. وقد أنشئ مرفق لتقديم ضمانات ائتمانية في مدغشقر. وفي غرب أفريقيا أنشئت وحدة إقليمية في إطار مشروع جامع، يقدم كبير المستشارين التقنيين فيه الدعم إلى سائر مشاريع الصندوق على النطاق الإقليمي.

٢٤٣ - وقد كان التزام الصندوق برصد وتقييم الأثر الاجتماعي - الاقتصادي، وكان تشديده على المشاركة واللامركزية واضحا في معظم عمليات التقييم الثماني المضطلع بها في عام ١٩٩٥. وواصل الصندوق الارتقاء بمعايير الرصد والتقييم على مدار السنة، وإدماجها في تصميم المشاريع. وتتضمن هذه الجهود المحددة: (أ) تنقيح احتياجات خط الأساس ومؤشرات الأداء الرئيسية، لقياس التقدم المحرز باتجاه نحو تحقيق الأهداف المواضيعية، ولا سيما تلك الأصعب تحديدا من الناحية الكمية؛ (ب) زيادة استخدام منهجيات التقييم القائمة على المشاركة؛ (ج) توليف المسائل المتصلة بجودة التصميم، بالاستناد إلى الدروس المكتسبة داخل الصندوق أو المستقاة من المؤسسات الأخرى؛ (د) تحليل أثر التوصيات المتعلقة بالتقييم على تصميم وتنفيذ المشاريع؛ (هـ) الانتهاء من وضع المبادئ التوجيهية الموحدة لتقييم الأثر الاجتماعي الاقتصادي في قطاعات مختارة. وقد تم الاعتراف بأهمية عمليات التقييم اللاحق، ويجري العمل على إنشاء مرفق للتمويل الخاص لإتاحة تغطية أفضل في فترة السنتين القادمة.

باء - صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية

٢٤٤ - في أعقاب إعادة تنظيم مكتب دعم السياسات والبرامج في عام ١٩٩٤، دخل صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية ضمن إطار شعبة العلوم والتكنولوجيا والقطاع الخاص، بوصفه وحدة منفصلة تحتفظ بهويتها الخاصة. وبدأ العمل في برنامج للتنشيط، بدعم مقدم من حكومة اليابان. ويوجد مشروعان عاملان حاليا، وتمت هيكلة المشاريع قيد الإعداد بحيث يمكن بلوغ مستوى الخمس مشاريع العاملة بحلول عام ١٩٩٨. وفي الوقت نفسه يواصل صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية تنسيق أنشطته بحيث يتمكن من التدخل الاستراتيجي في مجالات استئصال شأفة الفقر وخلق فرص عمل وحماية البيئة.

٢٤٥ - وفي أعقاب اكتشاف رواسب للذهب في تنزانيا قدرت بنحو ٤٠٠ مليون دولار، قدم صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية المساعدة إلى حكومتها في عملية مزايدة دولية لاستغلال الاكتشاف الذي حققه الصندوق. ومن بين ٤٠ شركة تعدين أعربت عن اهتمامها بمشروع الصندوق الدائر، اختيرت ثلاث شركات للانتقال بهذه الاكتشافات إلى مرحلة دراسة الجدوى والإنتاج. وفي بيرو، تم بيع مشروع رواسب الذهب الناجح إلى إحدى الشركات البرازيلية مقابل ٥ ملايين دولار ويتوقع بدء تشغيله في عام ١٩٩٨.

جيم - صندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

٢٤٦ - مع حلول عام ١٩٩٥، أنجز صندوق الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية معظم برامجه الرئيسية. وأصبحت محاضن التكنولوجيا التي أنشأها صندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية تعمل في بلدان عدة، منها بولندا وتركيا وشيلي والفلبين ونيجيريا. وفي الصين وحدها تعمل ٧٣ من هذه المحاضن، التي أنشئت جميعها بناء على دراسات جدوى أجراها الصندوق.

٢٤٧ - وفي السنوات الأخيرة شكل برنامج تعزيز القدرات المحلية في مجال العلم والتكنولوجيا التابع للصندوق من خلال إقامة تنظيم حوار بشأن السياسات العامة بين أصحاب المصلحة، محور أنشطة الصندوق في السنوات الأخيرة. ومع انتهاء البرنامج في نيسان/أبريل ١٩٩٥، كان قد نظم ١٥ حوارا بشأن السياسات العامة في كل من أوغندا وباكستان وجامايكا والرأس الأخضر وفييت نام (ثلاثة في كل بلد). عل الرغم من صعوبة قياس ما تحققه هذه الحوارات في نتائج ملموسة، فإن إنجازاتها بادية للعيان. فقد طورت البلدان المعنية عملية صنع القرار في مجال العلم والتكنولوجيا، من خلال زيادة عدد وتنوع المشاركين فيها على نحو ملموس، مما حسن فرص إجراء حوار بين أصحاب المصلحة.

٢٤٨ - وفي حين اختتم برنامج صيانة وإصلاح الأجهزة العلمية التابع لصندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، في أفريقيا، فإنه لا يزال مستمرا في آسيا. ومن بين الوسائل التي يتيحها لتحسين المعارف حلقات العمل والحلقات الدراسية والتقييمات الحاضرة وإنشاء شبكات محلية للمستعملين. ولهذا البرنامج سمة فريدة ساعدت على نجاحه، وهي اضطلاع العلماء والاخصائيين التقنيين الوطنيين الذين استفادوا من منح أبحاث داخل بلدانهم مقدمة من المؤسسة الدولية للعلوم، بدور منظمي الأنشطة الرئيسيين.

دال - صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة

٢٤٩ - في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ألقى مدير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الضوء على قضايا تمكين المرأة في المجالين الاقتصادي والسياسي من خلال ربط هذه القضايا بجدول أعمال المؤتمر. فقد نظم الصندوق أكثر من تسع مناسبات، وعمل على نحو وثيق مع مؤتمر المرأة ومع الشبكات النسائية من أجل التأكد من إدراج الشواغل والتوصيات المتعلقة بالمرأة في الوثيقة الختامية للمؤتمر. وفي الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية للمؤتمر، جمع الصندوق أهم دعاة قضايا المرأة في مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية بشأن البيئة، وحقوق الإنسان، وبالسكان، والفقر، للتأكد من الأخذ بمنظور كل منهم في أثناء عملية التفاوض.

٢٥٠ - واضطلع الصندوق بدور قيادي في الأعمال التحضيرية وفي المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وفي منتدى المنظمات غير الحكومية الموازي. وقد قدم الصندوق دعما إلى أكثر من ١٢٠ نشاطا، من خلال مشروعه الجامع لدعم مبادرات الصندوق من أجل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وتضمنت هذه الأنشطة دعم المنظمات النسائية الشعبية بغرض وضع استراتيجياتها وتنظيم مشاركتها في المؤتمر، وإصدار منشورات تتعلق بأفضل ممارسات الصندوق وبالدروس المكتسبة، وتمويل مشاركة القيادات النسائية لحضور منتدى المنظمات غير الحكومية، وتنظيم حلقات دراسية حول كيفية المشاركة في مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية، وتعزيز حملة الدعوة التي نظمها الصندوق في وسائط الإعلام.

٢٥١ - وتركزت معظم أعمال الصندوق في البلدان النامية على خلق الوعي بأهمية المؤتمر وتفهمه بين الشخصيات الرئيسية في القطاع الحكومي وفي قطاع المنظمات غير الحكومية، وعلى بناء توافق الآراء فيما بين هذين القطاعين، بشأن مدخلاتها الفنية في صياغة منهاج العمل. وقدم الصندوق الدعم من أجل

ضمان امتلاك المرأة على مستوى القواعد الشعبية، للمهارات والفرص التي تجعل منها شريكة فاعلة في عملية وضع السياسات على الصعيد الدولي - ابتداء من إعداد التقارير الوطنية وحتى وضع تفاصيل مناهج عمل إقليمية والمشاركة على الصعيد الدولي.

٢٥٢ - وفي بيجين اضطلع الصندوق بدور رئيسي في المساهمة في أعمال المؤتمر، وساعد على جعل منهاج العمل خطة واضحة من أجل النهوض بالمرأة. ونظم الصندوق اجتماعات يومية جمعت وفودا رسمية وممثلين عن المنظمات غير الحكومية، بهدف تبادل المعلومات ووضع استراتيجيات بشأن القضايا المثارة في المفاوضات. ونظم الصندوق أكثر من عشر أفرقة خبراء وشارك في أكثر من عشرين حلقة عمل أخرى، عكفت على مناقشة سبل ترجمة منهاج العمل إلى واقع. كما أصدر الصندوق عددا من المنشورات، من بينها مجموعة مقتطفات بعنوان "التزام تجاه نساء العالم: مناظير تتعلق بالتنمية لمؤتمر بيجين وما بعده" تتضمن ورقات أعدها ٣٠ خبيرا ناقشوا فيها التدابير العملية من أجل إعمال تمكين المرأة.

٢٥٣ - وفي منتدى المنظمات غير الحكومية، رعى الصندوق أكثر من ١٤ حلقة عمل ركزت على حقوق الانسان للمرأة، والائتمان والتمويل، والعلم والتكنولوجيا، والسلم وتسوية النزاعات. وقد ساعد الائتلاف الدولي المعني بالمرأة والائتمان الذي أنشأه الصندوق، على التأكد من معالجة منهاج العمل الختامي للأهداف الاستراتيجية وتوصيات العمل التي ترمي إلى ضمان وصول النساء من ذوي الدخل المنخفض، إلى الخدمات المالية. واضطلع الصندوق بدور رائد في إطار شبكة "عمل في الماضي والمستقبل"، التي تضم ٨٠ منظمة تعمل في مجال احتياجات الجنسين والعلم والتكنولوجيا، التي يسرت الاضطلاع بـ ٢٥٠ نشاطا. وبالإضافة إلى ذلك، رعى الصندوق مشاركة ٢٠ امرأة مستفيدة من مشاريع الصندوق. وبغرض زيادة الوعي بدور المرأة في بناء السلام وتسوية النزاعات، رعى الصندوق شعلة سلام عبرت عدة بلدان أفريقية مزقتها الحرب وجرى تسليمها إلى منتدى المنظمات غير الحكومية أثناء حفل الافتتاح.

٢٥٤ - وشكل المؤتمر حدثا بارزا فيما يتعلق بحقوق الانسان للمرأة. ورعى الصندوق حضور عشرة من دعاة حقوق الإنسان المؤتمر وشارك في رعاية الحملة العالمية من أجل حقوق الإنسان للمرأة، ومحكمة عالمية للمساءلة بشأن حقوق الإنسان للمرأة، بالإضافة إلى تنظيم عدد من أفرقة الخبراء في كل من منتدى المنظمات غير الحكومية والمؤتمر، ركزت على تنفيذ إعلان فيينا لحقوق الإنسان. كما رعى الصندوق حلقات عمل تتعلق بمواصلة زيادة الالتزام باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وقام بتغطية تكاليف مشاركة عشرة من أعضاء اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في منتدى المنظمات غير الحكومية.

٢٥٥ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أقيم احتفال بمساهمات من القطاع الخاص بمشاركة ضيوف يفوق عددهم الـ ٦٥٠ بمناسبة الذكرى السنوية العشرين للدعوة إلى إنشاء صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، أثناء انعقاد المؤتمر العالمي الأول المعني بالمرأة. وقد قدمت جوائز الذكرى السنوية العشرين تكريما لشخصيات بارزة كان لها تأثير على حياة المرأة.

٢٥٦ - ويضطلع صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة بدور رئيسي في متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية التي عقدت مؤخرا. فقد تولى الصندوق رئاسة الفريق العامل المعني بتمكين المرأة المكلف بتنفيذ قرارات المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية. وفيما يتعلق بالمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، تعاون الصندوق على نحو وثيق مع مركز حقوق الإنسان لضمان دفع شواغل المرأة في التيار الرئيسي لعملية البرمجة الجارية فيه. ويعمل الصندوق أيضا على نحو وثيق مع اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، من أجل تعزيز الاتفاقية، ومع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) من أجل إقامة روابط وثيقة بين اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل.

٢٥٧ - وتركز الأنشطة الحفازة التي يضطلع بها الصندوق على المستويين الإقليمي والوطني، على تمكين المرأة في الميدانين الاقتصادي والسياسي. ومن ضمنها، على سبيل المثال لا الحصر، نظم الصندوق في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حلقة دراسية دولية تتعلق بالمرأة وسوق الجنوب، في البرازيل، لمناقشة معاهدة سوق الجنوب المعنية بالمرأة في سوق العمل، وضمان إدراج منظور اهتمامات الجنسين في المداولات وصياغة السياسات. وفي أفريقيا أحرز برنامج المرأة الأفريقية التي تعيش أوضاعا متأزمة، الذي أنشأه الصندوق، تقدما جيدا في تنفيذ النهج المتكامل للرعاية الصحية وادارة الصدمات وتحسين نوعية حياة المشردات والعائدات في رواندا. وفي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ تسعى الاحصائيات المتعلقة بالجنسين عن المشاريع القطرية للصندوق، التي تضطلع بتنفيذها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والتي تشمل اندونيسيا وباكستان وتايلند وسري لانكا والصين والفلبين وفييت نام والهند، إلى ضمان تغطية أنشطة المرأة على نحو ملائم في النظم الاحصائية الوطنية التي تتيح بيانات من أجل عملية صنع القرار.

٢٥٨ - وبغرض خفض رصيد النقدية المتراكم، عمل الصندوق على برمجة موارده على نحو نشط، على أساس التمويل الجزئي، بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٤. وأدى هذا العمل، الذي رافقته إدارة ومراقبة مالية غير ملائمتين من جانب صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى برمجة مفرطة لموارد الصندوق، ما لبثت أن تضمنت في منتصف عام ١٩٩٤. ومن ثم وضعت ضوابط مالية صارمة، وجرى تجميد أي عملية برمجة أخرى، وتم بنجاح، تحقيق اقتطاعات في الميزانية وتعبئة للموارد على نحو يتصف بالجرأة، من أجل تفادي حدوث عجز نقدي. وكنتيجة لهذه الإجراءات، التي رافقتها زيادة في مساهمات الحكومات، أنهى الصندوق سنة ١٩٩٥ برصيد ناهز ٤ ملايين دولار. وسيواصل الصندوق استراتيجيته المزدوجة التي تتلخص في إلزام جميع الموظفين بإدارة مالية صارمة، والعمل بحيوية على تعبئة الموارد من أجل تفادي أي تهديد لسلامته المالية في المستقبل.

هاء - متطوعو الأمم المتحدة

٢٥٩ - خلال عام ١٩٩٥ قام ما مجموعه ٣ ٢٦٣ من الأخصائيين والعاملين الميدانيين من متطوعي الأمم المتحدة القادمين من ١٣٤ بلدا بأداء الخدمة في ١٣٩ بلدا. وشملت المجالات البرنامجية التي ازدادت

أهميتها خلال عام ١٩٩٥ ما يلي: استئصال شأفة الفقر، ودعم عمليات إحلال السلم وإقامة الديمقراطية، وتقديم المساعدة الى البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، وتقوية المجتمع المدني.

٢٦٠ - استئصال شأفة الفقر - كان من بين البرامج الرئيسية لمتطوعي الأمم المتحدة في عام ١٩٩٥ مكافحة الفقر، لا سيما في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى. ففي تنزانيا، التي يعد البرنامج الموجود فيها من أكبر برامج متطوعي الأمم المتحدة، عمل ٦٠ من الأخصائيين والعاملين الميدانيين التابعين لمتطوعي الأمم المتحدة بتركيز في مجالات الصحة والزراعة وتقوية المجتمع المحلي. وفي بوركينا فاصو عمل نحو ٥١ من الأخصائيين والعاملين الميدانيين التابعين لمتطوعي الأمم المتحدة في مجالات التنمية الريفية، والتعليم والتدريب على المهارات، والصحة، والأمن الغذائي. وفي النيجر، ألحق ٣١ من الأخصائيين والعاملين الميدانيين التابعين لمتطوعي الأمم المتحدة ببرامج مكافحة الفقر التي ترتبط بصفة خاصة بأنشطة العمالة وتوليد الدخل، والمحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية، وإدماج المرأة في التنمية، والإدارة الاقتصادية.

٢٦١ - وفي توغو، اتخذ مشروع متعدد القطاعات تابع لمتطوعي الأمم المتحدة، ويقوم على تشجيع المشاركة الشعبية على الصعيد القروي، نموذجا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وللحكومة من أجل نهج أوسع نطاقا للاشتراك في استئصال شأفة الفقر. وفي بنن، قام برنامج خدمات التنمية المحلية بدور مركز التنسيق للبرنامج الوطني للتنمية ذات الأبعاد الاجتماعية في ٣٠ قرية. وفي أوغندا، يُشكل الأخصائيون والعمال الميدانيون التابعون لمتطوعي الأمم المتحدة الأداة الرئيسية في برنامج وطني للقضاء على الفقر على الصعيد الشعبي . كذلك أظهر أداء فريقي متطوعي الأمم المتحدة في ناميبيا وزمبابوي في تعبئة وتعزيز الفئات المحلية خلال عام ١٩٩٥ الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه مساهمات المتطوعين في الجهد الرامي الى القضاء على الفقر.

٢٦٢ - إحلال السلم وإقامة الديمقراطية - من أجل دعم عمليات حفظ السلم التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، ألحق بالبعثة ٧٤ من الأخصائيين التابعين لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة. وعمل ٦٥ مراقبا إضافيا من مراقبي حقوق الإنسان التابعين للبرنامج كجزء من العملية الميدانية التي نظمها مركز حقوق الإنسان لدراسة رصد ومراقبة حقوق الإنسان في عموم البلد.

٢٦٣ - وفي إطار بعثة الأمم المتحدة في هايتي، قام ٢٩ من الأخصائيين التابعين لمتطوعي الأمم المتحدة بتوفير الدعم السوقي الأساسي بينما قام ٣٠ آخرين تابعين لنفس البرنامج بدور مراقبي حقوق الإنسان التابعين للبعثة المدنية الدولية الى هايتي. وبالإضافة الى ذلك، كان يعمل في البلد في عام ١٩٩٥، ١٢ من موظفي تعزيز حقوق الإنسان والتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وفي غواتيمالا، عمل ١٠٥ من الأخصائيين التابعين لمتطوعي الأمم المتحدة ضمن إطار بعثة الأمم المتحدة لمراقبة حقوق الإنسان في غواتيمالا بصفة مراقبين لحقوق الإنسان، ومراقبين لحقوق السكان الأصليين، وموظفين معنيين بتعزيز حقوق الإنسان والتثقيف في مجال حقوق الإنسان تابعين لمتطوعي الأمم المتحدة.

٢٦٤ - وفي الشرق الأوسط، قدم متطوعو الأمم المتحدة الدعم لعملية السلام عن طريق عملية متطوعي الأمم المتحدة لنقل المعرفة عن طريق الرعايا المغتربين وبرنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني. وفي إطار هذه العملية، قام ٢٢ من المهنيين الفلسطينيين المغتربين بتدريب مؤسسات القطاع العام والخاص في ميادين الأعمال التجارية القائمة على الزراعة، والتمويل، والتعليم، والحوسبة.

٢٦٥ - وفي عام ١٩٩٥ دخلت مبادرة الخوذ البيض طور التشغيل؛ وهي ترمي الى إتاحة الأفرقة الطوعية على أساس التعبئة المستمرة عن طريق أفرقة المتطوعين الوطنيين التي تقوم بأنشطة الأمم المتحدة في ميادين الإغاثة الإنسانية وإعادة التأهيل والتعاون التقني من أجل التنمية. وقام متطوعو الأمم المتحدة بالتضامن مع لجنة الخوذ البيض في الأرجنتين بأنشطة تشمل ما يلي: الدعم الانتخابي وانتاج الأغذية في المناطق الحضرية في أرمينيا؛ وتعزيز تسليم الأغذية بالتضامن مع برنامج الأغذية العالمي في هايتي؛ وتقديم الدعم على إعادة إدماج المقاتلين السابقين وإعادة التعمير في فترة ما بعد الأزمة في أنغولا؛ وتقديم الدعم الهندسي لأعمال تشييد الهياكل الأساسية في غزة؛ وتوفير التدريب المهني للمحتجزين الفلسطينيين السابقين؛ وإعادة تعمير المرافق الطبية في جامايكا؛ وتوفير الدعم في مجال حقوق الإنسان بالتضامن مع بعثة مراقبة حقوق الإنسان في غواتيمالا.

٢٦٦ - البلدان التي تمر بمرحلة انتقال - يشمل تعاون متطوعي الأمم المتحدة مع البلدان التي تمر بمرحلة انتقال دعم الجهود الابتكارية لاستئصال شأفة الفقر، والتعاون مع المجتمعات المحلية في المناطق المتدهورة بيئيا، وتعزيز الموارد البشرية، وتعبئة الموارد المالية الخارجية.

٢٦٧ - وفي كمبوديا يقوم وجود مستمر لمتطوعي الأمم المتحدة بدور هام في عملية الانتقال من مرحلة الطوارئ وإعادة التعمير الى مرحلة التنمية وذلك كإضافة الى منجزات ٧٥٠ من الأخصائيين التابعين لمتطوعي الأمم المتحدة مع عملية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، وقدم متطوعو الأمم المتحدة الدعم اللازم لعملية بناء القدرات البشرية من مستوى الوزارات المركزية الى مستوى المراكز، ولعملية إقامة الديمقراطية بفضل الدعم الذي قدم الى مركز حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ولجهود الحماية البيئية في حديقة أنغكور، وإنعاش التقليد المتمثل في توفير التعليم غير الرسمي في المعابد، والتدريب على المهارات وأنشطة مؤسسات الأعمال التجارية الصغيرة على صعيد المجتمع المحلي. وجرى توفير هذه الخدمات من جانب متطوعي الأمم المتحدة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمانحين الثنائيين، وعن طريق صندوق التبرعات الخاص التابع لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة.

٢٦٨ - وفي منطقة بحر الآرال، قام ١٠ من الأخصائيين التابعين لمتطوعي الأمم المتحدة بتقديم المساعدة الى أشد المجتمعات المحلية تأثرا من أجل تطوير مبادرات الدعم الذاتي عن طريق البرامج المجتمعية المستدامة التي تعالج المشاكل ذات الصلة بالبيئة والتنوع البيولوجي، والتغذية، والتربة وإدارة المياه، والأعمال التجارية الصغيرة، وتطوير الأعمال التجارية الزراعية. وفي قيرغيزستان، يقوم الأخصائيون التابعون

لمتطوعي الأمم المتحدة ببناء قدرات تقوم على الإدارة الذاتية للمنظمات غير الحكومية المحلية وذلك من أجل دعم المبادرات المحلية.

٢٦٩ - وجرى دعم تنمية القطاع الخاص بإحداث زيادة ملحوظة في التعاون مع الرعايا المتعددي الجنسيات، وذلك عن طريق موارد الأمم المتحدة الاستشارية الدولية القصيرة الأجل التي يديرها متطوعو الأمم المتحدة . وتشمل الأمثلة ما يلي: المراجعة الدقيقة للحسابات وتقييم أكبر خمس شركات إلكترونية وإلكترونية - هندسية في أوزبكستان، على يدي مجموعة سامسونغ، وهي فريق من الموظفين التنفيذيين التابعين لشركة فيات ايطاليا يقوم بدور المستشارين لعملية موارد الأمم المتحدة الاستشارية الدولية القصيرة الأجل التي يديرها متطوعو الأمم المتحدة في بلغاريا، وذلك بتقديم المساعدة اللازمة لإتاحة فرص إقامة المشاريع المشتركة.

٢٧٠ - تقوية المجتمع المدني - وفي أمريكا اللاتينية تعاون متطوعو الأمم المتحدة مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية على تمكين هذه المجتمعات من القيام بدورها وتيسير اقتسام الخبرات والمعارف في مجال الصناعات الحرفية والتكنولوجيات والأدوية المحلية. وجرى استخدام الأخصائيين والعاملين الميدانيين الوطنيين التابعين لمتطوعي الأمم المتحدة كحلقة وصل بين المجتمعات المحلية والمنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات الأمم المتحدة والسلطات الحكومية.

٢٧١ - وفي أفريقيا تعاون متطوعو الأمم المتحدة بشكل واسع النطاق مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية، عن طريق الأفرقة المختلطة المؤلفة من الأخصائيين الدوليين والوطنيين التابعين لمتطوعي الأمم المتحدة، وذلك من أجل الترويج للدعم المقدم من المجتمعات المحلية للرعاية في مجالي فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب. وتم الشروع في تنفيذ برامج رئيسية في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا.

٢٧٢ - وفي لبنان قام متطوعو الأمم المتحدة بالترويج لعودة عدد يقدر بـ ٠٠٠ ٤٥٠ شخص من المشردين. وخلال عام ١٩٩٥، قام فريق قوامه ٢٧ من الأخصائيين والعاملين الميدانيين الوطنيين والدوليين التابعين لمتطوعي الأمم المتحدة بمساعدة المجتمعات المحلية ووزارة الأشخاص المشردين على تقييم الاحتياجات المباشرة للناس إزاء البيئة الطبيعية والاسكان والتعليم والصحة وبتيسير الاستجابة لهذه الاحتياجات عن طريق تعبئة الموارد الحكومية وغير الحكومية المتاحة.

٢٧٣ - التقييم - خلال عام ١٩٩٥، قام متطوعو الأمم المتحدة بإجراء عدة استعراضات وتقييمات الغاية منها استخلاص الدروس من الماضي وتوفير التوجيهات اللازمة للاتجاهات العامة للمنظمة مستقبلا. وتناولت مجموعة من هذه التقييمات التي أجريت في ٢٠ بلدا تجربة برنامج متطوعي الأمم المتحدة مع الأخصائيين والعاملين الميدانيين الوطنيين التابعين للبرنامج، ومشاريع صندوق التبرعات الخاص التابع لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة؛ ودور متطوعي الأمم المتحدة كوكالة تنفيذية؛ وإحلال اللامركزية في مسألة البرمجة؛ وتجربة متطوعي الأمم المتحدة في مجال الأنشطة المتعلقة بتوفير المساعدة الإنسانية وإقامة صرح الديمقراطية

والسلم. وجرى كذلك إعداد إثني عشر تقييما متعمقا لمشاريع أرقام التخطيط الإرشادية وصندوق التبرعات الخاص.

٢٧٤ - وتشير المجموعة العامة الأولى من الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من هذه التقييمات الى أن برنامج متطوعي الأمم المتحدة يحظى بالاعتراف لدى شركائه التقليديين وبالتقدير العالي من جانبهم، أي من جانب منظومة الأمم المتحدة والحكومات الوطنية، لإيفادهما الى الميدان نخبة من الأخصائيين والعاملين الميدانيين الدوليين والوطنيين التابعين لمتطوعي الأمم المتحدة ممن يتمتعون بالكفاءة والهمة. كذلك فإن مساهمات المتطوعين أنفسهم، الذين يعمل الكثيرون منهم في مناطق نائية وظروف عسيرة، تعتبر السمة المميزة لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة. وتشير التقييمات كذلك الى أنه توجد حاجة لزيادة تعزيز الرصد، وكذلك الإدارة على الصعيد القطري، ولإقامة اتصالات جيدة والاستمرار في إحلال اللامركزية من جانب المقر.

٢٧٥ - وتتصل المجموعة العامة الثانية للاستنتاجات بالعمل الذي شُرع فيه في برنامج متطوعي الأمم المتحدة خلال عام ١٩٩٢ استجابة لمقرر مجلس الإدارة ٣٥/٩٢، الذي يرمي الى دراسة الأدوار الابتكارية للمتطوعين وإقامة وتطوير علاقات جديدة، مع المجتمع المدني في الغالب الأعم. وتتمثل التغذية الارتجاعية هنا في أن برنامج متطوعي الأمم المتحدة تمكن من وضع بضعة مبادرات مع الشركاء المحليين أظهرت عمليا الوسائل اللازمة لتحليل وتحفيز مبادرات المتطوعين في شتى الميادين. وفي الوقت ذاته، يلزم بذل المزيد من الجهود من قبل متطوعي الأمم المتحدة لإقامة روابط مع البرامج والمشاريع التابعة لمنظمات وشركاء آخرين من أجل زيادة أثر عدد كبير من هذه المبادرات.

واو - صناديق التنمية المستدامة

٢٧٦ - أنشئت شعبة التنمية المستدامة والبيئة في عام ١٩٩٤ بتوحيد أربعة صناديق منفصلة هي: مكتب مكافحة التصحر والجفاف، ومرفق البيئة العالمية، وبروتوكول مونتريال، وبناء القدرات للقرن ٢١. وصبت الشعبة اهتمامها على وضع استراتيجيات ونهج استراتيجية لعملها هي وعلى توفير التوجيه اللازم للمكاتب القطرية في مجال البرمجة، لا سيما استراتيجيات الزراعة المستدامة والأمن الغذائي، والغابات، والمياه، وإدارة المناطق القاحلة، والطاقة، كأداة للتنمية الاجتماعية. وجرى كذلك تصميم تركيز استراتيجي على أعمال البحث وعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن طريق مرفق البيئة العالمية. والغاية هي ضمان أن يسهم عمل الشعبة، عن طريق دعم كل أنشطتها، في تحقيق أهداف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى الحد الفعال الممكن.

١ - مكتب مكافحة التصحر والجفاف

٢٧٧ - قام مكتب مكافحة التصحر والجفاف، بصفته الجديدة باعتباره الكيان المركزي المسؤول داخل البرنامج الإنمائي عن تصدر عمل البرنامج في مكافحة التصحر والتأهب للجفاف، بدعم ٤٣ من بلدان

البرنامج المنكوبة من أجل تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. وقام المكتب بتوفير التمويل التحفيزي؛ والتدريب وبناء القدرات؛ وإسداء المشورة الفنية في المجالات الرئيسية التالية: (أ) عملية برامج العمل الوطنية؛ (ب) عملية برامج العمل دون الإقليمية؛ (ج) وضع المبادئ التوجيهية والأدوات اللازمة لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر؛ (د) زيادة الوعي؛ (هـ) إقامة الشراكات؛ (و) تعبئة الموارد. وفي هذا الصدد، تمت تعبئة مبلغ تقديري يبلغ قرابة ١٥,٦ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لدعم عمليات برامج العمل الوطنية، والأنشطة دون الإقليمية/الإقليمية، وتعزيز القدرات، بما في ذلك دمج مشاريع مكافحة التصحر ذات الصلة القائمة في بعض أشد البلدان تأثرا. وقدمت مساهمات من قبل، في جملة بلدان أخرى، استراليا وايطاليا والدانمرك وفرنسا ولكسمبرغ والنرويج.

٢٧٨ - وتدعو الاتفاقية الحكومات إلى إشراك جميع أصحاب المصالح إشراكا عريض القاعدة في تحديد الأسباب الجذرية لتدهور المناطق القاحلة، ولإيجاد الوسائل اللازمة لمعالجتها عن طريق برامج العمل الوطنية. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب مكافحة التصحر والجفاف بمد يد المساعدة إلى ٢٤ من الحكومات الأفريقية من أجل وضع أساس صلب لهذا النهج القائمة على المشاركة، بما في ذلك تعزيز قدرات المكاتب القطرية ومراكز التنسيق الوطنية على وضع ترتيبات للمشاركة الحقيقية ووضع مواثيق وطنية حسبما تقتضي الاتفاقية. وقام المكتب بتقديم دعم فني وحفزي إلى الرأس الأخضر، التي أقيم فيها المحفل الوطني الأول في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ منذ اعتماد الاتفاقية. وفي هذا المحفل جرى الإعراب عما للمجتمعات المحلية اهتمامات شعبية بشأن التكنولوجيا وترتيبات المشاركة اللازمة لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر والى تلبية تلك الاهتمامات.

٢٧٩ - ورغم أن البلدان الأفريقية المتأثرة حظيت بالأولوية بما يتمشى وقرار العمل العاجل من أجل أفريقيا، إلا أن البرنامج الإنمائي/مكتب مكافحة التصحر والجفاف قاما أيضا، بناء على الطلب، بإسداء المشورة الفنية بشأن الأعمال التحضيرية لعملية برامج العمل الوطنية لـ ١٩ من البلدان المتأثرة في أمريكا اللاتينية وآسيا. فعلى سبيل المثال، قام البنك الدولي، بالتضامن مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتوفير دعم فني ومالي أساسي لوضع ميثاق بشأن تدهور التربة في منطقة برنامج بحر الآرال، وذلك استجابة لطلب مساعدة مقدم من دول منطقة بحر الآرال الخمس. وفي الأرجنتين قام المكتب بمد يد التعاون فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية لأول مؤتمر وطني بشأن التصحر وبعقد هذا المؤتمر، مما وضع الأساس اللازم لشراكة وطنية، بما في ذلك أدوار مختلف أصحاب المصالح ولخطة عمل.

٢٨٠ - وأتاح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب مكافحة التصحر والجفاف مبلغا مقداره بالتقريب ٠٠٠ ٦٢٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة للأنشطة دون الأقاليمية في سياق العمل العاجل من أجل أفريقيا لصياغة وبدء العملية المشتركة لبرامج العمل دون الإقليمية في مناطق اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية واتحاد المغرب العربي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ ولتعبئة مساعدة من الدانمرك للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من أجل تصميم وإقامة نظام دون إقليمي لتبادل المعلومات ورصد وتقييم تنفيذ الاتفاقية.

٢٨١ - كذلك قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب مكافحة التصحر والجفاف بوضع مبادئ توجيهية نظرية لدعم تنفيذ عدد من المسائل المتداخلة ذات الصلة بتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. وشملت هذه المبادئ التوجيهية ما يلي: وضع مؤشرات للتصحر؛ والتأهب للجفاف وتخفيفه؛ والإدارة المستدامة للمياه في المناطق القاحلة؛ وتنمية المناطق الرعوية ووضع آليات للتمويل. وعلى سبيل المثال قام المكتب في إطار فئة آليات التمويل، وبالتعاون مع فريق التخطيط المشترك بين الوكالات المعني بالصناديق البيئية، بدور رائد في ترويج وتحديد مفهوم الصناديق الوطنية للتصحر، وذلك بالاستفادة من الخبرات الناجحة للصناديق الوطنية للبيئة. وقام البرنامجان بنشر أول ورقة شاملة بشأن الصناديق الوطنية للتصحر، بعنوان: "الصناديق الوطنية للتصحر: ورقة مفاهيم بشأن النطاق الممكن والطرائق التنفيذية". وتعتبر الصناديق الوطنية للتصحر أداة رئيسية في تعبئة وتوجيه الموارد، بما في ذلك الموارد المحلية، بسرعة وكفاءة، على الصعيد المحلي. كذلك فإن المنظمات غير الحكومية تعتبر هذه الصناديق وسيلة هامة لإعمال مفاهيم المشاركة والشراكة والتنسيق. ويقوم مكتب مكافحة التصحر والجفاف، عن طريق الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحر وهي الشبكة التي تدعم تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، بتقديم دعم لنشر ما أعدته المنظمات غير الحكومية من مبادئ توجيهية بشأن الصناديق الوطنية للتصحر.

٢٨٢ - وشملت أنشطة زيادة الوعي التي يقوم بها المكتب تقديم دعم حفزي إلى ٤٧ بلدا فيما يتصل باليوم العالمي الأول لمكافحة التصحر؛ وإعداد ونشر برنامجين بالفيديو ("بانتظار الأمطار" بالتعاون مع الأمانة المؤقتة، و "التصحر في أفريقيا"). ويجري بانتظام توزيع مذكرات المعلومات على البلدان والشركاء لإطلاعها على آخر الأنشطة التي جرى تنفيذها في سياق تنفيذ برنامج العمل العاجل من أجل أفريقيا، كما قام المكتب بنشر مذكرة تقنية بعنوان "إقامة شراكات لدعم تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر على الصعيد الوطني: استراتيجية ونهج".

٢٨٣ - كما قام مكتب مكافحة التصحر والجفاف بعمل يرمي إلى إقامة شراكات معززة مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المتعددة الأطراف والثنائية. وتعاون المكتب ونادي الساحل على تنظيم اجتماعات غير رسمية لتبادل المعلومات وتنسيق الجهود فيما بين المنظمات التي تدعم تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. وقام البرنامج الإنمائي وبرنامج البيئة بالتوقيع على اتفاق شراكة للتضافر على وضع البرامج وتعبئة الموارد اللازمة لها في مجالات الخبرة الفنية التكميلية. وقدم المكتب الدعم اللازم لإعداد ورقة مفاهيم بشأن دور المنظمات غير الحكومية في دعم مفهوم المشاركة الذي يقتضيه تنفيذ الاتفاقية. كما قدم المكتب الدعم اللازم لحلقتي عمل إقليميتين في أمريكا اللاتينية وآسيا بهدف وضع الأساس للتعاون فيما بين المنظمات غير الحكومية وتعزيز هذا التعاون من أجل تنفيذ الاتفاقية.

٢ - مرفق البيئة العالمية

٢٨٤ - يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية في المجالات التالية: تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، ونضوب المياه وطبقة الأوزون في العالم. وستحظى بالتمويل أيضا تكاليف الأنشطة المتزايدة

المتفق عليها المتعلقة بتدهور الأرض، بشكل رئيسي من ناحية التصحر وزوال الغابات، نظرا لاتصالها بالمجالات الرئيسية الأربعة.

٢٨٥ - وقد أقرت جميع مشاريع المرحلة التجريبية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البالغ عددها ٥٥ مشروعا أذن بها المشتركون في مرفق البيئة العالمية بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٤، والتي يبلغ مجموعها ٢٤٢,٥ مليون دولار، اعتبارا من نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ ويجري حاليا تنفيذ ٥٣ مشروعا منها. كما أذن بـ ٢١ مشروعا سابقا للاستثمار يبلغ مجموعها ٢٠,٨ مليون دولار و ١٣ مليون دولار لبرنامج المنح الصغيرة، (الذي يقدم منحا تصل حتى ٥٠ ألف دولار للأنشطة القائمة على المجتمعات المحلية التي تدعمها المنظمات المحلية والمنظمات غير الحكومية)، مما يجعل مجموعة المرحلة الأولية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تصل حتى ٢٧٦,٥ مليون دولار. ويبلغ هذا ٣٧ في المائة من مجموع موارد مرفق البيئة العالمية. وتبلغ مصروفات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - مرفق البيئة العالمية ١٠٢,٨ مليون دولار، أو حوالي ٥٦ في المائة من مجموع مصروفات مرفق البيئة العالمية البالغة ١٨٤,٩ مليون دولار.

٢٨٦ - وبالنسبة لمجموعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - مرفق البيئة العالمية الأولى، منحت الموافقة في عام ١٩٩٥ من أجل ٣١ مشروعا للتعاون التقني، و ٢٠ مشروعا من الفئة ألف تابعا لمرفق تطوير المشاريع في مرفق البيئة العالمية، و ١٨ مشروعا من الفئة باء تابعا لمرفق تطوير المشاريع في مرفق البيئة العالمية، بما في ذلك رفد برنامج المنح الصغيرة (الذي يضم حاليا حوالي ٥٥٠ - ٦٠٠ مشروع قيد التنفيذ)، بمقدار ٢٥,٩ مليون دولار، مما يجعل المجموعة الأولى للبرنامج والمرفق تصل حتى مبلغ ٧٦,٥ مليون دولار. وكان عام ١٩٩٥ عام البرمجة الوسيطة، بانتظار وضع الاستراتيجية التنفيذية لمرفق البيئة العالمية، التي أقرت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

٢٨٧ - وفي مجال الإرشاد والاتصال، أنشأ مرفق البيئة العالمية مع الوحدات الأخرى في شعبة الطاقة المستديمة والبيئة محطة الشبكة العالمية، فحسن بذلك نشر المعلومات. كما تم إنجاز ما مجموعه ٣٥ وثيقة مشروع منقحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية وتوزيعها على المكاتب القطرية الى جانب معلومات منتظمة مستكملة عن أنشطة مرفق البيئة العالمية وأنشطة الاتفاقيات المتعلقة بالبيئة.

٢٨٨ - وأنجز البرنامج والمرفق إنشاء حلقة تدريبية لتطوير المشاريع تابعة للمرفق - وهي دورة دراسية تدريبية لمدة ثلاثة أيام من أجل موظفي الحكومات والمجتمع المدني والوكالات الدولية - حول كيفية إنشاء مشاريع المرفق وتنفيذها بنجاح، كما اضطلعا، بالتعاون مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بعملية تجريبية على أوسع نطاق من أجل ١٠ بلدان كاريبية في نيسان/أبريل ١٩٩٥. وقدمت أيضا حلقة العمل هذه في عام ١٩٩٥ في الأرجنتين وفي بلدان جنوب المحيط الهادئ، ووضعت الخطط لتوسيع هذا البرنامج على نطاق العالم في عام ١٩٩٦.

٢٨٩ - واشترك كل من البرنامج والمرفق في اجتماعات مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، كلتيهما. وفي شهر آذار/مارس، ألقى مدير البرنامج كلمة

في مؤتمر الأطراف المعني بتغير المناخ الذي عقد في برلين، كما ندب موظفون للعمل في أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي لمساعدة مؤتمر الأطراف الذي عقد في جاكارتا في تشرين الثاني/نوفمبر. كما واصل كل من البرنامج والمرفق مساعدة البلدان في إنشاء مشاريع بناء القدرات في مجال تغير المناخ لمساعدتها على الوفاء بالتزاماتها المترتبة بموجب الاتفاقية.

٣ - الصندوق الاستئماني من أجل الصندوق المتعدد الأطراف المؤقت بموجب بروتوكول مونتريال

٢٩٠ - اعتبارا من أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يساعد ٤١ بلدا في القضاء على المواد المنضبة للأوزون بموجب بروتوكول مونتريال، الذي تبذل من خلاله المحاولات لتلافي الضرر النازل بطبقة الأوزون في العالم. كما استعملت مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل إنشاء برامج قطرية وطنية، والتعاون التقني والتدريبي، ومشاريع العرض العملي، وتعزيز المؤسسات الوطنية، ومشاريع الاستثمار في نقل التكنولوجيا. ويقوم موظفو البرنامج والخبراء الدوليون، العاملون مع مراكز تنسيق الوحدات الحكومية والخبراء الاستشاريين الوطنيين المعنيين بالأوزون، بمساعدة الصناعة في تصميم وتنفيذ مشاريع القضاء على المواد المنضبة للأوزون في القطاعات المتعلقة بالإيروسول والمطاط الاسفنجي والمواد المزيلة والتبريد واسترداد العناصر المبردة وتكريرها وإطفاء الحريق. كما أجريت دراسات استقصائية لتحديد استعمال مركب ميثيل بروميد في مكافحة وتدخين الأوبئة الزراعية في ثلاث مناطق دون إقليمية.

٢٩١ - وفي عام ١٩٩٥، أقرت اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف التابع لبروتوكول مونتريال مبلغ ٣٢,٤ مليون دولار من أجل برامج عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فرفعت بذلك محفظة المشاريع التراكمية للبرنامج في الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٥ حتى مبلغ ١١٠ ملايين دولار. وتضم هذه المجموعة ٣٩٨ مشروعا، منها ٢٠٧ مشاريع للاستثمار في نقل التكنولوجيا، ستقضي على ١٢٨ ١٤ طنا/سنة من المواد المنضبة للأوزون.

٢٩٢ - والنصيب الإقليمي من البرنامج التراكمي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي للفترة ١٩٩١-١٩٩٥ هو كما يلي: أفريقيا/الشرق الأوسط ١٣ في المائة؛ وآسيا والمحيط الهادئ ٥١ في المائة؛ وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ٣٣ في المائة؛ والبرامج الإقليمية والعالمية ٣ في المائة. ويبلغ نصيب قطاعي المطاط الاسفنجي والتبريد أربعة أخماس مجموع البرامج التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي. ولا يزال نصيب مشاريع الاستثمار في نقل التكنولوجيا يبلغ جل أنشطة البرنامج، حسب المبادئ التوجيهية التي اعتمدتها اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف، التي تدعو برنامج الأمم المتحدة الانمائي واليونيدو والبنك الدولي إلى التركيز على مثل هذه المشاريع، مع تولي برنامج الأمم المتحدة للبيئة أمر نشر البيانات والمعلومات وكذا التدريب التقني.

٢٩٣ - وقد صرف البرنامج مبلغ ١٣,٧ مليون دولار في عام ١٩٩٥، وهذا، بالاضافة إلى المصروفات السابقة البالغة ١٧,٣ مليون دولار خلال الفترة ١٩٩١ حتى ١٩٩٤، يعطي رقما إجماليا للمصاريف للفترة ١٩٩٥-١٩٩١

يبلغ ٣١ مليون دولار. وقد أثنت اللجنة التنفيذية على برنامج الأمم المتحدة الانمائي لسرعته في الصرف؛ فقد أنجز البرنامج في عام ١٩٩٥ وكلف بإنجاز ٢٣ مشروعا للاستثمار في ستة بلدان، قضت على ٤١٥ ١ طنا/سنة من العناصر المنضبة للأوزون. وهكذا يكون البرنامج قد أنجز خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩١ ما مجموعه ٣١ مشروع استثمار قضت فعلا على ٨٤٢ ١ طنا/سنة من العناصر المنضبة للأوزون.

٢٩٤ - ولدى البرنامج أيضا ٢٠ مشروعا جاريا لتعزيز المؤسسات تقوم بتنمية القدرة الوطنية على توجيه ورصد الجهود الوطنية لتلبية أحكام البروتوكول المتعلقة بالقضاء على العناصر المنضبة للأوزون، ويصرف ما مجموعه ٥,٤ مليون دولار على هذه المشاريع.

٢٩٥ - وتقوم وحدة بروتوكول مونتريال بإدارة البرنامج العام ضمن برنامج الأمم المتحدة الانمائي، وهي جزء من برنامج الطاقة والغلاف الجوي في شعبة الطاقة المستديمة والبيئة. وبالنظر إلى الطابع التقني لمشاريع الاستثمار، تنفذ أربعة أخماس البرنامج عن طريق مكتب الأمم المتحدة لخدمة المشاريع وينفذ الخُمس الباقي على الصعيد الوطني.

٤ - مشروع بناء القدرات للقرن ٢١

٢٩٦ - بُدئ بهذا المشروع في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية لمساعدة البلدان على بناء قدراتها لإدراج مبادئ جدول أعمال القرن ٢١ في التخطيط الانمائي الوطني. ووفقا لمبادئ جدول أعمال القرن ٢١ وضمن ولاية برنامج الأمم المتحدة الانمائي، يدرك مشروع بناء القدرات للقرن ٢١ أهمية الترابط بين مسائل الانصاف الاجتماعي والنمو الاقتصادي وحماية البيئة. وفي تموز/يوليه ١٩٩٥، يكون قد مر على مشروع بناء القدرات للقرن ٢١ عامان، توفر في نهايتهما أنشطة برنامجية في حوالي ٤٤ بلدا. وفي أواخر عام ١٩٩٥، بلغت قيمة التعهدات التي تلقاها الصندوق الاستئماني لمشروع بناء القدرات للقرن ٢١ مبلغ ٥٢٥ ٧٣٦ ٥١ مليون دولار.

٢٩٧ - ويساعد هذا المشروع البلدان على وضع برامج لبناء القدرات الوطنية، تصمم بحيث تكون مبادرات تنسيق عريضة تقوم على أساس الاحتياجات والأولويات الوطنية. وتساعد برامج مشروع بناء القدرات للقرن ٢١ على دمج مبادئ جدول أعمال القرن ٢١، أي التكامل والمشاركة والمعلومات، في جميع البرامج الوطنية لبناء القدرات للقرن ٢١. وقد وضع مشروع بناء القدرات للقرن ٢١ مجموعة واسعة متباينة من البرامج خلال العامين والنصف المنصرمين، تشمل تنسيق الجهود الوطنية لجدول أعمال القرن ٢١؛ ودمج المؤسسات والاستراتيجيات في التخطيط الانمائي؛ وإدخال تعديلات على أسلوب الحكم؛ وزيادة مشاركة الجمعيات المدنية وجماعات السكان الأصليين في عمليات اتخاذ القرارات الانمائية، وإيجاد ممارسات مستديمة في البلدان التي تمر بفترة انتقالية وتقوم بإعادة التشكيل؛ والتحديد الكمي للعناصر المستديمة. وفيما يلي أمثلة على برامج بناء القدرات الوطنية للقرن ٢١.

٢٩٨ - ففي بوليفيا، يساعد مشروع بناء القدرات للقرن ٢١ على إدخال تعديلات واسعة في ممارسات التنمية. وتتميز بوليفيا بكونها من أوائل البلدان التي تستخدم جدول أعمال القرن ٢١ كإطار شامل من أجل استراتيجيتها الإنمائية الوطنية. وكجزء من الاصلاح الرئيسي لحكومتها، أنشئت وزارة التنمية المستديمة، مع سلطة واسعة في مجال السياسات والتخطيط. كما دعم برنامج الأمم المتحدة الانمائي حكومة بوليفيا في إطار مشروع بناء القدرات للقرن ٢١ خلال الفترة التي كان يترجم فيها مفهوم إيجاد هيكل حكومي يتضمن التنمية المستديمة إلى عمل. فقد أدرك أنه في حين أن الوزارة الجديدة حسنة التصميم، فإن قدرتها على العمل على مستوى الوطن والمقاطعة ضعيفة. إذ أن الطابع المعقد لإدارة الموارد بشكل مستديم إنما يتطلب بناء القدرات على المستوى المحلي، والمشاركة من الحكومة والمجتمع. ولذلك طُلب من مشروع بناء القدرات للقرن ٢١ مساعدة بوليفيا على إدخال اللامركزية في هياكلها المؤسسية حتى مستوى الادارات، وعلى إيجاد آلية للمشاركة المحلية في التخطيط الانمائي. فبرنامج بوليفيا للقرن ٢١ هو استراتيجية طموحة لتنفيذ عدد من الاصلاحات السياسية الهامة من خلال برنامج لإدخال اللامركزية.

٢٩٩ - والبرنامج الصغير لبناء القدرات للقرن ٢١ القائم في سوازيلند هو مثال جيد على الكيفية التي يمكن بها اتخاذ القرارات الوطنية على أساس وجهات نظر الشعب المعرب عنها على مستوى القرية. وكجزء من استعراض وطني للسياسة الإنمائية، يساعد برنامج بناء القدرات للقرن ٢١ على ضمان قيام السياسة الجديدة على مبادئ الاستدامة المتينة. والنهج الفريد المتبع الآن هو أنه رغم تقرير المشاركة الكاملة من الخبراء والمسؤولين، فإن المشاورات على مستوى المجتمع المحلي تبدأ قبل تشكيل هيئة حكومية أو هيئة خبراء. والقصد من هذا هو الحيلولة دون سيطرة آراء المذكورين آنفا على آراء المجتمعات المحلية المسؤولة عن استخدام ورصد موارد سوازيلند المنهكة، بحيث تتمتع السياسة الإنمائية النهائية بدعم الناس وثقتهم.

٣٠٠ - ومنطقة بحر بارينتس في الدائرة القطبية الروسية هي ذات أهمية سياسية واقتصادية كبيرة بالنسبة للاتحاد الروسي بأكمله. فطوال عقود كثيرة، من الزمن، ما برحت الموارد الطبيعية لهذه المنطقة تمد روسيا والاتحاد السوفياتي بإمكانيات وافرة من الأسماك ومنتجات الغابات ومعادن الصناعة. وتتطلع الشركات الروسية والدولية حاليا إلى بحر بارينتس والبحرين المجاورين له (البحر الأبيض وبحر كارا) من أجل استخراج النفط والغاز على نطاق واسع من المنطقة الساحلية. وعن طريق تعزيز برنامج بناء القدرات للقرن ٢١ قدرة المؤسسات المحلية والإقليمية والاتحادية، سيمكن روسيا من تخطيط الأنشطة التي تعزز نمو المنطقة اقتصاديا بدون إلحاق الضرر بنظامها الإيكولوجي الدولي الهام للدائرة القطبية، وتنفيذها بشكل فعال. فهو سيعزز إدخال سياسات وبرامج التنمية المستديمة في البنية المؤسسية للمنظمات الحكومية والصناعية وغير الحكومية.

٣٠١ - وقد أوجدت المغرب استراتيجية وطنية تدعو إلى دمج البيئة في الأنشطة الإنمائية. وتشمل الاحتياجات المحددة ضمن الاستراتيجية تعزيز الأطر القانونية وحماية البيئة مؤسسيا؛ والقضاء على التلوث؛ والتعاون بين القطاعات. وبتعزيز البرنامج القدرات الوطنية، سيوجد عملية مشاركة في التشاور لتوليد الخطط من أجل التنمية المستديمة. ومن خلال عملية التعاون والمشاركة وتعبئة أصحاب المصلحة في

العملية الإنمائية، ستضع المغرب خطة عمل وطنية من أجل البيئة، كما تضع مشروع عرض عملي لتعزيز القدرات الوطنية والاستراتيجية الوطنية للتنمية المستديمة.

٣٠٢ - وقد عمل مشروع بناء القدرات للقرن ٢١ في عام ١٩٩٥ على توسيع نطاق فعاليته بسعيه إلى إسداء المشورة للأنشطة التي تتجاوز النطاق الوطني والتأثير فيها. وعلى سبيل المثال، يعمل مشروع بناء القدرات للقرن ٢١ بشكل وثيق على دعم وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المرحلة الثالثة للبرنامج فوق الإقليمي لتقديم المساعدة التقنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. كما يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط على إنشاء برامج لبناء القدرات وتنفيذها، والقوة التي يمد بها مشروع بناء القدرات للقرن ٢١ هذه العملية هي خبرته في الأنشطة المماثلة وتجربته وقدرته على إقامة اتصال مع المانحين الثنائيين والتنسيق بينهم. وهناك مثال آخر وهو نظام التنسيق النموذجي لأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي أنشئ بموجب برنامج القوانين والمؤسسات البيئية في افريقيا التابع لمشروع بناء القدرات للقرن ٢١، الذي يشترك في إدارته البرنامجان المذكوران.

٣٠٣ - كما أحرز تقدم هام في عام ١٩٩٥ نحو تحقيق ولاية مشروع بناء القدرات للقرن ٢١ المتمثلة بإيجاد مقدار من الخبرات والتجارب في مجال بناء القدرات من أجل التنمية المستديمة. فصمم برنامج للرصد وشرع في تنفيذه، والمتوقع أن يقدم معلومات عن النجاح في بناء القدرات بشكل يكون له قيمة على نطاق واسع (وذلك بالإضافة إلى ضمان الجودة لكل برنامج). وسيواصل مشروع بناء القدرات للقرن ٢١ توسيع أنشطته لنشر المعلومات. كما ستستمر السلسلة الحالية من ملخصات البرامج واستكمالاتها التي بدئ فيها في عام ١٩٩٥. وستعد دراسات حالات وورقات مسائل. كما ستوفر الوسائل لمساعدة البلدان على تبادل المعلومات فيما بينها. وسيستعمل إلى الحد الأقصى أشكال النشر التقليدية، فضلا عن الوسائل الالكترونية الحديثة؛ كما سيبحث عن دروب جديدة مبتكرة لنشر المعلومات.

خامسا - الصناديق والبرامج الرئيسية الأخرى

ألف - التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٣٠٤ - أجريت في عام ١٩٩٥ عملية تعديل رئيسية في استراتيجية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ناجمة عن صقل مفهوم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. واستجابة للتغيرات الجذرية التي حدثت في النظام الاقتصادي الدولي منذ أواخر الثمانينات، إلى جانب الإقرار باحتمال تزايد أهمية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في المستقبل على ضوء هذه التغيرات، طلبت الجمعية العامة وضع استراتيجية "للاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية" أيدتها لاحقا في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ في قرارها ١١٩/٥٠.

٣٠٥ - وتقترح استراتيجية الاتجاهات الجديدة أن يعاد توجيه التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، من حيث سياسته الموضوعية وتوجهه التنفيذي، ليركز على المبادرات الاستراتيجية التي سيكون لها تأثير

إنمائي رئيسي على عدد كبير من البلدان النامية، وأن يتضمن مجالات تركيز من قبيل البيئة، والقضاء على الفقر، والانتاج، والعمالة، فضلا عن تنسيق السياسة الاقتصادية الكلية وتوجيهها. ومن المبادرات الاستراتيجية الرئيسية الداخلة في إطار الاتجاهات الجديدة، والتي تقوم الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بدعمها، مبادرة تنفيذ برنامج المساعدة التقنية للدول النامية الجزرية الصغيرة الرامي إلى تنفيذ برنامج عمل باربادوس المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة؛ وأنشطة متابعة تنفيذ توصيات منتدى آسيا وأفريقيا المعقود في باندونغ، باندونيسيا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ لوضع إطار أقاليمي يرمي إلى التعاون على المدى الطويل عن طريق نقل الخبرات والدراية وتقاسم المرافق بين المنطقتين؛ ومبادلات التعاون التقني بين بلدان أمريكا اللاتينية ورابطة الدول المستقلة.

٣٠٦ - ومن العناصر الرئيسية في خطة الاتجاهات الجديدة تعزيز زيادة الروابط التشغيلية بين برنامج "التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية" وبرنامج "التعاون التقني فيما بين البلدان النامية"، الأمر الذي من شأنه أن يمكن "التعاون التقني فيما بين البلدان النامية" من أن يكون أداة حاسمة في تعزيز تنفيذ برامج أعم للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. كما تجري إعادة توجيه الأنشطة القائمة "للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية" كجزء من استعراض وتقييم شاملين لبرنامج "التعاون التقني فيما بين البلدان النامية". ومن التوصيات الأخرى للاتجاهات الجديدة التي شُرع في إنجازها في عام ١٩٩٥ تحديد البلدان المحورية التي ستقوم بدور الحافز في تنفيذ برنامج "التعاون التقني فيما بين البلدان النامية"؛ وتعزيز ترتيبات التعاون الثلاثي، الذي في إطاره سيتفق المانحون على تمويل المبادلات فيما بين البلدان النامية؛ وتجميع المعلومات بشأن المشاريع الابتكارية الناجحة الممكن تكرارها؛ وتحديد المنتجات المحددة الموضوع في إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتي من شأنها أن تجتذب التمويل بفضل ما تكتسيه من أهمية؛ وإنشاء جائزة مجموعة الـ ٧٧/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبرنامج "التعاون التقني فيما بين البلدان النامية"/"التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية" التي كان المركز الجنوبي أول من حصل عليها.

٣٠٧ - وتنقسم الأنشطة الممولة من اعتماد موارد البرنامج الخاصة لبرنامج "التعاون التقني فيما بين البلدان النامية"، التي أنجزت في عام ١٩٩٥، إلى أربعة برامج فرعية هي: (أ) التوعية والإعلام بمنهجية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ (ب) وعمليات المواءمة بين القدرات والاحتياجات وحلقات العمل المحددة الموضوع؛ (ج) والدراسات والتقييم؛ (د) وتعزيز القدرات على تطبيق برنامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٣٠٨ - وركزت الأنشطة المندرجة في هذه البرامج الفرعية على دعم المجالات ذات الأولوية لتعزيز التنمية البشرية المستدامة على النحو المشار إليه فيما يلي.

٣٠٩ - التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والقضاء على الفقر - وفر الدعم لما يلي: برنامج تمكين المجتمع المدني للتخفيف من حدة الفقر في المنطقة الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وهو برنامج

يستهدف بصفة خاصة ما يزيد على ١٠٠ من المنظمات المجتمعية الخاصة بالمزارعين والنساء وشبكات البحوث؛ وتقديم المساعدة لوضع وتنفيذ ٢٣٧ مشروعا ثنائيا من مشاريع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية المتعلقة بتوفير القروض للمناطق الريفية والقضاء على الفقر فيها؛ والدعم الذي يقدمه برنامج "التعاون التقني فيما بين البلدان النامية" لبلدان مجموعة ريو لمتابعة تنفيذ التزامات مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية؛ والتعاون بين بلدان أمريكا اللاتينية ورابطة الدول المستقلة بشأن الحكم والقضاء على الفقر؛ ودعم ١٤٤ اتفاقا للتعاون التقني بين بلدان أمريكا اللاتينية/بلدان منطقة البحر الكاريبي وهايتي في جهودها التعميرية.

٣١٠ - فرص العمل والسبل المستدامة للمعيشة - وتشمل هذه الأنشطة إعداد مرجع عن الإنتاج الأفريقي للأغذية وتكنولوجيات المعالجة لأغراض التسويق لتعزيز التكنولوجيات الأفريقية التقليدية وتيسير إقامة صلات بين الباحثين وأصحاب المشاريع التجارية وصناع السياسات الأفارقة لإدماج نتائج البحوث في المجال الإنمائي، فضلا عن جعله حافزا لأصحاب المشاريع التجارية الأفارقة المهتمين بالاستثمار في التكنولوجيات التقليدية الملائمة. ومن هذه الأنشطة أيضا نقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات في التنمية الزراعية الريفية وفي الائتمان الزراعي، والاقتصاد في استهلاك المياه وتربية المواشي، وتنظيم استغلال التربة؛ والبرنامج القائم بين رابطة الدول المستقلة وأمريكا اللاتينية لمساعدة البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقال؛ وتنمية المشاريع الصغيرة وتوليد فرص العمل؛ ودعم ١٣١ مشروعا من مشاريع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال المصايد المستدامة للأسماك وتوجيه تربية الأسماك والقشريات والقواقع.

٣١١ - البيئة - كما ذكر آنفا، قدم الدعم لتنفيذ برنامج عمل برنادوس للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة. وأنشئت الشبكة الدولية لتوليد الطاقة من المياه، كما أقيم التبادل والنقل على المستوى الأقاليمي لممارسات الإدارة الحضرية الابتكارية بين البلدان النامية في إطار مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني).

٣١٢ - دور الجنسين في التنمية - قدم الدعم للمبادرات الرامية إلى تمكين المنظمات النسائية من إقامة شبكة اتصالات فيما بينها وتقاسم الخبرات في شتى أوجه إدماج المرأة في الأنشطة الاقتصادية. وقامت الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بتمويل شبكة من المنظمات النسائية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وشملت مشاركة من مناطق نامية أخرى، لدراسة تجارب الاستراتيجيات وطرق التنظيم المختلفة لتعزيز فرص بقاء المرأة، ولوضع خطط للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ونتيجة لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، تمكنت المنظمات التي تشرف عليها المرأة من تقاسم الطرق الاستراتيجية والابتكارية في مجابهة الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها المرأة في البلدان النامية.

٣١٣ - نظام الإحالة إلى مصادر المعلومات للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية - وهو عبارة عن قاعدة بيانات متعددة الأبعاد تركز على الخبرات الابتكارية في مجالات الاهتمام بالتنمية البشرية المستدامة، التي يمكن تكرارها في بلدان نامية أخرى عن طريق آلية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ونظام الإحالة

إلى مصادر المعلومات للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من بين المبادرات الرئيسية التي تدعمها الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وتشمل تجميع ونشر المعلومات المتعلقة بالقدرات المؤسسية في البلدان النامية كوسيلة لضمان زيادة استخدام القدرات التقنية في الجنوب سعيا إلى تحقيق الأهداف الإنمائية ذات الأولوية، بما فيها الأهداف الواردة في مجالات الاهتمام الأربعة للتنمية البشرية المستدامة.

٣١٤ - ويمكن لمس الأثر المتوقع من البرامج الفرعية - وهو زيادة الاستعانة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية - في زيادة استعانة البلدان النامية بهذه المنهجية. وهناك قدر أكبر من التفاعل والدعم المتبادل فيما بين بلدان الجنوب. واللجان المشتركة المعنية بالتعاون التقني والاقتصادي تعمل بقدر أكبر من الفعالية، حيث يجري وضع وتنفيذ أعداد أكبر من البرامج الثنائية/المتعددة الأطراف للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية نفسها. وتخصص البلدان النامية اعتمادات كبيرة في ميزانياتها الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وترصد له مؤسساتها قدرا أكبر من الموارد.

٣١٥ - وخلص تقييم منتصف المدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلى أن الأنشطة التي نفذت في إطار البرنامج قد أحكم تخطيطها وتنفيذها. وقامت الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، إلى جانب شبكة المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعمل شامل تولت فيه ولاية موارد البرنامج الخاصة لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وقامت بمجموعة من الأنشطة كأدوات ترويجية. وأتيحت الموارد لتوسيع نطاق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن طريق حلقات العمل، والدراسات وعمليات المواءمة بين القدرات والاحتياجات، ودعم إقامة شبكات الاتصال، وبإعادة تصميم نظام الإحالة المتعدد الأبعاد إلى مصادر المعلومات للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. كما خلص التقييم إلى أن الأنشطة المقررة قد نفذت في معظمها تنفيذا موفقا وتناولت مواضيع تهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث أثبتت أهمية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وجدواه.

٣١٦ - وأوصى التقييم بإجراء تعديلات في ست فئات مستقلة من أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وهي:

(أ) إدماج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في الأنشطة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - ضمان وجود عنصر من عناصر التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في جميع البرامج القطرية منذ البداية؛

(ب) ربط التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ربطا أوثق بأولويات التخطيط الإنمائي على الصعيد الوطني؛

(ج) ضرورة توفر مرحلة متابعة في الأنشطة الترويجية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية لضمان الاستدامة وتسهيل الرصد؛

(د) ضرورة تبسيط تدخلات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وربطها بترتيبات التعاون الثلاثي التي من شأنها أن تعزز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

٣١٧ - وينبغي مواصلة تطوير نظام الإحالة إلى مصادر المعلومات للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفه نظام المعلومات المتعدد الأبعاد لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٣١٨ - وأدرجت الدروس المستفادة من التقييم، إلى جانب التوصيات الداعية إلى تعزيز فعالية برنامج موارد البرنامج الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، في تقرير الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، الذي يشكل إطار استراتيجية الموارد البرنامجية الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية لبقية الدورة الخامسة وما بعدها.

باء - برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

٣١٩ - سعيا إلى التعبير الملموس عن معيشة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وتحقيق الأثر الفوري منه، وسُع برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني وتطور كثيرا في عام ١٩٩٥ للاستجابة مباشرة لاستمرار عملية السلام التاريخية بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

٣٢٠ - ونظرا لعلاقات العمل القديمة العهد بين جميع الأطراف في المنطقة، وبفضل التعاون الوثيق مع المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة، وضع برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني آليات مالية شفافة ومضمونة تماما تتاح بسرعة للمانحين لتيسير التنمية الاجتماعية والاقتصادية اللازمة التي عليها يقوم السلم والاستقرار.

٣٢١ - وفي هذا السياق، كانت لبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني ثلاثة أهداف ملحة هي: (أ) دعم عملية بناء القدرات التي شرعت فيها السلطة الفلسطينية منذ إنشائها في الأراضي في أيار/مايو ١٩٩٤؛ (ب) الشروع في تنفيذ جيل جديد من المشاريع يقتصر فيها دور برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، بصورة متزايدة، على الجانب التقني والإشراف والتسهيل؛ (ج) التركيز على القضاء على الفقر بالعمل على خلق فرص العمل، لا سيما في غزة. واضطلع برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني بعملية برمجة في عام ١٩٩٥ للقيام، في إطار هذه الأهداف الرئيسية، بوضع إطار استراتيجي شامل يوجه أنشطته البرنامجية في الضفة الغربية وقطاع غزة على مدى فترة الثلاث سنوات.

٣٢٢ - ويمكن وصف أحد الجوانب التنفيذية البارزة في برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني أفضل وصف بالدور القيادي الذي اضطلع به في برنامج خلق فرص العمل. وفي إطار تحسين المظهر العمراني لقطاع غزة، خلق هذا البرنامج الجاري ما يقارب ٠٠٠ ٧٥ فرصة يوم عمل في قطاع غزة وساهم إلى حد كبير في تحسين القطاع الخاص، ما دامت مشاريع برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني تنفذ على يد مقاولين محليين.

٣٢٣ - وكجزء من جهوده الرامية إلى تنمية القدرات، استجاب البرنامج إلى أمس احتياجات السلطة الفلسطينية بتوفير الدعم الفوري للمرحلة الابتدائية لما يزيد على ٢٠ مؤسسة من مؤسساتها الرئيسية، لا سيما الوزارات. وبلغت تكاليف هذا البرنامج الواسع النطاق، الذي شمل شراء المركبات ومعدات المكاتب والحواسيب، ما يزيد على ١٠ ملايين دولار مخصصة للدعم على مدى سنة ١٩٩٥.

٣٢٤ - ويقدر إجمالي النفقات الاجمالية لبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني بمبلغ ٣٤ مليون دولار، أي بزيادة ٥٠ في المائة على نفقات عام ١٩٩٤. وتيسر بلوغ هذا المستوى من الإنفاق، بصورة تكاد تكون كاملة، بفضل المساهمات الثنائية الكبيرة في برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، بما فيها الصناديق الاستئمانية واتفاقات الخدمة الإدارية.

٣٢٥ - ولإنجاز هذا البرنامج الموسع إلى حد كبير، عززت القدرة التنفيذية لبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني تعزيزا كبيرا خلال ١٩٩٥، لا سيما عن طريق توظيف فنيين ومهندسين ومبرمجين فلسطينيين من ذوي المهارات. وأضيف قسمان تقنيان جديدان، أحدهما في الإدارة العامة والآخر في التنمية الريفية. وفُوض مكتب غزة قدرا كبيرا من المسؤولية، وعزز بإضافة ما يزيد على ٢٠ موظفا، من بينهم المهندسون وموظفو البرنامج والاختصاصيون من متطوعي الأمم المتحدة.

- - - - -